تاريخ مصر الحديث والمعاصر

الفرقة الرابعة أساسى (دراسات)

(فصل دراسى ثانى ٢٠٢٣ -٢٠٢٤م)

الأستاذ الدكتور

سيد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى

مقدمة

دخلت مصر فى تاريخها الحديث منذ أن دخلها العثمانيون فى العام ١٥١٧م ، إذ تغير نظام حكمها وتبدل ما كان سائدا فيها من قبل ، ودخلت البلاد فى عصر جديد أطلق عليه العصر العثماني ، ولتظل مصر عثمانية حتى قدوم الفرنسيين إليها فى العام ١٧٩٨م ، وقد دخلت البلاد من يومها فى ظل أحداث أبعدتها عن العثمانيين ، فلم يكد الفرنسيون يخرجون منها فى العام ١٨٠١م حتى تولى أمرها محمد على فى العام ١٨٠٥م والذى رغب فى الانفصال بها عن الدولة العثمانية ، ورغم عدم نجاح مسعاه إلا أن علاقة مصر بالدولة العثمانية من يومها بدأت فى التغير حتى قدم إليها البريطانيون غازين فى العام ١٨٨٢م ليفصلوا بينها وبين الدولة العثمانية . ومع الاستعمار البريطانى تبدأ مصر فترة جديدة فى عمر البلاد والتى تخللها كفاح المستعمر لنيل الاستقلال بداية من مصطفى كامل ، حيث وجدت بريطانيا ضرورة فرض الحماية على مصر فى عام ١٩١٤م عقب اشتعال الحرب العالمية الأولى ، ولتبدأ مرحلة جديدة من يومها فى تاريخ مصر . حيث قام الشعب المصرى بثورة ١٩١٩م والتى نتج عنها استقلال شكلى نالته البلاد بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، ومن ثم دخول البلاد فى مرحلة المفاوضات مع الجانب البريطانى للحصول على الاستقلال الحقيقى ، والذى لم يتحقق حتى قيام ثورة يوليه ١٩٥٢م لتدخل مصر مرحلة جديدة من المفاوضات مع الجانب البريطانى يتم على أثرها توقيع اتفاقية الجلاء فى عام ١٩٥٤م لتتوالى الأحداث فى مصر داخليا وخارجيا .

دكتور

سيد عبد العال

الفصل الأول

مصر خلال العصر العثماني

أولا : الدولة العثمانية وضم مصر عام ١٥١٧م .

ثانيا : نظام الحكم فى مصر العثمانية .

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية فى مصر العثمانية .

رابعا : الأوضاع الاقتصادية في مصر العثمانية .

خامسا : الأوضاع الثقافية والفكرية فى مصر العثمانية .

دخلت مصر فى العصر العثماني عقب ضم العثمانيين لها فى العام ١٥١٧م على يد السلطان سليم الأول ، ومن يومها وضع للبلاد نظاما حاكما من السلطة العثمانية ، فضلا عن سياسة اقتصادية جرى أتباعها لضمان جمع الضرائب وإرسال الصرة المالية للدولة سنويا ، وساد البلاد وضع اجتماعى له خصوصيته ، هذا فى الوقت الذى ترك فيه العثمانيون أمور التعليم وغيرها للمواطنين كى يتصرفوا حيالها كما أرادوا . وهكذا عاشت مصر فى ظل العصر العثماني طيلة ثلاثة قرون كاملة حتى أتت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادةنابليون بونابرت فى العام ١٧٩٨م .

أولا : الدولة العثمانية وضم مصر عام ١٥١٧م .

نشأت الدولة العثمانية كإمارة فى آسيا الصغرى على يد عثمان بن أرطفرل ثم تطورت هذه الإمارة حتى وصلت إلى مرحلة الدولة ، بينما كانت الدولة المملوكية هى صاحبة السلطة فى مصر وبلاد الشام ، والعلاقة بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية كانت قد مرت فى إطار صورتين : صورة التحالف ضد الأخطار الخارجية مثل خطر البرتغاليين وخطر تيمورلنك ، وصورة العداء حول الحدود فى شمال الشام وفى البحر المتوسط وحول إيواء كل منهما للفارين من الطرف الآخر .

وعلى الرغم من ذلك لم تصل الأمور بين الدولتين إلى حد الصراع المسلح حتى أقدم السلطان سليم الأول على القضاء على إمارة " ذو الفادر " التابعة للدولة المملوكية فى الشمال من بلاد الشام . لذلك خرج السلطان قانصوه الغورى بقواته كى ينتصر لهذه الإمارة وأميرها علاء الدين ، وبالفعل كانت المواجهة بين الجيشين العثمانى والمملوكى فى معركة مرج دابق عام ١٥١٦م حيث تمكن العثمانيون من هزيمة الجيش المملوكى وقتل السلطان قانصوه الغورى فى أرض المعركة ، حيث كان الانتصار دافعاً للعثمانيين لأجل التوسع فى بلاد الشام ، وهو ما مهد لهم ضم جميع بلاد الشام إلى سلطة الدولة العثمانية .

عقب ذلك جاء الدور على معقل الدولة المملوكية فى القاهرة ، حيث كان الأمراء المماليك قد اختاروا الأمير طومان باى كى يتولى السلطنة بالقاهرة عقب موت السلطان قانصوه الغورى ، وبالتالى أصبح عليه الاستعداد لمواجهة السلطان

سليم الأول وجيوشه ، حيث لاقى متاعب كثيرة من جانب الأمراء المماليك الذين أصروا على مقابلة الجيش العثمانى عند الريدانية بينما كان رأيه هو مقابلتهم فى الصالحية بعيداً عن القاهرة ولكن الأمراء انتصروا لرأيهم وفشل طومان باى فى إقناعهم . وبالفعل التقى الجيشان عند الريدانية فى عام ١٥١٧م وتمكن العثمانيون من الانتصار رغم مقاومة المماليك ، وبذا دخل السلطان سليم القاهرة بينما فر طومان باى للصعيد يستجمع قواته حيث التقى بجيش العثمانيين أكثر من مرة حتى تم القبض عليه ، وقد أعجب به سليم وكاد أن يعفى عنه ويضمه لصفوف العثمانيين ليستفيد من خبرته ولكن وشاية خايربك به لدى سليم أدت إلى إعدامه على باب زويلة فى ١٣ أبريل عام ١٥١٧م . وبذلك أنتهت دولة المماليك ودخلت مصر فى العصر العثمانى .

ثانيا : نظام الحكم فى مصر العثمانية .

كان العثمانيون قد قسموا مصر إلى ستة عشر إقليما منها تسعة فى الوجه البحرى والباقى وعددها سبعة فى الوجه القبلى ، كما قسمت الأقاليم إلى مناطق ونواحى وعزب ، وكان عماد الإدارة فى العصر العثمانى منصب الوالى وحاشيته ، بينما أبقى العثمانيون المماليك على حالهم ، واسندوا إليهم إدارة الأقاليم والمناطق التابعة لها ، وقد مر نظام الإدارة في مصر العثمانية خلال ثلاثة قرون بثلاث مراحل بدأت الأولى منها منذ صدور قانون نامة مصر في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٢٥م حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادى ، وأما المرحلة الثانية فقد شملت القرن السابع عشر، بينما شملت المرحلة الثالثة القرن الثامن عشر .

أ - التشكيلات الحاكمة فى مصر العثمانية .

كان عماد الإدارة فى العصر العثمانى منصب الوالى وحاشيته ، بينما حافظ العثمانيون على الأوضاع القائمة في مصر بعد فتحهم لها، فأبقوا المماليك على حالهم ، واسندوا إليهم إدارة الأقاليم والمناطق التابعة له ، وسمحوا لهم بجلب المماليك الصغار وتربيتهم وذلك حتى يشكلوا عنصر موازنة مع الحامية العثمانية التي كانت تتكون من ستة أوجاقات على عهد السلطان سليم الأول من الجنود

الأتراك ثم أضيف إليها أوجاق سابع في عهد سليمان القانوني من المماليك الذين رغبوا الدخول في خدمه السلطان ، هذا فضلا عن الديوان لمناقشة شؤون الولاية . وهكذا تكون نظام الحكم العثمانى من العناصر الأتية :

*- **الوالى وحاشيته** .

يعين الوالى من قبل السلطان وكانت مدة حكمه فى الولاية لاتقل عن عام ولاتزيد عن ثلاثة أعوام ، وكان يعاونه هيئة تسمى حاشية الوالى كان على رأسها كتخدا الوالى أو نائب الوالى والذى يعينه السلطان لمدة عام ، والدفتردار وهو صاحب المالية وعليه ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى وكان يعين من السلطان أيضا ، والمهردار وهو حامل الأختام ، والرزنامجى وهو عليه إدارة الضرائب وضبط حساباتها والسلحدار وهو صاب بيت السلاح فى الولاية ، والخازندار الذى يحمل الجزية السنوية التى على مصر ويحملها سنويا إلى الأستانة ، وبالإضافة إلى هؤلاء فقد توافد على مصر عدد كبير من الموظفين العثمانيين فهناك القاضي الذي كان يفد من قبل السلطان ليراقب تطبيق الإحكام الشرعية في الولاية والذى كان يعين من السلطان ، وكذلك القباطنة الأربعة في مدن الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس وكانوا يتبعون الباب العالي مباشره وكانت مهمتهم حفظ تلك الموانى ذات الأهمية الخاصة ، وجمع الضرائب والحكم بين الرعايا في المدن الأربعة ، وبجانب ذلك كان لكل من هذه الشخصيات المهمة عدد كبير من الخدم والمعاونين يلتحقون بهم . ولا شك أن كثيرا من الموظفين والرعايا الأتراك، كانوا يفضلون البقاء في مصر بعد انتهاء فترة وظيفتهم بعد أن ارتبطوا بعلاقات اقتصادية وعلاقات المصاهرة مع المصريين .

وعموما فإن الوالى كان يمثل السلطة العليا في البلاد باعتباره نائب السلطان في حكم البلاد ، وعليه إبلاغ تعليمات السلطان لرجال الحكومة ومراقبه تنفيذها ، والقيام بمسؤولياته تجاه أمور الولاية ، وهو مسئول عن الدفاع عن الولاية ، وعليه أن يرسل سنويا مبلغا من المال فيما يعرف بالصرة المالية ، فضلا عن إرسال الجند لمساعدة الدولة فى حروبها ، وكذلك حراسة قوافل الحجاج ، ويشارك فى الاحتفالات

الرسمية والمناسبات ، غير أنه لم يكن من الناحية العملية مطلق اليد في إدارة أمور البلاد ، إذ قام إلى جانبه الدفتردار الذي يتولى إدارة الأمور المالية وجباية الضرائب المقررة للسلطان والذى كان يحاسب الوالى ماليا عند نهاية فترة حكمه ، كما كانت هناك الأوجاقات العسكرية التى تراقب تصرفات الوالى ، هذا فضلا عن الديوان ، وكان أول من تولى ولاية مصر بعد ضمها للعثمانيين هو الأمير المملوكى خاير بك جزاء خيانته لدولته الدولة المملوكية ، ثم جاء من بعده ولاة عثمانيون .

***- الأوجاقات العسكرية** .

تعد الأوجاقات العسكرية هى الفئة الثانية التى تمثل العنصر التركي في مصر والتي كان عملها الرئيسي هو الدفاع عن مصر والاشتراك في حرب السلطان ، بجانب اختصاصات أخرى غير حربيه مثل معاونة الباشا العثماني، والصناجق المماليك في توحيد الحكم العثماني في مصر، ومراقبتهم، والموازنة بين سلطاتهم، وتكونت الأوجاقات من سبع فرق عسكريه تختلف أعدادها ونظامها وتسليحها بحسب المهام الموكولة إليها وهذه الفرق هي : فرقة الانكشارية أو المستحفظان اكبر الفرق عددا وأقواها تسليحا ، وهي القوه الضاربة في الحامية العثمانية وكانت لها الرقابة على الوالي نفسه . وفرقه العزبان والعزب والتى يتولى أفرادها الإشراف على السواحل وجباية المكوس المفروضة على الغلال الواردة إليها بالإضافة إلى الإشراف على مراكز الجند في القاهرة وجباية الرسوم على بعض المهن . وفرقة الجاويشية ، والتى كانت مهمتها المساعدة على جمع الضرائب في الريف . وفرقة المتفرقة ، وقد أنشأت هذه الفرقة لمساعده الوالي العثماني في مواجهه الضغوط التي يفرضها عليه جنود الأوجاقات الأخرى، بالإضافة إلى حراسة الحدود والثغور . وفرقة الجنليان وتعني المتطوعين وهى من فرق السباهية أى الفرسان ، وقد تسبب النطق العام لكلمه " جونولو " التركية ومعناها متطوع فى اعتبارها فرق من راكبي الجمال (جمليان) بينما كانت في حقيقة الأمر فرقه فرسان . وفرقه التفنكجيان ، وتعني القناصة وهى من فرق الفرسان أيضا ، وكانت مهمة هذه الفرقة مع الفرقة السابقة التنقل والسفر بين حكام الأقاليم وأهلها لتسليم الرسائل وتحصيل الضرائب .

وفرقة الجراكسة ، وهي التى تكونت من المماليك الذين دخلوا فى خدمة الأتراك ، وكانوا ينتمون إلى فرق الفرسان ، وقد أصبح الجراكسة القوة الرئيسية في مصر بعد قرن تقريبا من الفتح العثماني .

ومن الواضح أن الأجناد باعتبارهم من رجال الطبقة الحاكمة قد لعبوا دورا ملموسا في إدارة شئون مصر، فاضطلعوا بمهام البوليس في العاصمة ، كما رافقوا قافلة الحج والخزينة سنويا للحراسة . وبجانب هذا الدور كانوا سببا رئيسيا في الاضطراب والهياج في اغلب الأحيان بسبب حوادث الشغب التي كانوا يثيرونها لأتفه الأسباب ، وأخذت شوكتهم تزداد في البلاد حتى أصبح الباشاوات ألعوبة في أيديهم أيضا ، واستمروا على هذا الحال حتى عظمت قوة بكوات المماليك فقضوا على نفوذهم وعلى نفوذ الولاة أنفسهم .

***- السناجق والكشاف** .

عقب ضم مصر للدولة العثمانية حدث نوعا من التفاهم بين الحكم العثماني والمماليك ، إذ أن السلطان العثماني احتسب لبعد القاهرة عن اسطنبول أثره ، وخشي أن يستقل عنه الوالى التركى بها فاحتفظ بالمماليك في مصر فى النظام الحاكم الذى وضع لإدارتها ، وأقام بهم سلطه مشاركة توازن ما في يد الوالي والحامية العسكرية العثمانية ، وذلك مقابل التسليم بالسيطرة العثمانية . وقد تولى المماليك حكم الأقاليم فكان منهم خمسة صناجق لجرجا والغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة ، وكان على هؤلاء الصناجق والذين كان يطلق عليهم البكوات القيام بالمهمات البعيدة ، فكان منهم من يقوم بحراسة الصرة المالية التى ترسل سنويا إلى العاصمة العثمانية اسطنبول وكان على بك آخر قادة الجند الذين تمد بهم الولاية الدولة العثمانية سنويا ، كما كان البكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الأعداء الداخليين ، وكذلك كان للمماليك منصب الكشاف وهم حكام المناطق التابعة للصناجق حيث قسمت مصر إلى خمسة عشر كشوفية ، فكان هناك كشوفية القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم وطنطا وبلبيس وأسيوط وسوهاج وفرشوط وقنا وإسنا وأسوان وغيرها ، وكان على هؤلاء الإشراف على الأمن وحماية القرى من هجمات البدو وعليهم الإشراف على

الرى وجمع الضرائب ، وبالإضافة إلى هذه الوظائف كان المماليك يتولون بعض المناصب المدنية الأخرى ، وبذلك توطد نفوذهم بالبلاد .

وقد واتت المماليك الفرصة كى يسيطروا على الأوضاع فى البلاد ، فقد أدى انخراط الحامية العسكرية العثمانية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى فقدانهم تدريجيا طبيعتهم ومهامهم العسكرية المتخصصين لها أصلا ، وبالتالى أفسح ذلك الطريق أمام المماليك للصعود إلى مركز الصدارة في السيطرة على مجريات الأمور فى مصر مره أخرى . ولم يكد يمر قرن من الزمان على الفتح العثماني لمصر حتى أدى تصاعد نفوذ أمراء المماليك إلى سلب الوالي العثماني أي سلطه حقيقية فى الولاية . وفي كثير من الأحيان كان الوالي العثماني مجرد حضور رمزي للسلطان العثماني الذي فقد سلطانه الفعلي علي البلاد . وأصبح نفوذ المماليك يتجاوز نفوذ الوالي والحامية العثمانية .

وما كادت سلطة الوالى ونفوذ الأوجاقات تنتهى إلى الاضمحلال حتى أخذ نفوذ المماليك يزداد ، لذلك تولى كبير البكوات حكم القاهرة تحت اسم شيخ البلد ، وانقسم المماليك إلى معسكرين استمر النزاع بينهما ، وكان الغالب فيهما يتولى مشيخة البلد ، وسواء طال حكمه أو قصر، فإن الباشا لم يكن يستطيع أن يحرك ساكنا. وكانت أوامر الدولة المتكررة بالقضاء على البكوات المتنازعين لا تؤدي إلى أكثر من إقصاء الولاة الذين يحاولون الوقوف في وجه المماليك بعد أن أصبحوا هم القوة المسيطرة فى ولاية مصر .

***- الديوان .**

تكون الديوان من أولئك الموظفين الكبار فى الولاية ، فعلى رأسه الوالي ويضم في عضويته وكيل الباشا " الكخيا " ، وضباط الأوجاقات (الأغوات) والدفتردار والقاضي وكبار العلماء ونقيب الأشراف وشيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر ، وكان هذا الديوان ينعقد ثلاث مرات أسبوعيا لمناقشة أمور الولاية . وأما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع فى صالة اجتماعات الوالى ، وكان هذا الديوان المخصوص هو الذى يقرر الشئون السياسية والمالية

والاقتصادية للولاية ، وفى بعض الأوقات كان النقاش يصل إلى خروج الأسلحة للتقاتل ، وهكذا كان الديوان أحد أجهزة الرقابة على سلطة الوالى فلا يصح للوالي أن يبرم أمرا دون عرضه على الديوان الذي كانت له سلطه البت في شئون الحكم الرئيسية وله حق نقض أوامر الوالي . ومع مرور الزمن ضعفت سلطة الديوان نتيجة لصراعه مع الوالى ، وصار فى النهاية جميع أعضائه من المماليك .

ب - مراحل تطور نظام الحكم فى مصر العثمانية .

مر نظام الإدارة في مصر العثمانية بثلاث مراحل : بدأت المرحلة الأولى من صدور قانون نامة مصر في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٢٥م حتى نهاية القرن السادس عشر وفيها بلغ النظام الإداري قمة تكامله وتميزت المرحلة بسيطرة ممثلي السلطان علي الإدارة سيطرة تامة . وشهدت تلك المرحلة تحول الإدارة من النظم المملوكية إلى النظم العثمانية التقليدية . كما تم فيها " عثمنة " معظم الوظائف الإدارية ، وتمتع الباشا بسلطة واسعة في شئون الحكم والإدارة ، في وقت كانت فيه الدولة قويه متماسكة ، وكان رجال الإدارة فيها أقوى شكيمة والجنود أكثر انضباطا. وأما المرحلة الثانية فقد شملت القرن السابع عشر وفيها بدا اختلال الإدارة العثمانية ، واستعادت القوى المحلية من المماليك وأتباعهم نفوذها تدريجيا ، ومثلت تلك المرحلة الانتقال من النفوذ العثماني إلى النفوذ المملوكي . بينما شملت المرحلة الثالثة القرن الثامن عشر وفيها تحولت السيطرة على الإدارة إلى المماليك تحولا تاما ، فاستطاعوا أن يحولوا معظم إيرادات ومصروفات الخزينة في مصر إلى منفعتهم الخاصة وسيطروا على أهم المناصب الإدارية ولم يتركوا للسلطان من المبالغ الخاصة بالجزية السنوية إلا القليل ، أو توقفوا عن إرسالها كما حدث زمن علي بك الكبير .

ولا ريب أن ظاهره انهيار الإدارة العثمانية في مصر منذ القرن السابع عشر يحتاج إلى وقفه لتفسير عوامل ذلك الانهيار. فقد أدى بيع المناصب وتفشي الرشوة منذ عهد سليمان القانوني إلى فساد الإدارة واستغلال الرعية أبشع استغلال . وشهد القرن السادس عشر توقف الفتوحات العثمانية ، ونقص الدخل من غنائم الحروب

التي كانت مصدرا أساسيا لثراء الطبقة الحاكمة في الدولة . وكان لذلك انعكاسه على مصر التي اضطرت إلى تخفيض عملتها بمقدار النصف ، وانخفضت بذلك القوه الشرائية لرواتب الجند والموظفين . وإذا كان الموظفون المدنيون قد زادوا استعدادا لقبول الرشوة وإلحاحا في طلبها ، فإن الجند استغلوا قوتهم العسكرية لجمع المال ظلما من الناس ، كذلك شهدت نهاية القرن السادس عشر مجموعه من السلاطين العثمانيين الضعاف الذين وقعوا تحت تأثير رجال الحرس وغلمان القصور ، وغدت كل محاولة من جانب السلاطين للإمساك بزمام الأمور تقود إلى العنف وقتل السلاطين أو عزلهم عن الحكم ، وانعكس ذلك بالطبع على الأحوال الإدارية في الولايات ومن بينها مصر. وساهم في اختلال الإدارة العثمانية في مصر غياب الضوابط الإدارية ، فبعد صدور قانون نامة مصر عام ١٥٢٥م لتنظيم إدارة ولاية مصر لم تصدر لوائح أو قوانين أو توضع قواعد أخرى لضبط الإدارة وإصلاحها ، بل تركت شئون الإدارة لما جرى عليه العرف وما حكمت به العادات المتوارثة ، فهيمن المماليك على الوظائف المهمة في الإدارة .

ومما زاد الأمر سوءا وقوع أزمة اقتصاديه حادة في القرن السابع عشر كان من مظهرها انخفاض قيمة العملة الذي كان يزداد بازدياد حاجه الدولة إلى المال لدفع رواتب الجند والموظفين وغيرها من مستلزمات الإدارة وزادت الأزمة تفاقما بهبوط قيمة الفضة في الأسواق العالمية نتيجة لتدفق الفضة من العالم الجديد . ورغم ذلك ، ظلت هيبة السلطان قوية في مصر إلى أواخر العصر العثماني على ما كانت عليه الدولة من ضعف وكذلك كانت الحال بالنسبة للباشا ممثل السلطان في مصر ، الذي ظلت الوثائق تشير إليه بألقاب الإجلال والتفخيم ، وان كان قد أرغم على تحويل معظم موارده لتغطيه مصاريف الخزنة لصالح أمراء المماليك الذين استلموا سلطته وحولوها إلى سلطه أسمية .

على أية حال ، فإن حالة الضعف هذه التى انتابت الإدارة العثمانية فى ولاية مصر كان قد استفاد منها المماليك ، كما استفادت منها أيضا قبائل البدو ، فقد نالت قبائل البدو نصيبها من النفوذ داخل البلاد . حيث كانت أعداد البدو قد زادت

نتيجة الهجرات التي جاءت من الغرب عبر الصحراء واستطاع شيوخ البدو في بعض الجهات أن يستغلوا ضعف الإدارة العثمانية ومنازعات المماليك ليمدوا نفوذهم داخل الريف المصري . وفي منتصف القرن الثامن عشر شمل نشاط البدو جهتان : الصعيد حيث سيطر شيخ العرب همام شيخ قبائل الهواة على البلاد الواقعة إلى الجنوب من أسيوط والدلتا وأما سويلم ابن حبيب فقد كانت سيطرته قد امتدت للقليوبية والشرقية والبحيرة .

وقد هيأت غارات البدو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر للمماليك فرصه بعث الدولة المملوكية من جديد على عهد شيخ البلد على بك الكبير ، حيث جرد علي بك الكبير الحملات على الشيخ همام عام ١٧٦٩م بقياده مملوكه محمد بك أبى الذهب كما استبسل مملوكه احمد بك الجزار في محاربه البدو بالبحيرة . كما أراد على بك التوسع خارجيا ، وتطلب ذلك إنشاء جيش بما يترتب عليه من ضرورة توفير مصادر ماليه للإنفاق عليه ففرضت الضرائب الباهظة واستخدمت حصيلتها في شراء المماليك وشراء خدمات الجند المرتزقة وبناء أسطول بحري بمساعدة بعض اليونانيين استخدم فيه بحاره من الترك واليونان عملوا تحت أمرة ضابط انجليزي ، وبالفعل أصبح على بك صاحب السلطة بالحجاز ، كما استغل الصراع الدائر فى ولايات بلاد الشام ليمد نفوذه هناك ، حيث ساعده الأسطول الذى بناه فى التطلع إلى مده نفوذه إلى الشام مستعينا بالروس أعداء الدولة ولكنه فشل في تحقيق أحلامه بعد أن تآمر عليه تلميذه أبو الذهب وانتهى الأمر إلى انتهاء حكمه فى مصر بعد أن هزمه أبو الذهب بمساعدة الدولة العثمانية . عقب ذلك ، تمكنت الدولة العثمانية أن تعيد سلطتها على مصر من جديد غير أنها لم تجتث نفوذ المماليك والذين ظلوا مسيطرين حتى قدوم الحملة الفرنسية .

ج - مميزات الحكم في مصر العثمانية .

تميز نظام الحكم في مصر العثمانية بذلك الارتباط الوثيق بين النظام العسكري والنظام المدني ، وهو ارتباط مستمد من نظم الدولة العثمانية والدولة المملوكية معا : فقد كانت أداة الحرب وأداة الحكم في الدولتين واحده ، وقد أسندت إلى الحامية

العسكرية في مصر مهمة معاونة الجهاز الإداري في العاصمة في الأقاليم ، بالإضافة إلى مهمتها الأصلية في الدفاع عن البلاد ، وشغل الكثير منهم مناصب الإدارة ، فالدفتردار كان واحدا من بكوات المماليك وسردار الخزينة قائد مملوكى وكذلك أمير الحج وحكام الأقاليم من صناجق وكشاف كانوا أيضا من العسكريين .

ولم يكن رجال الإدارة في مصر العثمانية يحصلون على أقطاعات على نحو ما كانت الحال في الولايات العربية الأخرى ، ولكن كان هناك نظاما مميزا للمرتبات والوظائف ، إذ كان موظفيها وعلى رأسهم الباشا يتقاضون رواتب سنوية نقدية وعينيه ثابتة بالإضافة إلى الرواتب والأجور التي كانت مقرره للجند ، ومنح جميع هؤلاء الحق في تحصيل إيرادات أخرى من مصادر مختلفة ومن بعض الرسوم على المناصب ، فالباشا مثلا كان له أن يحصل على إيرادات معينه مثل التزام جمرك السويس الذي كان يحصل على جزء منه بعد سداد نصيب الدولة ، وذلك بالإضافة إلى راتبه النقدي الذي يصرف له من الخزينة ، كما دخلت بعض الرسوم الأخرى ضمن مخصصات الباشا ، وكانت لرجال الأوجاقات العسكرية الحق في تحصيل جزء من إيرادات بعض الجمارك بالإضافة إلى ما كانوا يحصلون عليه من رواتب نقدية وعينيه من الخزينة .

وثمة وظائف لم تكن لها مخصصات ثابتة بل ترك لأصحابها أن يستوفوا أجورهم من مصادر معينه ، فالقاضي وأتباعه من كتاب ورسل كانوا يحصلون على أتعابهم من الرسوم التى يتقاضونها من أصحاب الدعاوى ، وكانت بعض مناصب الإدارة وراثية كوظائف الروزنامة يحصل عليها الفرد بعد أن يدفع مالا للباشا ، كما كان من حق الموظف بيع وظيفته إذا شاء إلى شخص آخر نظير مبلغ معين يتفق عليه الطرفان بالإضافة إلى الحلوان الذي يذهب إلى الباشا .

ثالثا : الأوضاع الاجتماعية فى مصر العثمانية .

كان عدد سكان مصر العثمانية يبلغ نحو الثلاثة ملايين نسمة ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلاف بينا ويمكن تقسيمهم إلى ثلاثة عناصر كانت تمثل المجتمع المصرى وهى : العثمانيين والمماليك والمصريين .

أ - العثمانيون .

تمثل الوجود العثمانى بمصر فى الوالي وأعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين والحاميات العسكرية ، حيث كان هم الوالي ينحصر في جمع ما يمكن جمعه من الأموال في المدة القصيرة التي يظل بها فى الحكم ، وبالتالى لم يكن الوالى يهتم بعمارة القصر الذى يعيش فيه ، ولم يكن الولاة يخرجون كثيرا من قصورهم ، ولايزورون الأقاليم ولايتصلون بالرعية ، بينما كان يشارك فى المناسبات الدينية والاحتفالات الرسمية ، وقد كان بقاء الوالي في منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته فكان عليه أن يغمرهم بالهدايا ، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة وهو ما كان يدفعهم إلى استنزاف أموال الأرامل واليتامى ، وإرهاق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة ، وكان الوالي كثير العناية بمظاهر الحكم فبعد وصوله إلى القاهرة بعد تعيينه تضرب له المدافع ويسير ممتطيا جواده في موكب يحيط به عدد كبير من الفرسان والمشاة وزعماء المماليك .

وأما أعضاء الديوان وكبار الموظفين فقد اختلطوا بالمماليك وارتبطوا بهم بالمصاهرة وعاشوا عيشة ترف وكسل وخمول وبدأوا فى امتلاك الأراضي ليعيشوا على دخلها ، وأما الحاميات العسكرية فقد تميزوا بوجود روح التضامن فيما بينهم ، غير أنهم فى كثير من الأحيان كانوا يدخلون فى مشاحنات بينهم كانت تصل إلى حد الاقتتال ، فينتشر السلب والنهب من جانبهم للأهالى ، وهو ماكان يضطر المصريين إلى الاختباء ببيوتهم ، ثم إنهم بدأوا فى شراء الأراضي ووصل الأمر إلى تملكهم قرى بأكملها ، كما دخلوا ميدان الالتزام وبالتالى جمعوا الكثير من الثروات التى مهدت لهم عيشة البذخ والترف على حساب المصريين .

ب - المماليك .

كان عدد المماليك فى مصر لا يزيد على عشرة ألاف ، غير أنهم ظلوا على حالهم ، يعافون مخالطة المصريين ومصاهرتهم ، واعتمدوا على استيراد الدماء الجديدة من القوقاز ، وكان كل جيل منهم يرد من خارج البلاد يدخل في الإسلام ،

وينشأ نشأة عسكرية صارمة ، ويربي على احترام التقاليد ، وتعلم آداب السلوك ، غير أن ثمة تغيرا طرأ على المماليك خلال القرن الثامن عشر فيذكر الجبرتي أن المماليك أصبحوا يتركون بيوت سادتهم ويتزوجون ، وأصبح لهم بيوت وأتباع ، وعاشوا عيشه البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخ ويقتنون الجواري والغلمان ، ويتم تدريبهم على الحرب والفروسية ويتم تعليمهم مبادئ القرآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاه إلى رتبه بك وجعله من أتباعه وأنصاره ويدين له بالولاء طول حياته وينحاز إلى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات التي كانت من المظاهر السائدة في هذا العصر، وكان الدافع إليها الرغبة في السيادة والوصول إلى سلطه الحكم التي أصبحت حين ضعفت تركيا في أيدي اقوي المماليك وأكثرهم أنصارا وقد بسط أمراء المماليك أيديهم على معظم الأراضي، ففي بعض الأحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب أمير واحد . وهم مع ذلك قد أهملوا أعمال الزراعة فساءت حالتها فقلت المحاصيل وارتفعت الأسعار. وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من أفراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة . وكان لابد للمماليك من الحصول على الأموال فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب وكذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر. وعلى التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله ، فقد كان أمراء المماليك أكثر أفراد الحكام اتصالا بأفراد الشعب المصرى وهو ما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بالحب والود .

ج – المصريون .

كان المصريون هم الطبقة المنتجة في الزراعة والصناعة ومنهم التجار ومع أنهم أغلبية السكان وأصحاب البلاد الأصليين ، فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضروري من المأكل والملبس والمسكن . وترجع سوء حالتهم إلى قله ثروة البلاد وقله أنتاجها نظير الإهمال في الأعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية عن مصالح الشعب في مجموعه . كما أن ثروات البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل

إذ كان المماليك والعثمانيون يستولون على النسبة العظمى من دخل البلاد مع قله عددهم بالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هي انحطاط مستوى معيشة المصريين .

فقد كان الفلاحون والعمال يلبسون أردية من القماش الرخيص ويسكنون في أكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذ كانت المجاعات والأوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصد الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن في البلاد طب ولا أطباء ، وإنما كان الناس متروكين لمدعي الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متفشيا بينهم فلم يكن في البلاد معاهد للتعليم فقد أهملت واستولى على دخل أوقافها الحكام ، فخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن أن تفقد مصر كل صلة علمية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الأزهر صامدا بجهوده العلمية والتعليمية ، والذي قاوم كل عوامل الفناء وظل المنارة العلمية الوحيدة فى البلاد .

وكان الحكام من العثمانيين والمماليك يعتبرون أن حالة المصري هي حاله طبيعيه وانه مسخر للعمل من أجلهم ، وكانت نتيجة إرهاق المصريين وعدم العناية بشؤونهم هى عدم قدرتهم على دفع الضرائب مما أدى إلى تعرضهم لصنوف الأذى والذل من قبل حكامهم ، وقلت قدرتهم على الإنتاج إذ فترت همتهم على العمل ، كما أن انخفاض مستوى المعيشة أدى إلى تفشي الضعف والمرض ، وتفشت الأمراض الاجتماعية بينهم ، فقد أصابهم ضعف الإرادة والافتقار إلى الشجاعة الأدبية وعدم الشعور بالمسؤولية وغير ذلك من الصفات السيئة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق وهو مايعد أشد فتكا من الإمراض البدنية .

وبالرغم من ذلك ، فقد كان هناك بعض من المصريين يتمتعون بالغنا والترف ، ومن هؤلاء التجار والعلماء ، وهؤلاء كانوا قد تقربوا للحكام ورجال الإدارة خشية من الظلم الذي كان يحتمل أن يحيق بهم فيما لو خالفوهم ، وفى نفس الوقت أصبحوا الوسطاء بين الحكام والمحكومين لمكانتهم الدينية والاجتماعية بين الناس ، وبالتالى نالوا الحظوة فى المجتمع المصرى سواء من الحكام أو من المحكومين .

وقد لعب علماء الأزهر دورا بارزا في الحياة الاجتماعية في مصر خلال العصر العثمانى ، فقد كانوا ملاذا للعامة حين يتعرض العامة لجور الحكام وظلمهم ، فتبطل الدراسة في الأزهر ويذهب شيخ الجامع والعلماء مع جمع من سكان القاهرة إلى الحاكم يطالبونه بالنزول على حكم الشرع ، وأقامه العدل والإنصاف وإلا خلع الناس طاعته . وكان شيوخ البلد (الأمراء) يستجيبون لتدخل العلماء ويرفعون الظلم عن الرعية ، ولم يكن باستطاعة الحكام أن ينالوا العلماء بالأذى ، بل بلغ الأمر بأحد علماء الأزهر في القرن الثامن عشر الميلادى أن احتد على أمير مملوكي خلال الحديث في مسألة تتصل بالشرع فلعن الشيخ من باع الأمير ومن اشتراه ومن جعله أميرا ، فوجل الأمير وعدل عن ظلمه وقام بالاعتذار للشيخ .

رابعا : الأوضاع الاقتصادية في مصر العثمانية .

تنوع الاقتصاد خلال العصر العثمانى مابين زراعة وصناعة وتجارة وبالصورة التى أرادت الدولة العثمانية من خلالها الحصول على الأموال من ولايتهم الغنية مصر ، وهو مادفع الدولة إلى تطبيق النظم التى تمكنهم من تحصيل الأموال اللازمة لإرسال الصرة المالية للدولة العثمانية صاحبة السلطة على ولاية مصر .

أ – الزراعة .

بلغت جملة مساحه الأراضي المزروعة حوالي ثلاثة ملايين فدان وبلغت الإيرادات المحصلة من الأراضي الزراعية حوالي ٦٥ في المائة من أجمالي إيرادات الخزانة العامة . وقد ظلت الدولة على عهدها بتحصيل الضرائب على هذه الأراضي حتى بدأت تعجز إدارتها عن القيام بذلك بالصورة المثلى لذلك تم تطبيق نظام الالتزام على الأراضي الزراعية .

***- ملكية الأراضي .**

انقسمت الأراضي في مصر إلى عدة أنواع : فكان هناك أراضي الالتزام والتى كانت تنقسم بدورها إلى قسمين أولهما أرض الفلاحة أو أرض الأثر، وكانت تسمى في الصعيد بأرض المساحة ، وهي الأرض التي كان يزرعها الفلاحون عاما بعد عام طالما يؤدون ما عليها من ضرائب ، ويحق لهم توريثها كذلك . وهناك أيضا أرض

الأوسية والتى كانت تمنح للملتزمين مقابل قيامهم بأعباء الالتزام وعلى رأسها جمع الضرائب ، وقد اختلفت نسبه الأوسية إلى أرض الفلاحة بين فتره وأخرى ومنطقة وأخرى ، حتى وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من نصف أرض الفلاحة . وقد كانت أرض الأوسية معفاة من الضرائب كما كان للملتزم حق إجبار الفلاحين على العمل فيها بنظام السخرة ، وإلى جانب أراضي الأوسية سيطر شيوخ القرى الذين كانوا يعاونون الملتزم في جمع الضرائب على حصص من الأرض معفاة أيضا من الضرائب وكانت تسمى " مسموح المشايخ " .

وأما أراضي الإطلاق فهي أرض معفاة من الضرائب خصصت أساسا لمرعى خيل الباشا والبكوات المماليك وهي بذلك أراض تابعه للحكومة ، وقد سمح للملتزمين الذين تقع هذه الأراضي في حصص التزامهم بضمها إلى أواسيهم والانتفاع بها مقابل مبلغ من المال كان يدفع إلى السلطة الحاكمة . وهناك أيضا أراضي الرزق والأوقاف والتى توزعت ما بين وقف أهلى وهو الوقف الذى يقفه صاحبه على أهله ، ووقف خيرى وهو الوقف الذى يقفه صاحبه على مكة والمدينة وعلى المساجد والأضرحة وعلى أعمال البر والإحسان من تكايا وزوايا ومكاتب وأسبله ومقارئ لتلاوة القران وبعض طلبه العلم . وقد تزايد حجم أراضي الرزق والأوقاف بمختلف أنواعها مع زيادة الاضطراب السياسي والاجتماعي في مصر . وكانت تلك الأراضي معفاة من الضرائب ولا يدفع عنها للروزنامة إلا ضريبة رمزيه باسم " مال الحماية " نظير حماية رجال الإدارة لهذه الأراضي من العبث بها أو السطو عليها .

وعلى الرغم من أهميه الزراعة سواء بالنسبة للسكان من الفلاحين وغيرهم أو بالنسبة للدولة باعتبارها تمثل المصدر الرئيسي من مصادر الدخل القومي ، فإنها لم تلق تشجيعا كبيرا من الحكومة أو من المماليك الذين تولوا زمام الأمور لفترات طويلة في العصر العثماني . حيث كانت الأرض الزراعية تئن تحت وطأة كل أنواع الضرائب التي يمكنها أن تتحملها ، وحيث كان الحكام واثقين من أنهم سيحصلون عن طريق القوة على كل ما يريدون ، وبالتالى قلما كانوا يقلقون أنفسهم بتحسين حالة الأرض

، وكذلك كان الاقتتال المستمر بين البيوت المملوكية وبين الحاميات العسكرية وبين قبائل العربان ينشر الخراب في القرى التي ينهبها مهاجموها والمدافعون دونها .

***- نظام الالتزام** .

كان عمال الحكومة في بداية الحكم التركي يجمعون الضرائب تحت إشراف حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، ولكن لما ضعفت الدولة العثمانية أصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، وقلت حصيلتها مما ألجأ الحكومة إلى تطبيق نظام الالتزام فى عام ١٦٥٨م . والالتزام هو أن يتعهد من يشاء من عظماء البلد من المماليك أو العثمانيين أو المصريين بتحصيل الضرائب للحكومة في منطقه معينه تسمى " دائرة الالتزام " . وكان الالتزام يتم إما بطريقه الاتفاق بين الحكومة والملتزم . وإما بطريقه المزايدة بين راغبي الحصول على حق الالتزام ، وفي كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحده مقدما ثم يترك له مطلق الحرية في تحصيل ما شاء من الضرائب في دائرة التزامه ، وكان الالتزام يعطي في البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم أشبه بالحاكم المطلق في دائرة التزامه له الأمر وعلى الأهالي طاعته وتأدية ما يطلبه من الضرائب .

وكان للملتزم أن يبيع حق التزامه إن شاء على شرط أن يخطر بيت المال وشيخ البلد ، وإذا مات الملتزم ورثه في الالتزام من لهم الحق من أهله ومن يسر لهم بشرط أن يطلبوا تجديد عقد الالتزام . وبهذا أصبح النظام المالي العام أساسا للنظام الإداري ، كما كان له أن يستولي على غلات قسم من أراضي دائرة الالتزام والتى تعرف بأرض الأوسية ويسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم إلى جانب هذا يتصرف في جباية ما يشاء من الأموال من الأهالي بدلا من ثمن الالتزام الذي كان يطرح للمزايدة بثمن أساسي يقدر بخمسة أضعاف الضريبة المقدرة على الأرض التي صنعتها وصيه للملتزم . وأصبح الملتزم الموظف المكلف بتوطيد الأمن . وأداره قوى دائرة الالتزام ، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته وهؤلاء يقومون بعملهم تحت إدارته .

وقد تشكلت دائرة موظفى الالتزام من : شيخ البلد : ويقوم بالإشراف على الأراضي ويراقب أهل القرية ويبلغ أوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه وإذا عين الملتزم أكثر من شيخ كان أكبرهم سناً يسمى شيخ المشايخ . والشاهد : ويختص بحفظ سجل الأراضي التي تدون فيها مساحتها وأسماء مستثمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها . والصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسلم ما يجنيه من الأموال عيناً كانت أو نقداً للملتزم . والخولى : ويلتزم بمعرفه حدود القرية وحدود كل تكليف أي ملكيته ، وهو الحكم فيما يقوم من منازعات في هذا الشأن وعليه فوق هذا أن يقوم بادراه أراضي الأوسية. والمشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من عقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يحجمون عن أداء ما يطلب منهم من عمل في أراضي الأوسية أو يهملون في هذا العمل وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التي يتعرض لها الفلاحين . والكلاف : وهو الذى يعتنى بمواشي وقطعان غنم الأوسية ويقوم بترتيبها كما يقوم بعلاج مواشي الفلاحين التابعين لدائرة الالتزام وإلى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء وأمام و نجار وحداد وحلاق يتناولون مرتباً من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الأهالي كل بقدر ما تسمح به مهنته.

على أية حال ، فإنه مع ضعف سلطة الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر غدا الملتزمون الملاك الحقيقيين لأراضي التزاماتهم غير أنهم لم يستطيعوا أن يكتسبوا من الناحية القانونية حق الملكية . كما لم تعد للدولة سيطرة على الأراضي غير ما تتقاضاه من " المبري " ، بينما ظل الفلاح يقوم بزراعه الأرض على سبيل الانتفاع مقابل دفع الضرائب المقررة عليها . وقد تمكنت العديد من الفئات التي ارتبطت بالسلطات الحاكمة ودارت في فلكها أو تلك التي كانت تمتلك فائضا اقتصاديا تستطيع توجيهه لشراء الالتزامات المختلفة . ولم يكن نظام الالتزام نظاما أقطاعيا حربيا كنظام الإقطاع الذي شهدته أوروبا في العصور الوسطى حيث كان الإقطاعيون والنبلاء يمنحون الأرض مقابل ما يقدمونه من خدمات للملك أثناء الحروب ، ومقابل ما يستطيعون إعداده من جنود مسلحين . ورغم ذلك فقد كانت

للملتزمين بعض الحقوق الإقطاعية كفرض السخرة على الفلاحين والقضاء والبت في المنازعات ولم يكن من واجباتهم تزويد جيش الوالي أو السلطان بالجند كما كان الأمر مع أمراء الإقطاع في أوروبا .

ب – الصناعة .

ما إن تم الفتح العثماني لمصر ، وبهرت العثمانيين آيات الروعة والجمال والفن التي تمثلت في المصنوعات المصرية في الدور والمساجد حتى قاموا بنزع أبوابها المصنوعة من الحديد والنحاس ورخام واجهاتها المنقوش فضلا عن المصنوعات الصغيرة التي بلغت حمولتها ما يزيد على ألف من الجمال فيما يروى ابن إياس . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى انتزاع آلاف الصناع الذين أنتجوا تلك الصناعات ، فقد روى ابن إياس – وهو مؤرخ معاصر وشاهد عيان – أن السلطان سليم أمر أن يتوجه إلى القسطنطينية جماعه من الزردكاشية (صانعي الدروع وآلات الحرب) والسيوفية (صانعي السيوف) والسباكين والحدادين والبنائين والنجارين والمرخمين (صانعي الرخام) والمبلطين والخراطين والمهندسين والحجارين وجماعه من تجار الباسطية وتجار الوراقين وتجار سوق مرجوش وتجار المغاربة وغيرهم من التجار بأسواق القاهرة ويقال أن مجموع من خرج من أهل مصر وتوجه إلى اسطنبول دون الألف إنسان .

ولقد أدى هذا الاستنزاف للصناع والحرفيين إلى أثار وخيمة أصابت الصناعة حيث أبطل من مصر نحو ٥٠ صنعة وتعطل منها أصحابها . بينما يرى البعض أن هذه الحقيقة كانت قصيرة الأمد لم تطل أكثر من ثلاث سنوات إذ ما قضى السلطان سليم الأول نحبه في عام ١٥٢٠ م أي بعد ثلاث سنوات من رحيله من مصر وخلفه على العرش ابنه السلطان سليمان القانوني حتى كان من أولى أوامره أنه أصدر فرمانا بأن يعود إلى مصر جميع العلماء والعمال الذين كان والده قد أمر بترحيلهم من مصر. وقد ذكر ابن إياس أن السلطان سليمان القانوني أصدر فرمانا لاحقا أمر فيه بشنق كل مصري يرفض العودة إلى مصر أو يتباطئ في العودة إليها .

وعلى أية حال ، لا يمكن التسليم بفكره أن الصناعات المصرية تدهورت بوجه عام وللسبب السابق بالتحديد بوجه خاص . فقد شهد العصر العثماني في مصر صناعات متقدمة اعتمادا على مواد خام محليه ومستورده ، فقد عرفت مصر في التمويل الصناعي نظام التاجر الممول ، حيث كان التجار يشترون القطن ويوزعونه على الغزالات في القرى والمدن ثم يجمعون الغزل ويسلمونه للنساجين لحساب التجار ، وظل هذا النظام منتشرا في ريف مصر طوال العهد العثماني ، كما انتشرت الصناعات التي تعتمد على العمل البشري بصفة أساسيه بدون الاحتياج إلى رؤوس أموال ضخمه وقد كان هذا النوع من النشاط الاقتصادي يقتصر على صنع المنتجات المحلية لأجل استهلاكها داخل مقاطعتها .

وفي المدن الكبرى كانت الصناعات الرئيسية منظمه على مدى واسع بغرض تصديرها ، ففي مجال صناعه المنسوجات استمرت صناعه النسيج في معظم أقاليم مصر العثمانية . حيث قامت مصانع المنسوجات في دمياط ورشيد والمحلة الكبرى وبني سويف وكانت تلك المصانع تضم عددا من العمال المدربين والصبية ما يجعلنا نستنتج أنها كانت من منظمة على أسس رأسمالية . وإلى جانب صناعه المنسوجات فقد ازدهرت صناعات أخرى مثل صناعة السكر التي ازدهرت في كثير من مناطق الوجه القبلي في مدينه فرشوط وإخميم ، وصناعه ملح النوشادر الذي كان يصدر إلى أوروبا ، والتى ازدهرت في العديد من المدن المصرية في القاهرة والمنصورة وطنطا ودمنهور ومنوف ودمياط .

كما قامت الصناعات التي تعتمد على خامات الحديد والنحاس كأواني الطهي المصنوعة من النحاس والأدوات الحديدية المختلفة كأدوات الزراعة والحدائق وأدوات البنائين والقصارين والنجارين ومهمات الخيل. كما ازدهرت أيضا صناعة استخراج الزيوت والتي كان يصدر جزء منها للخارج ، كما كانت تستخدم في الإغراض الغذائية ، وفي إنارة الشوارع ، وفي صيانة الآلات المختلفة ، وقد استخدم في صنع الزيوت بذور الخص واللفت والكتان والسمسم وقامت مصانع استخراج الزيوت في قنا وأسيوط ولكنها بوجه عام انتشرت في القاهرة ومختلف مناطق الدلتا. وقد قامت

صناعة تقطير ماء الورد وصناعة العطور في مدينة الفيوم حيث بلغت مصانعها هناك نحو ثلاثين مصنعا كان يمتلك بعضها بعض بكوات المماليك لاستخدامهم الشخصي بينما كان معظم الإنتاج يستهلك في القاهرة ويصدر جزء كبير منه إلى سوريا . وقام بعض التجار بتمويل بعض الصناعات مثل صناعة أدوات الزينة والزجاج والخرز والصابون ، حيث كانوا يقومون بتسويق إنتاجها داخليا وخارجيا . والى جانب تلك الصناعات كانت هناك العديد من الصناعات التي ازدهرت في مصر منذ عهود سابقة مثل صناعه الأواني الفخارية التي اعتمدت على طمي النيل بالإضافة إلى صناعة الحصر وتفريخ الدجاج وصناعة مواد البناء ، وكانت تلك الصناعات منتشرة في جميع إنحاء البلاد .

وعلى الرغم من ذلك فإن الصناعة المصرية في العهد العثماني لم تتمكن من اللحاق بركب التقدم التكنولوجي الذي كان يتقدم بخطى هائلة في أوروبا ، ويعود ذلك لأسباب متعددة منها فقر العمال وانحطاط مستوى معيشتهم وإنتاجهم . بالإضافة إلى أن الهدف الأول للإنتاج الصناعي كان الاستهلاك المحلي والتبادلي الضيق بين المناطق المختلفة داخل مصر، وتدني المستوى الاقتصادي لأفراد الشعب وتركيزهم على الاكتفاء الذاتي . وليس من شك أن السياسة التي اتبعها الحكام لعبت دورا كبيرا في ركود الصناعة المصرية ، فقد كانت سيطرة الأتراك والمماليك والمغارم الباهظة التي تم فرضها على الحرفيين ومصادرتهم الأموال وأزمات النقد التي خلقوها باستمرار عاملا مباشرا في ركود وتخلف الصناعة ، أضف إلى هذا أن بعض الحكام استغلوا وضعهم وأقاموا لأنفسهم مركزا احتكاريا في بعض الصناعات كالسكر والنسيج ليتمتعوا بالإعفاء من الضرائب والرسوم فأغلقوا بالقوة الورش الأهلية المنافسة .

ج - التجارة .

تنوعت التجارة فى مصر خلال العصر العثمانى مابين تجارة داخلية وتجارة خارجية ، إذ هيأت الظروف لمصر خلال هذا العصر أن تنمو الحركة التجارية فيها

والتى كان منها موقع مصر على البحرين المتوسط والأحمر ، فضلا عن الطرق البرية مع البلاد المجاورة ، وأن تكون محطة للتجارة .

***- التجارة الداخلية .**

كانت أعمال التجارة الداخلية في كل منطقه تجري من خلال أسواق أسبوعيه تعقد في كل المدن والمراكز الزراعية وفيها كانت تستبدل البضائع الواردة من القاهرة بفائض إنتاج الإقليم ، وبرغم أن التجارة الداخلية والتجارة القائمة بين الأقاليم كانتا مزدهرتين لدرجة ما ، فقد كانت تعوقهما عوامل عدة ذلك أن الفقر العام الذي كان ملما بالسكان واستمرار انحطاط مستوى معيشتهم أدى إلى طبع حيز وكمية أنواع التبادل التجاري بطابع واحد ، وأن تأخر وسائل الاتصال والنقل وعدم طمأنينة المسافرين باستمرار بسبب تهديد قطاع الطرق واللصوص لم يؤد فقط إلى الخسائر الشخصية الجسيمة ، بل أديا أيضا إلى الهبوط العام في النشاط التجاري . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل النيل طريقا مناسبا للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها لذلك فالنهر يظل في معظم شهور السنة مليء بالقوارب الكبيرة والصغيرة التي تعبره بلا انقطاع .

وفي فترات الاستقرار والأمن ينشط العمل التجاري في السوق المحلية بدرجة كبيرة ، وقد انتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالمتاجرة في بعض السلع المستوردة في جميع أنحاء القاهرة ، وأصبحت مصر مركزا لتصريف السلع التي ترد من الهند والشرق الأقصى واليمن والصومال . وترتب على هذا النشاط كثير من التغيرات التي أصابت المجتمع المصري في القرن الثامن عشر وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث أن فئة التجار خلال هذا القرن أصبحت فئة متميزة مما جعلها في مقدمة الفئات التى تشكل منها المجتمع المصري .

وقد كانت حركة التبادل التجاري بين أقاليم مصر المختلفة وبين الريف والمدن تتم على قدم وساق ، فقد كانت تنهض كل ثمانية أيام في كل مدينة من مدن مصر العليا والدلتا سوق يأتي إليها سكان القرى المجاورة ليبيعوا المواد والأقمشة التي يصنعونها . وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار

الذين يتاجرون في هذا النوع من البضائع . ولا شك أن التجارة الداخلية كان من الممكن لو أتيح لها فترات ازدهار واستقرار طويلة أن تلعب دورا هائلا في نمو الاقتصاد المصري في العصر العثماني ولكن فترات الاضطراب والفتن كانت تحول دون تحقيق ذلك ، فهل كان من الممكن أن تقوم التجارة الخارجية بذلك الدور .

***- التجارة الخارجية .**

كانت مصر ترتبط بالعديد من الموانئ العربية الواقعة على ساحل البحر المتوسط من ناحية ، وكذالك بالموانئ العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من ناحية ثانيه ، وموانئ الخليج العربي من ناحية ثالثه . ويتضح من ذلك أن مصر كانت بمثابة المحور الرئيسي الذي تتم عن طريقه عمليه التبادل التجارى والاستثمارات الاقتصادية فى المنطقة . وبذلك أصبحت مصر سوقا اقتصاديا مفتوحا للتبادل وممارسه النشاط التجاري لأبناء الولايات العربية جميعها . كما ازدهرت التجارة بين مصر وإفريقيا عبر الطرق الصحراوية التقليدية التي عرفت من العصور القديمة ، فقد كانت هناك ثلاث قوافل رئيسيه هي قوافل دارفور والتي كانت تأتي من دارفور في غرب السودان وتسلك طريق " درب الأربعين " العريق ، ثم الواحات ومنها إلى أسيوط فالقاهرة . أما القافلة سنار فكانت تلي قافلة دارفور في الحجم وفي الأهمية وكانت تجلب إلى القاهرة معظم السلع التي كانت تجلبها قافلة دارفور ولكن بكميات اقل وكانت تسلك طريق الصحراء الشرقية حتى أسوان ومنها إلى القاهرة . وكانت هناك قافلة فزان والتي كانت تأتي من أعماق الصحراء الكبرى حتى واحة سيوه ومنها إلى القاهرة وكانت تجلب معها إلى مصر البلح العجوة ومنسوجات الصوف . وكانت تلك القوافل تأتي إلى مصر مرات كثيرة على مدار العام . وكانت تحمل معها في أوبتها المنتجات المصرية كالمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية والأدوات الزجاجية والمرايا والأمواس والمدافع والبارود وأدوات الزينة .

وازدهرت التجارة الخارجية بين مصر وبين دول الهند والشرق الأقصى حيث كانت مصر تستورد من تلك المناطق التوابل والبخور والحرير . وازدهرت أيضا علاقات مصر التجارية بكل من البندقية وتوسكانيا وفرنسا. وكانت حركه التصدير

والاستيراد تتم عبر موانئ الإسكندرية ورشيد ودمياط والبرلس على البحر المتوسط ، وعبر السويس والقصير على البحر الأحمر حيث أنشئت وحدات جمركيه في كل من تلك الموانئ ، كما خضعت تلك القنوات التجارية لنظام المقاطعات فأنشأت مقاطعات جمركية لتغطيه البضاعة الداخلة والخارجة عبر كل الموانئ . وفرض الجمارك على البضائع الداخلة أو بحق تحصيلها والاحتفاظ بها وظلوا محتفظين بذلك الامتياز طالما كانوا يسددون مقدما للخزانة الضرائب المحددة سلفا .

وقد كفلت الدولة للتجار من رعايا الولايات العربية والأجنبية ممارسة نشاطهم التجاري دون فرض أية قيود على أسلوبهم التجاري وطرق استثمارهم لرؤوس أموالهم . وقد ترتب على اتساع نطاق الحركة التجارية وتضخم رؤوس أموال التجار قيام شركات تجاريه كبري متخصصة لها فروع في مصر ومختلف الولايات العربية بين أفراد الأسر التجارية الكبرى حينا ، وبين بعض التجار من الأسر المختلفة حينا آخر كما انتشرت الوكالات التجارية المتخصصة التي مارست نشاطها على نطاق واسع مع بلدان المنطقة المجاورة وبعض البلاد الأوروبية . وهكذا نرى أنه قد أتيح لمصر في العصر العثماني فرص ثمينة لازدهار رأسماليه تجاريه كبيره تمكنت من تكوين ثروات هائلة ، فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الصناعة والزراعة وافتقاد الصناعة إلى وجود المصانع الضخمة التي تمكن من تكوين رأس مال صناعي بسبب إنتاجها الضخم وبسبب اتجاه الزراعة إلى سد الحاجات الاستهلاكية للسكان . فإن التجارة ازدهرت اعتمادا على موقع مصر الاستراتيجي في ملتقى ثلاث قارات وفي ملتقى الطرق التجارية المهمة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب .

ومع غياب الحكومة المركزية القوية وبسبب كثرة المصادرات وفترات الفوضى التي كانت تعم البلاد أثناء الصراع بين الجنود العثمانيين من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين المماليك وبعضهم البعض في كثير من الأحيان ، كل هذا أدى إلى لجوء تلك الرأسمالية التجارية التي تكونت في العصر العثماني إلى الإحجام عن توظيف الجزء الأكبر من أموالها في المجال الصناعي واتجهت إلى توظيف تلك الأموال في شراء الالتزامات في الأراضي الزراعية ورهنها، وبناء العقارات وتأجيرها وبخاصة في

الأحياء التي يتركز فيها نشاطها إلى جانب إنشائها القصور الخاصة في الأحياء التي اشتهرت بسكن الطبقة الارستقراطية الحاكمة في إحياء بركه الأزبكية وبركه الفيل وقناطر السباع .

د- **الطوائف الحرفية** .

لعب نظام طوائف الحرف دورا مهما فى الاقتصاد المصرى خلال العصر العثمانى ، والتى كانت تضم الصناع والتجار وغيرهم من أصحاب الحرف ، حيث كانت هذه الطوائف تنظم من خلال رئيس لكل طائفة يلقب بشيخ الطائفة والذى كان بمثابة الحكم بين أعضاء الطائفة ، والوسيط بين أعضاء الطائفة والسلطة الحاكمة من حيث مطالب أعضاء الطائفة أو ما يفرض عليهم من السلطة الحاكمة ، وهو يمارس سلطته على أعضاء طائفته من خلال استشارة نقباء الطوائف والعرفاء أيضا ، وإذا ما تعدى الشيخ حدوده المتعارف عليها تمت إقالته من خلال القاضى الشرعى تمهيدا لتولية غيره ، وشياخة الطوائف كانت فى الغالب متوارثة من الأب لإبنه .

وكان لهذه الطوائف تقاليد ، فلا ينضم أحد للطائفة إلا بعد أن يتقن فن المهنة ومن بعدها يحصل على إجازة من شيخ الطائفة ، وبذلك يصبح أسطى وقد يرتقى الأسطى إلى مرتبة شيخ الطائفة بعد أن يمر بأربع مراحل للترقى ، وفضلا عن دورها الاقتصادى فقد لعبت الطوائف الحرفية دورا فى الاحتفالات العامة والموالد وغيرها ، وقد ظلت هذه الطوائف مستقلة فى إدارة أعمالها حتى القرن السابع عشر حينما وقعت تحت سيطرة الحكومة.

خامسا : الأوضاع الثقافية والفكرية فى مصر العثمانية .

اقتصرت الحياة الثقافية على عدد من المدارس الإسلامية التي اتخذت من المساجد مكان لها ويأتى على رأسها الجامع الأزهر ، حيث كان المنبع لهذه المدارس هو الكتاتيب التى ينشأ فيها من يريد الالتحاق بهذه المدارس ، وقد تولى التدريس بها مدرسون من خريجي الأزهر واهتمت بتدريس القران وعلوم الدين كالفقه والسنة وعلوم اللغة كالنحو والصرف وغيرها. وكانت الأوقاف الخاصة بتلك المساجد تغطي نفقات هذا النوع من التعليم . وكان الأزهر ملتقى الحياة الثقافية ، ففيه تدرس

العلوم الدينية واللغوية وتضم أروقته طلابا من شتى بقاع العالم الإسلامي واقتصر التأليف على شروح المتون والأعمال دون أن يتجاوزه إلى تقديم إضافات إلى المعارف الدينية التي انتقلت من عصر الازدهار الإسلامي كما لم تحظ العلوم العقلية باهتمام الدارسين .

وقد غلب على الحركة الفكرية في مصر في العصر العثماني الجمود والضحالة ويرجع هذا الجمود إلى الظروف التي شاهدها الوطن العربي في الحقبة التي أعقبت التحديات الخارجية التي تعرضت لها المنطقة كالحروب الصليبية والغزو المغولي ، وما يترتب على ذلك من إغلاق باب الاجتهاد خشية تسرب ما يضر بالعقيدة الإسلامية إذا ترك باب الاجتهاد مفتوحا. ولما كان الاجتهاد في الدين قد أصبح محرما فلا اجتهاد فى الدنيا ، وهكذا طرح المنهج العقلي الذي يمثل دعامة التفكير العلمي والذي كان وراء تلك الانجازات الرائعة التي قدمها علماء المسلمين في عصر الإبداع فيما بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين وأصبح علماء المسلمين يعتقدون أن ما أبدعه " السلف الصالح " يمثل الذروة ولا يستطيع بلوغها احد أو يأتي فيها بجديد وأن كل ما يستطيعونه هو إعادة صياغتها وشرح الغريب من ألفاظها واتجه العلماء إلى التقليد ومقاومة أي محاولات للابتكار أن وجدت واعتبارها محاوله هدم ما بناه " السلف الصالح " ويرمي صاحبها بالزندقة والإلحاد . كما انتشر بين المسلمين روح التعصب المذهبي والطائفي كالخلاف بين الفقهاء والمتصوفة، وبين السنة و المعتزلة ، وبين السنة والشيعة ، والخلاف بين المذاهب السنية الأربعة وبدلا من أن تؤدي هذه الخلافات إلى ظهور نهضة فكرية أدت إلى عواقب وخيمة إصابة الحياة الفكرية بالجمود لان هذه الخلافات لم تأخذ شكل الحوار الحر .

وثمة اعتقاد بان الحكم العثماني قد أدي إلى هذا الجمود والركود الفكري بعد أن كان العصر المملوكي عصر ازدهار ثقافي وابتكار إذ كان عصرا للموسوعات . ولكن في هذا القول قدر كبير من المغالاة لأن ما سمي بالموسعات كان تجميعا لأثار المتقدمين من السلف ، ولأن ذلك الجمود والركود بدأ من أواخر العصر المملوكي .

وعندما وقعت مصر وغيرها من بلاد الوطن العربي في يد العثمانيين كانت تعاني نضوبا في إنتاجها العلمي بقدر ما كانت تعاني من نضوب مواردها الاقتصادية ، وحافظ العثمانيون على ما وجدوه سائدا عند قدومهم إلى المنطقة لأنهم لا يستطيعون برصيدهم الحضاري المحدود أن يقدموا نموذجا فكريا بديلا أفضل من الذى كان سائدا عندئذ ، فتركوا الحياة الثقافية تسير في طريقها أو لنقل تتحرك في مكانها دون تقدم إلى الإمام .

وعلى أية حال ، شهدت مصر في القرن الثامن عشر الميلادى حركات إصلاحية محدودة رغم ما كانت تعانيه من نضوب في الحياة الفكرية استهدفت تطهير السلوك الديني مما علق به من الشوائب والخزعبلات ، كما شهدت مصر إرهاصات نهضة فكرية تمثلت في رفض بعض العلماء لأسلوب النقل والتقليد الذي شاع في ذلك العصر. وتأثرت مصر بالنهضة الدينية التي وقعت في العالم الإسلامي فتأثر علم الحديث بالمدرسة الحجازية كما تأثر فن التراجم بالمدرسة الشامية وتأثر الحديث والرياضيات بالمدرسة الهندية . وظهر في أواخر القرن الثامن عشر بعض الموسوعيين من علماء مصر مثل الشيخ حسن الجبرتي والد المؤرخ الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، والشيخ احمد الدمنهوري . وشهدت مصر بعض من حاولوا كسر طوق التقليد كالشيخ محمد مرتضى الزبيدي والشيخ محمد الصبان أستاذ النحو و الشيخ عثمان الوداني الفلكي والشيخ حسن العطار.

هكذا عاشت مصر خلال العصر العثمانى ولمدة ثلاثة قرون كاملة لتشكل هذه الفترة مرحلة مهمة من تاريخها الحديث فى ظل أوضاع سياسية واجتماعية واقتصاية وثقافية وفكرية تركت أثرها على مصر والمصريين بعد أن ألفوا الحياة فى ظل هذا النظام الحاكم ، خاصة إذا ما وضع فى الاعتبار تلك العلاقة التى ربطت مصر والمصريين بالدولة العثمانية بصفتها دولة الخلافة الإسلامية فى العصر الحديث .

الفصل الثاني

مصر والحملة الفرنسية

أولا : أسباب الحملة .

ثانيا: بداية الحملة واحتلال مصر .

ثالثا: سياسة نابليون فى مصر .

رابعا: نابليون ومصاعب الحملة فى مصر .

خامسا: رحيل نابليون وقيادة كليبر للحملة .

سادسا: مقتل كليبر وتولى مينو قيادة الحملة .

سابعا: نتائج الحملة .

خرج الفرنسيون من بلادهم فى حملة لأجل احتلال مصر فى عام ١٧٩٨م ، وقد نجحت الحملة فى النزول إلى الأراضي المصرية ، غير أن ظروفا صعبة مرت بها الحملة فى مصر أدت فى النهاية إلى خروجها منها فى العام ١٨٠١م .

أولا : أسباب الحملة .

يرجع تاريخ فكرة الحملة الفرنسية على مصر إلى عهد لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، حينما حسن له وزيره الأول " بلنتز " غزو مصر لقطع تجارة هولندا من الشرق ، حيث كانت فرنسا فى حرب معها ، ولكن لم يتم تنفيذ الفكرة ، ثم تجددت الفكرة مرة ثانية على عهد الملك لويس السادس عشر ، وتم إرسال البارون دى توت لعمل خرائط لشواطئ مصر وسوريا وجزر اليونان وجزيرة كريت ، وكلف بدراسة النقطة التى تصلح لإنزال الجنود إلى الشواطىء المصرية. ومع ذلك ، لم تقدم حكومة لويس السادس عشر على تنفيذ الحملة رغم حث الكونت سان بريست سفير فرنسا في الآستانة حكومته على احتلال مصر ، والتقرير الذى قدمه شارل مجالون القنصل الفرنسي في مصر إلى حكومته في ٩ فبراير ١٧٩٨م يحرضها على ضرورة احتلال مصر ، وكذلك التقرير الذى وضعه " تاللیران " وزير الخارجية الفرنسية وقدم الحجج التي تبين أن الفرصة قد أصبحت سانحة لإرسال حملة على مصر ، وكان من أثر التقريرين أن نال موضوع غزو مصر اهتمام حكومة الإدارة التي قامت بعد الثورة الفرنسية ، وخرج من مرحلة النظر والتفكير إلى حيز العمل والتنفيذ .

فقد أصدرت حكومة الإدارة قرارها بوضع جيش الشرق تحت قيادة نابليون بونابرت في ١٢أبريل١٧٩٨م ، وتضمن القرار مقدمة وست مواد ، اشتملت المقدمة على الأسباب التي دعت حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، والتى كان أهمها البحث عن طريق تجاري آخر بعد استيلاء الإنجليز على طريق رأس الرجاء الصالح وتضييقهم على السفن الفرنسية في الإبحار فيه ، وشمل القرار تكليف نابليون بطرد الإنجليز من ممتلكاتهم في الشرق ، وفي الجهات التي يستطيع الوصول إليها، وبالقضاء على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر . ولهذا ، كان أول خاطر في نفس نابليون هو محاربة إنجلترا بقطع طريق متاجرها الهندية ، وذلك

بالاستيلاء على مصر واتخاذها قاعدة حربية للقضاء على سلطة إنجلترا فيها ، فقد كتب إلى حكومة فرنسا رسالة مطولة يشرح فيها أهمية الحملة على مصر، من وجوهها السياسية والحربية والتجارية . وكان مما قاله لوزير الخارجية تاليران فى خطاب بتاريخ ١٣سبتمبر ١٧٩٧م : " إذا قضى علينا الصلح مع إنجلترا بالتنازل عن رأس الرجاء الصالح فلا بد لنا من تعويضها بالديار المصرية " ، وقد رد تاليران فى خطاب له بتاريخ ٢٣سبتمبر: " بأنه موافق على فكرة الحملة على مصر والتي تفتح لفرنسا طريق التجارة للهند " .

كما استطاعت جيوش فرنسا بقيادة نابليون بونابرت أن تخضع أوروبا في حين ظلت انجلترا بحكم موقعها الجغرافي في البحار بمأمن من انتصارات نابليون ، ومن هنا اشتدت الرغبة في القضاء عليها وقهرها في مختلف الميادين ، كما أن غزو مصر سوف يمكن فرنسا من منافسة انجلترا في السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط والحد من نفوذها على الطريق الملاحي إلى قارة أسيا . ورغم أن الحسد لنابليون كان قد دب في نفوس أعضاء حكومة الجمهورية في ذلك الوقت ، وخافوا من اتساع شهرته ، ومن مكانته في قلب الجيش الذي يقوده ، مما يمكنه من أن يضع يده على السلطة في باريس ، إلا أن حكومة فرنسا استحسنت فكرة الاستيلاء على مصر لدحر انجلترا .

ومن جانب آخر ، وجدت فرنسا فى تقارير قنصلها في مصر السيد ماجللون والشكوى من معاملة المماليك للتجار الفرنسيين سواء في الإسكندرية أو ورشيد أو دمياط أو القاهرة حجة ترتكن إليها فى تبرير احتلالها لمصر . كما يذهب بعض المؤرخين إلى أنه كان من أكبر الأسباب التي حملت الحكومة الفرنسية على أخذ قرار الحملة على مصر، رغبتها في الخلاص من نابليون بونابرت بإبعاده عن باريس ، وكذلك من مجموعة القادة الذين كانت تخشى منهم أمثال كليبر وكافريلى وغيرهم . ومع ذلك ، لم يتردد نابليون بونابرت في قبول قرار القيادة العامة الذى صدر له في ١٢ إبريل ١٧٩٨م بغزو مصر ، خاصة أنه كان منذ حداثة سنة شغوفا بالكشف عن أسرار عالم الشرق وخاصة أرض مصر مهد الحضارة الفرعونية العريقة .

ثانيا : بداية الحملة واحتلال مصر .

اقتنعت حكومة الإدارة بوجهة نظر نابليون واستقر الرأي على إرسال الحملة فتكون جيش الشرق الذي زود بمعدات كثيرة ، كما ضمت الحملة التى قادها نابليون عددا من العلماء والفنانين والباحثين والكيمائيين والمهندسين بغرض دراسة واكتشاف مصر. وقد أقلعت الحملة من ميناء طولون بفرنسا فى يوم ١٩ مايو ١٧٩٨م ، لتصل إلى جزيرة مالطة فى ٩ يونية ، حيث احتلها نابليون وترك بها حامية فرنسية عددها ٣ آلاف رجل ، ثم جند من المالطيين جنودا وألحقهم بحملته فيما عرف بالكتيبة المالطية ، ثم اتجه للشواطئ المصرية ليصل إلى شاطئ الإسكندرية فى الأول من يوليو ١٧٩٨م وتمكن من دخول الإسكندرية في يوم الأحد ٢ يوليو ١٧٩٨م ولم تكن الإسكندرية محصنة ، ولم يكن لها جيش كافٍ للدفاع عنها ، لا من جانب الدولة ، ولا من جانب المماليك ، ولذا استولت على الإسكندرية ودخل نابليون المدينة ونزل في دار القنصل الفرنسي ، والتجأ محمد كريم حاكم المدينة ومن بقي حوله من إلى حصن فرعون ، وأما الأهالي فسلموا ، ومن بعدهم سلم محمد كريم ومن معه .

وهكذا سقطت الإسكندرية ونادي الفرنسيون بالأمان في البلد ، ولما استقر نابليون بالإسكندرية شرع في وضع نظام لحكومتها ، فكان أول ما عمله أن أصدر أمرا إلى القواد يقضي باحترام الدين ، وحقوق الأهالي وممتلكاتهم ، وترك أمر الأحكام والفصل في القضايا للقضاة المسلمين ، ثم شكل ديوانا مؤلفا من المشايخ وأعيان البلدة حيث اختار نابليون سبعة من كبار رجال الإسكندرية ، كان منهم محمد كريم والشيخ محمد المسيري كبير علماء الإسكندرية ، وفوض إليهم النظر فيما تحتاجه المدينة وأن يجتمعوا كل يوم مرة لتقدم لهم الشكاوى ويتقاضى الناس أمامهم ، وتوالى صدور أوامر نابليون لإدارة المدينة ، كما عمل على تحصين ثغر الإسكندرية اتقاء للبوارج الإنجليزية ، كما كتب نابليون مرسوما تطمينا لأهل المدينة . ولم تطل إقامة نابليون في الإسكندرية ، حيث كانت رغبته فى الوصول إلى القاهرة قبل فيضان النيل في شهر أغسطس ، لذلك صمم على متابعة السير في الحال إلى

عاصمة البلاد ، وقبل تركه الإسكندرية وضع لها حامية مؤلفة من ثمانية إلى تسعة آلاف جندي تحت قيادة الجنرال كليبر . وفي اليوم التاسع من يوليو بدأت الحملة سيرها من الإسكندرية إلى دمنهور وكانت مقدمة الجيش تحت قيادة الجنرال ديزيه ، والذي تمكن من احتلال البلدة بلا مقاومة ، ثم واصلت الحملة تقدمها لتحتل رشيد ، ومن بعد ذلك وصلت إلى شبراخيت حيث كان اللقاء في يوم ١٣ يوليو مع قوات المماليك بقيادة مراد بك والتي لاقت الهزيمة على أيدي القوات الفرنسية ورجعت قوات المماليك إلى القاهرة وقد كانت هذه الواقعة أول درس تلقاه المماليك من القوات الفرنسية .

وعقب هذه الهزيمة كان على المماليك الاستعداد لمواجهة تقدم الحملة إلى القاهرة ، ولذلك شرع مراد بك وإبراهيم بك فى تقسيم قواتهم إلى قسمين : قسم شرق النيل بقيادة إبراهيم بك ، وقسم غرب النيل بقيادة مراد بك ، كما خرج سكان القاهرة لملاقاة الفرنسيين والدفاع عن مدينتهم فأغلقوا متاجرهم وانشئوا المتاريس في الشوارع وتطوع عدد كبير منهم لحمل السلاح حتى بلغ عدد من اشترك منهم في هذه المعركة بنحو ٢٠ ألف مقاتل في حين أن عدد المماليك لم يكن يتجاوز ستة ألاف رجل ومع كل هذا الاستعداد الذي حدث لحماية القاهرة ، أخذ الجيش الفرنسي بقيادة نابليون يتأهب للقتال ورتب نابليون فرق الجيش على شكل مربعات ووضع المدافع على زوايا كل مربع وساقها على المماليك ووقعت الهزيمة بجيش مراد بك ومات معظم رجاله قتلا أو غرقا في النيل واستولى الفرنسيون على إمبابة وانتهت المعركة في٢٢ يوليو ١٧٩٨م بانتصار نابليون وجنوده .

أمام ذلك ، انسحب مراد بك مع بقية قواته إلى الجيزة ومن بعد ذلك إلى جنوب الصعيد ، أما جيش المشاة من الإنكشارية وغيرهم ، فإنهم لما أبصروا هزيمة الخيالة تركوا ميدان القتال فارين ، وعلى الجهة الشرقية فر إبراهيم بك وأبو بكر باشا عقب هزيمة قوات مراد بك وكانت نيتهما الفرار إلى سوريا وفي الصباح وجد أهالي القاهرة منشورا ملصقا على الحيطان ، أكد نابليون فيه على أنه جاء إلى مصر ليقضى على المماليك وأمنهم فيه على حياتهم وأموالهم وأته قام بتعيين رجال

الشرطة حتى يعود الأمن إلى نصابه . وفي ٢٤يوليه ١٧٩٨م عبر نابليون بونابرت النيل ودخل القاهرة ونزل في دار محمد بك الألفي .

وبمجرد نزوله ، صرح للقوافل بالمجيء بدون خوف إلى مصر، ورفع الحصار البحري عن الإسكندرية ليدع السفن التركية تدخل إليها ، وليجعل التجارة حرة كالعادة ، وأصدر منشورا حث فيه على الإخلاد إلى السكينة وعدم القتال ، ونظم جيشا من الجنود الأتراك مؤلفا من خمس فصائل يبلغ عدد رجال كل منها ٦٥ رجلا ووضعهم تحت قيادة الجنرال ديبوي وطلب من كبار المشايخ أن يصدروا منشورا فأطاعوا وأصدروا منشورا نصحوا فيه المصريين بالتزام الهدوء ، وثبت كبار المشايخ في مراكزهم ، وأعاد لهم كل الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وأحاطهم برعاية لم يروها من قبل ، ومن هؤلاء ألف نابليون ديوانا لحكم البلاد كما فعل في الإسكندرية .

ثالثا : سياسة نابليون فى مصر .

عمد نابليون إلى أتباع سياسة التودد بجميع الوسائل للمصريين وعلمائهم وكبرائهم فكانت أوامره للقواد الذين عينهم في جهات القطر المصري مشددة بضرورة المحافظة على عادات المصريين وتقاليدهم ، وعدم التعرض لدينهم وأموالهم وأعراضهم ، وكان يُوصي بذلك جميع الضباط والجنود المقيمين في القاهرة وضواحيها ، ثم كان لا يغفل لحظة عن استرضاء المشايخ والسؤال عنهم والاجتماع بهم ، والتحدث معهم في المسائل العمومية وفي الأديان ، مظهرا عظيم ميله إلى الدين الإسلامي إلى غير ذلك من وسائل التودد . ولأجل تنفيذ هذه الخطة في وجوهها المختلفة عمد إلى الارتباط بالعلماء ، فإنه ما كادت تستقر قدمه في القاهرة حتى أخذ يزور علماء الأزهر وكبار المسلمين في دورهم ، ويدعوهم إليه ويحادثهم ، كما أنه انتهز فرصة الاحتفال بوفاء النيل لكى يقيم مظاهر ذلك الاحتفال بمزيد من الأفراح التي يألفها المصريون ، ويبدو أن نابليون سرته نتيجة ذلك الاحتفال فأخذ يسأل عن الموالد والأعياد ، فعلم أن المولد النبوي يقع في العاشر من شهر ربيع الأول ، فاستدعى إليه السيد خليل البكري وطالبه بالاحتفال ، وأعطى له الأموال لأجل إقامة الاحتفال ، وأمر بتعليق الزينات واجتمع الفرنسيين يوم المولد وشاركوا

فى الاحتفالات ومنها ضرب الموسيقى العسكرية أمام بيت الشيخ البكري ، واستمروا يضربونها بطول النهار والليل . وما كاد يفرغ نابليون من هذا الاحتفال حتى فكر في تقليد إمارة الحج : حيث تم تقليدها فى الأول من سبتمبر لمصطفى بك كتخدا الباشا على إمارة الحج ، والذى تم فى المحكمة عند القاضي ، ولبس هناك الخلعة بحضرة مشايخ الديوان ، والتزم نابليون بإعداد مهمات الحج .

ومن جانب آخر ، أصدر نابليون أمره يوم وصوله إلى القاهرة بتشكيل ديوان من علماء مصر وشيوخها ، وقد صدر الأمر الرسمي بتشكيل الديوان واختصاصاته فى يوم ٢٦ يوليو عام ١٧٩٨ وجاء فيه ما يأتي : أن تحكم مدينة القاهرة بواسطة ديوان مشكل من تسعة أشخاص. وأن يتألف هذا الديوان من المشايخ : السادات ، والشرقاوي ، والصاوي ، والبكري ، والفيومي ، والعريشي ، وموسى السرسي ، ونقيب الأشراف عمر مكرم ، ومحمد الأمير ، علي أن ينتخبوا من بينهم رئيسا لهم وينتخبوا سكرتيرا كاتم سر من الخارج ، ويختاروا لهم كتبة يعرفون الفرنسية والعربية ، ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من خيار الناس لإدارة البوليس ، وعلى أن يجتمع أعضاء هذا الديوان كل يوم من الظهر ويبقى منهم ثلاثة أعضاء على الدوام في دار المجلس .

وفى ٢٧ يوليو ١٧٩٨م أصدر نابليون أمرا بتشكيل ديوان فى كل مديرية من مديريات القطر المصرى ، وجاء فيه : يشكل في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان مؤلف من سبعة أعضاء للنظر في شئون الأهالي، وليعرضوا علي كل شكوى تقدم لهم ، وليمنعوا التعديات التي تقع من الأهالي على بعضهم ، وليراقبوا المشبوهين وليعاقبوهم إذا اقتضى الحال بطلب قوة من القوات الفرنسية ، وعلى هذا الديوان إرشاد الأهالي إلى ما يراه موافقا لمصلحتهم . وأن يقيم في كل مديرية أغا من الإنكشارية تكون علاقاته متواصلة مع القائد الفرنسي ، وتكون تحت أمرته قوة مؤلفة من سبعين رجلا من أهالي البلاد مسلحين لكي يسيروا في البلاد لتوطيد دعائم الأمن . وأن يقيم في كل مديرية مديرا لجباية أموال الميري وتحصيل جميع ضرائب الأطيان وجمع إيرادات أملاك المماليك التي أصبحت ملكا للجمهورية

الفرنسية ، ويكون تحت إدارته العدد الكافي من العمال اللازمين لذلك . وأن يعين مع المدير المشار إليه آنفا وكيل فرنساوي للتواصل مع إدارة ديوان المالية ولتنفيذ الأوامر التي تصدر له من هذه الجهة ويكون تابعا لها .

ومن جانب آخر ، وضع نابليون مذكرة تقضي بتثبيت جميع الملاك في أملاكهم ، وبالمحافظة على الأوقاف التابعة للمساجد والمعاهد الدينية وأن تستمر المعاملات التجارية والمدنية على ما كانت عليه ، وأن يبقى السير في الأعمال القضائية على ما كان عليه . وكان نابليون قد أصدر أمره في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨م لإنشاء المجمع العلمى حيث نص ذلك الأمر على بيان اختصاصات ذلك المجمع وجلساته وأعضائه وأعماله ، وذكر أن الغرض من المجمع هو تقدم ونشر العلوم والمعارف في الديار المصرية وبحث ودراسة وطبع الأبحاث عن البلاد المصرية . ومن هنا فإن المجمع أنشئ ليؤدي وظيفتين : علمية ، وإدارية حكومية لتسهيل مهمة القائمين بإدارة الأمور .

ومع عظيم تودد الفرنسيين للمشايخ والأعيان والعلماء والمسلمين عامة فإن ذلك لم يمنعهم من فرض ضريبة فادحة على مدينة القاهرة ، ثم أخذوا أيضا يجمعون الأموال بطرق شتى، ويحصلون على الغنائم ومقتنيات المماليك بأساليب عديدة ، فمن ذلك أنهم نادوا على نساء أمراء المماليك بالأمان وأنهن يسكن بيوتهن ، وإن كان عندهن شيء من متاع أزواجهن يظهرنه ، فإن لم يكن عندهن شيء يصالحن على أنفسهن . وقد ذكر الجبرتي إن الفرنسيين جمعوا أموالا طائلة من نساء الأمراء بعد أن فرضوا عليهن فداء أنفسهن .

رابعا : نابليون ومصاعب الحملة فى مصر .

واجهت نابليون مجموعة من المصاعب عقب استيلائه على مصر فقد تطلب الأمر إرسال الحملات لاستكمال السيطرة على البلاد ، هذا فى الوقت الذى قضى فيه على الأسطول الفرنسى فى أبو قير ، وثورة المصريين ضد الحملة ، وكذلك فشل حملته إلى الشام فى عام ١٧٩٩م ، وإرسال الدولة العثمانية حملة لإخراج الفرنسيين من مصر .

أ - عدم خضوع جميع مناطق مصر للحملة .

لم يستقر الأمر للفرنسيين في مصر بصورة كاملة ، فإنهم وإن كانوا قد ملكوا عاصمة البلاد ، وأصدروا الأوامر ، وأنشئوا الدواوين ، فإن سلطتهم لم تكن قد توطدت إلا في الجهات التي مروا فيها ، وفي الثغور التي احتلوها كالإسكندرية ورشيد ، وأما ما دون ذلك فقد كان إبراهيم بك لا يزال بقوة كبيرة من المماليك في الشرقية ، وكان مراد بك بقوة أخرى قابضا ومسيطرا على الوجه القبلي ، وكانت مديريات الدقهلية والغربية خارج السيطرة الفرنسية . لذلك كان على نابليون إرسال الحملات المتوالية لجهات مصر المختلفة للاستيلاء عليها وتوطيد قدم الفرنسيين فيها ، فبدأ أولا بإيفاد حملة تحت قيادة الجنرال ديزيه إلى الصعيد لاقتفاء آثار مراد بك وأرسل حملة أخرى تحت قيادة الجنرال فيال إلى دمياط وكلف كليبر حاكم الإسكندرية أن يرسل قوة كبيرة تحت رياسة الجنرال ديموي لاحتلال مديرية البحرية وعين الجنرال زانشكوك لمديرية المنوفية وعين الجنرال مورت للقليوبية والجنرال فوجيير للغربية ، ومع كل واحد منهم قوة عسكرية للسيطرة على هذه المناطق .

وتعد حملة الصعيد هى الأقوى من هذه الحملات ، ففي ٢٣أغسطس ١٧٩٨م أصدر نابليون أمره للجنرال ديزيه بالسير لمقاتلة مراد بك بقوة مؤلفة من أربعة آلاف جندي ، فشرع الجنرال ديزيه في مغادرة الجيزة حيث أمر قوة من جيشه أن تنزل إلى النيل لتركب في السفن التي هيئت لنقلها ورغما عن الفيضان الذي كان يغمر البلاد، نزلت فرقة من الجيش وسارت بها السفن مخترقة النيل حتى وصلت بني سويف في ٢٦أغسطس ، وقد استطاعت الحملة من السيطرة على الصعيد رغم تصدى الأهالي والمماليك بقيادة مراد بك فى جميع مدن الصعيد ، ولما خضع الصعيد واستتب الأمن عمد الفرنسيون إلى تدبير أموره الإدارية ، ووضعوا القواعد التي تضمن تحسين حالة البلاد .

ب - تحطم الأسطول الفرنسي في موقعة أبى قير البحرية .

كانت معركة أبي قير البحرية فى عام ١٧٩٨م بين الأسطول الإنجليزي الذي يقوده الأدميرال نلسون والأسطول الفرنسي الذي نقل جيوش الحملة الفرنسية لمصر

تحت قيادة الأدميرال برويز من المعارك الفاصلة في تاريخ الجنس البشري ، لأن النتائج التي ترتبت على تلك الواقعة كانت على جانب عظيم من الأهمية ، بحيث لو أتيح النصر للفرنسيين ، أو لو بقيت لهم من أسطولهم قوة تعادل ما لإنجلترا من قوة بحرية في البحر المتوسط لتغير مصير الحملة الفرنسية في مصر . على أية حال فإن الأسطول البريطانى كان قد خرج متعقبا الأسطول الفرنسى فى البحر المتوسط ، ولما وصل القائد البريطانى بأسطوله للشواطئ المصرية قبل قدوم الحملة الفرنسية إليه اضطر إلى مغادرة الإسكندرية قبل قدوم الحملة الفرنسية بثلاثة أيام وقصد سواحل الشام لأخذ ما يلزمه من الماء والمئونة ، ثم عاد أدراجه إلى المياه المصرية بعد شهرين تقريبا ، فوجد السفن الفرنسية في خليج أبي قير .

وبالتالى قرر مهاجمة الأسطول الفرنسى ، حيث تمكن من تحطيم السفن الفرنسية ، وأحرق وأغرق الكثير منها بحيث لم يبق من ذلك الأسطول الكبير إلا بضع سفن صغيرة بقيت في مياه أبي قير استعملها نابليون بعد ذلك لنقل المدافع إلى يافا في حملته على الشام ، واستطاع القائد فيلنوف الهروب ببضع سفن فرنسية إلى جزيرة صقلية ومنها إلى فرنسا . ولما تلقى نابليون نبأ تلك الفاجعة أسرع بالعودة إلى القاهرة فدخلها في يوم ١٥ أغسطس لمواجهة الموقف وسط قلق ضباطه وقواده ، والحقيقة أن موقعة أبي قير تعتبر بمثابة ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية في الشرق والبحر المتوسط ، حيث قال نابليون نفسه عنها : لقد كان لهزيمتنا في أبي قير تأثير كبير في شؤون مصر بل في شؤون العلم كله .

ج - ثورة القاهرة الأولى٢٠ أكتوبر ١٧٩٨م .

أظهر أهل القاهرة التململ من الضرائب الفادحة التي لم تخل منهم كبيرا ولا صغيرا ، ولا غنيا ولا فقيرا ، فكان ذلك سبباً لثورتهم وهياجهم ، فقيل بأن الأغنياء وأصحاب المصالح من المصريين حرضوا على الفرنسيين بعد فرض الضرائب على دورهم وعقارهم وتركاتهم ، وقيل أن بعضا من علماء الأزهر وغيرهم من المشايخ الذين لم ينتخبوا لعضوية الديوان حقدوا على الآخرين الذين خصوا بذلك وصارت لهم كلمة مسموعة في شئون البلاد ، فانتهز أولئك فرصة تذمر الناس من الضرائب

الجديدة فحرضوهم على الهياج والثورة تحت ستار الدين . ومن المؤرخين من ينسب ثورة أهالي القاهرة لتحريض المماليك وما ورد من إبراهيم بك من المنشورات ومن رجال الدولة العثمانية . كما أن سماح الفرنسيين للبنات والنساء المسلمات بالخروج مكشوفات الوجوه في الطرقات ، وانتشار شرب الخمر وبيعه إلى العسكر ، وهدم الجوامع فى بركة الأزبكية لأجل توسيع الطرقات ، كل هذا كان قد دفع الناس إلى الثورة ضد الفرنسيين .

وكانت البداية فى ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨م مع انطلاق رجال الأزهر شيوخه وطلابه في الشوارع بمنطقة الأزهر يتنادون إلى الثورة ويلهبون مشاعر الشعب بخطبهم الحماسية ويدعوهم إلى الجهاد الديني ضد الفرنسيين ويطلبون منهم التجمع في الجامع الأزهر، وصعد المؤذنون إلى مآذن المساجد يدعون المسلمين إلى المشاركة في حماية الدين بالقيام على الفرنسيين ووقفت النساء على سطوح المنازل يطلقن بأعلى أصواتهن صيحات مدوية تعبيرا عن مشاعر الغضب على الفرنسيين فكانت أصواتهن تبعث في سكان القاهرة مزيدا من الرغبة في التحرك والانضمام إلى ركب الثوار ، وكانت البداية مع توجه ديبوى حاكم القاهرة نحو هذه الحشود وكان فى قلة من رجاله ، ولما رأى برطلمين الذى كان أحد الأفراد الذين عينوا فى بوليس القاهرة ازدحام الناس ووقوفهم في وجه الجنرال ديبوي أطلق طبنجته فكان ذلك سببا في إشعال نار الثورة ، وخروج القوم عن حد الصواب وكانت النتيجة قتل الجنرال ديبوي على يد رجل من الأتراك وجرى الدم في شوارع القاهرة بين الفريقين فكان فاتحة الحرب والقتال بين الجنود والأهالي .

على أية حال ، فإن الثورة كانت شديدة لدرجة أن المشايخ من أعضاء الديوان وعلماء الأزهر قصدوا الجهات التي تجمع فيها الثائرون ونصحوهم بالكف عن القتال كى يذهبوا إلى نابليون تمهيدا لأسباب الصلح فلم يستمعوا لهم وسبوهم وهددوهم بقتلهم إن تعرضوا لهم ، وبالتالي كان الموقف يتطلب من نابليون إخماد الثورة بالعنف والقسوة ، لذلك أصدر نابليون أوامره بتعيين الجنرال بون كحاكم للقاهرة بدلا من ديبوي ، وأخذ في إعداد المدافع في الجهات المناسبة ووجه الجنود إلى أحياء

المدينة المتطرفة ، وبدأت البنادق تطلق نيرانها على الأهالي بلا تمييز ولا تدقيق حتى قتلوا ما يقرب من الألف ، ثم وجهت المدافع نحو الأزهر من جبل المقطم وقاموا بضربه حتى هدأت الثورة ودخل نابليون وقادته الجامع الأزهر بخيولهم وظلوا بساحة الجامع مدة أيام ، فذهب المشايخ إلى نابليون ورجوه في إخراج العسكر من الجامع الأزهر ، فأجابهم بالرفض وأمر بإخراجهم فأرسلوا له الشيخ محمد الجوهري والذي أحسن القول لنابليون ، فقبل نابليون بونابرت وساطته قائلا له : إنني عفوت وصفحت عن أحبابك لأجل خطابك . ومع ذلك ، فإن نابليون قرر غرامة على الناس عقب إخماد الثورة ، كما ألقى القبض على ثلاثة عشر عالما تمهيدا لإعدامهم ، ومنهم الشيخ سليمان الجوسقي شيخ طائفة العميان ، والشيخ أحمد الشرقاوي ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصيلحي ، والشيخ إسماعيل البرواي ، وقد صدر قرار نابليون بذلك فى ٢٣ أكتوبر ١٧٩٨م . ومن جانب آخر ، كان نابليون قد عمد إلى مطاردة العربان الذين اعتدوا على الجرحى من الجنود الفرنسيين القادمين من جهة الشرقية وفتكوا بهم أثناء ثورة القاهرة فأرسل نابليون قواته إليهم ، والتي أحاطت بهم وأحرقت خيامهم وخربت دورهم وفتكوا بنسائهم وأولادهم وقبضوا على مائتين من رجالهم ، وكان أمر نابليون بذبح أولئك العربان وقد حدث ذلك بالفعل وهكذا تم إخماد الثورة .

د - فشل حملة الشام .

كانت المعاهدة التى أبرمت بين إنجلترا والدولة العثمانية وروسيا لمحاربة فرنسا ، وإخراج جيوشها من أرض مصر من أهم الأسباب التي حملت نابليون على الخروج فى حملة إلى الشام ومفاجأة الدولة قبل استعدادها لشن الحرب على الجيش الفرنسى بمصر ، فقد أعلنت حكومة السلطان العثمانى في ٢ سبتمبر١٧٩٨م الحرب رسميا على فرنسا ، وأخذت في جمع الجيوش بمدينة دمشق وبجزيرة رودس لإرسالها لمصر وأتى الأسطول الروسي من البحر الأسود إلى بوغاز الآستانة ثم خرجت إلى البحر المتوسط مع الأسطول العثمانى وذلك بمقتضى الاتفاق الذى عقد بينهما مع بريطانيا ، وعهدت إلى أحمد باشا الجزار والي عكا بإرسال الجيوش إلى

الديار المصرية عن طريق الصحراء ، ولكن الجزار كان يخشى من غدر الدولة العثمانية به إذا جرد ولايته التي استقل بها عن الدولة من جيوشه ، لذلك لم يحفل بفرمانات الدولة وأوامرها ، واكتفى بإرسال أربعة آلاف خليطا من المماليك المصرية والمغاربة والأرنئوط إلى قلعة العريش لتكون هذه القوة على مقربة منه ، حتى إذا رأى من العثمانيين عين الغدر، استدعى تلك القوة إليه ثانية .

أمام ذلك ، شرع نابليون فى إعداد الحملة ، وبدأ في تسييرها من القاهرة في ١٢ فبراير ١٧٩٩م تحت قيادته ، حيث استولى على العريش ثم تقدمت قواته نحو خان يونس ثم إلى غزة ، ودارت في الجهة الواقعة بين هاتين البلدتين موقعة كبيرة بين الفرنسيين وقوات عثمانية يقودها عبد الله باشا انكسر فيها هذا الأخير وسلمت غزة ، وتقدم الجيش الفرنسي في سيره فاحتل الرملة وسار منها قاصدا يافا فتمكن نابليون من احتلالها ، حيث أباح لجنده تلك المدينة مدة يومين كاملين يفعلون بها وبأهلها ما يشاءون .

وبعد ذلك استمر في طريقه حتى وصل عكا في ١٩مارس ١٧٩٩ وكان أحمد باشا الجزار قد تحصن فيها ، فحاصرها نابليون ودام الحصار حولها ستين يوما كاملة ، حيث عجزت فيها الفنون العسكرية الفرنسية عن اقتحام عكا ، والسبب في فشل نابليون وقواده وجيشه يرجع إلى البسالة التي حاربت بها جنود الجزار ، وإلى الدولة العثمانية بإرشاد إنجلترا وإشرافها ، وعدم تأخرها عن إمداد حامية عكا بالقوات الكافية في الوقت المناسب ، وفوق كل هذا أن قيادة وإدارة الدفاع عن المدينة كانت في أيد قادة بريطانيين ، والخلاصة أن حملة الشام قد فشلت فشلاً ذريعا ولم يعد من قوة الحملة وهي ثلاثة عشر ألف مقاتل غير سبعة آلاف عاد بهم نابليون إلى مصر .

هـ - الدولة العثمانية ومحاولة طرد الحملة من مصر .

كانت الخطة التى أعدتها الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين من مصر تقضي بأن تبعث بجيشين ، أحدهما تنقله السفن العثمانية والإنجليزية من رودس والموانئ العثمانية إلى أبي قير ، والجيش الثاني يزحف من سوريا وتكون مقدمته مؤلفة من

إبراهيم بك ومماليكه ومن ينضم إليه من جيش أحمد باشا الجزار ، وإتماما لضمان نجاح هذا المشروع تقرر الاتفاق مع المماليك الموجودين في مصر تحت إمرة مراد بك وغيره من كبار الزعماء ليكونوا مستعدين للانضمام للجيش . لذلك جمع نابليون جيشه وسار به إلى أبي قير فى عدد لا يقل عن عشرين ألف مقاتل من خيرة الجنود المشاة المدربين عدا ثلاثة آلاف من الخيالة ولم يكن الجيش العثماني يزيد عن ثمانية عشر ألفا من الجنود ، وليس معهم سوى مائتي جواد .

وبالفعل أنزل القائد العثماني جنوده في يوم ١٤يوليو ١٧٩٩م على ساحل أبي قير، وكان نابليون يتصور أن الجيش العثماني لن يبقى في أبي قير بعد أن احتل قلعتها أكثر من يوم واحد ، وأنه سيزحف إلى داخل البلاد فيجتمع مع المماليك المشتتون في الوجه البحري، وكذلك عربان البحيرة وسواها ، ولذلك عسكر نابليون عند الرحمانية في يوم ١٩يوليو ، فلما وصلت إليه الأخبار بأن الجيش العثماني لا يزال مرابطا في أبي قير أسرع إليه فى فجر ٢٥ يوليو ١٧٩٩م ، حيث بدأ الجيش الفرنسي في الزحف لمواجهة الجيش العثماني ، مع ترتيب القوات التى تحفظ خط الرجعة لجيشه ، وكذلك حفظ المواصلات بين الجيش والإسكندرية ، ومنع العربان من دخول شبه جزيرة أبي قير ، وكانت النتيجة أن نابليون تمكن في يوم ٢٥ يوليو عام ١٧٩٩م من القضاء على ذلك الجيش العثماني المؤلف من خيرة الجنود الإنكشارية بسالة وإقداما فى موقعة أبى قير البرية ، وقتل منهم في هذه الواقعة عدد كبير ، والذى وصل إلى نحو عشرة آلاف من الجنود الإنكشارية ، أما قائد الحملة العثمانية مصطفى كوسة باشا فإن الجنرال مورات قائد الخيالة الفرنسية أسره بنفسه وجاء به إلى نابليون فأحسن وفادته . ومع أن انتصار الفرنسيين في واقعة أبي قير البرية كان حاسما إلا أنهم خسروا في هذه الموقعة خمسمائة قتيل وخمسمائة جريح .

ومن جانب آخر ، حاول نابليون الصلح مع الدولة العثمانية عقب هذه الحرب خصوصا وقد علم أن الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا قد برح الآستانة وحضر بنفسه إلى الأناضول وسوريا ليجمع جيشا يهاجم به مصر عن طريق الشرق ،

فكتب خطابا بتاريخ ١٧أغسطس إلى الباب العالى أكد فيه على أنه يريد فتح باب التفاوض بين الباب العالي والجمهورية الفرنسية فيما عساه أن يؤدي إلى وضع حد للحرب القائمة بين البلدين ، وطالب بإرسال سفراء مفوضين لباريس ، أو إرسال رسول إلى القاهرة للتفاوض معه ، وأكد على أنه واثق من أن الاتفاق سوف يتم على الصلح والسلام ، وأظهر استعداد بلاده للوقوف أمام أطماع روسيا فى الدولة العثمانية . على أية حال ، فإن هذه المساعى من جانب نابليون لم تلق من الأتراك آذانًا صاغية لأن نفوذ إنجلترا كان قويا في الآستانة بواسطة الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا والذي كانت صلاته قوية مع السير سدني سميث على غاية الإحكام .

خامسا : رحيل نابليون و قيادة كليبر للحملة .

كانت الأخبار قد وردت إلى نابليون من باريس عن الظروف التى تعيشها البلاد فى ظل حكومة الإدارة ، وكذلك تجمع حلف دولى ضدها ، لذلك قرر نابليون العودة إلى فرنسا ، وبالفعل قرر نابليون ذلك تاركا القائد كليبر خلفا له في القيادة العامة على الجيش الفرنسي في مصر ، وفي يوم ٢٣ أغسطس ١٧٩٩م ركب نابليون في سفينتين حربيتين ومعه عددا يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من القوات الفرنسية متجها إلى فرنسا . وكتب لكليبر خطابا شرح فيه الخطة التي يسلكها الأخير في الأمور الداخلية والخارجية بمصر . وبعد أن ترك بونابرت مصر أحاطت المخاطر بالحملة من كل جانب ، خاصة مع ضعف جيشها المُنهك بسبب المعارك والحروب الداخلية والخارجية .

أ - معاهدة العريش وموقعة عين شمس ١٨٠٠م .

دفعت حالة الضعف التى كانت عليها الحملة الفرنسية فى مصر الدولة العثمانية إلى إرسال حملة أخرى إلي العريش ودمياط ، وعاد المماليك للمقاومة مرة أخرى ، وتجددت ثورة المصريين في الشرقية وامتدت إلي وسط الدلتا وغربها . حينها أدرك الجنرال كليبر حرج موقفه وعدم قدرة أفراد حملته على الاستمرار في مصر ، فقرر التفاوض مع كل من الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا الذي جاء على رأس جيش ضخم لإخراج الفرنسيين من القاهرة ، وقائد الأسطول الإنجليزي في البحر

المتوسط . واتفق الطرفان على طريقة تحفظ الكرامة لخروج الجيش الفرنسي وتبقي على شرفه العسكري ، وتضمن الاتفاق طريقة تنظيم جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتحدد المراحل والأزمنة لتحقيق هذا الجلاء على أن يعود جنوده إلي فرنسا على نفقة الدولة العثمانية ، وأطلق على هذا الاتفاق " معاهدة العريش " ، وأبرمت في ٢٤ يناير ١٨٠٠م .

غير أن كليبر فوجئ برسالة من قائد الأسطول البريطاني يُعلنه أن اللورد كيث القائد الأعلى للأسطول قد رفض التصديق على المعاهدة وأنه لم يعد أمام الفرنسيين سوى التسليم بلا قيد أو شرط كأسرى حرب ، ولا سبيل لعودتهم إلى فرنسا على هذا النحو الذي تم الاتفاق عليه مع الدولة العثمانية ، فرفض كليبر وقرر إلغاء المعاهدة وأرسل إلى الصدر الأعظم ليسحب جيشه الذي أرسله إلى مصر لاسترجاعها وفقاً للمعاهدة ولكن يوسف باشا قائد الجيش العثماني رفض الانسحاب إلي الشام وعسكر في المطرية ، فخرج كليبر على رأس نحو عشرة آلاف جندي فرنسي وتقابل مع الجيش العثماني عند عين شمس ، حيث أوقع كليبر بالعثمانيين هزيمة مُنكرة فيما عرف بموقعة عين شمس ، وانسحبت القوات العثمانية إلى الشام مرة أخرى .

ب - ثورة القاهرة الثانية ١٨٠٠م .

انتهز المصريون في القاهرة فرصة وجود الجيش العثماني في أطرافها مما أعطاهم الأمل في إمكانية الخلاص من الفرنسيين ، فقاموا بالثورة في مارس ١٨٠٠م ، وبينما كانت معركة عين شمس قائمة بين الجيش الفرنسي بقيادة كليبر والقوات العثمانية ، تسلل فريق من الجيش العثمانى وبعض عناصر المماليك إلى داخل القاهرة وأثاروا أهلها ، والذين قتلوا كل من صادفوه من الفرنسيين ، وقد لعب أعيان القاهرة وتجارها وكبار مشايخها وكذلك أهل بولاق بقيادة مصطفى البشتيلي من أعيان بولاق دوراً كبيراً فى إشعال ثورة القاهرة الثانية ، فخرج السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، وأحمد المحروقى كبير التجار على رأس جمع كبير من عامة أهل القاهرة وهم يرددون الهتافات العدائية ضد الفرنسيين ، كما قاموا بمهاجمة معسكراتهم .

وعندما عاد كليبر إلى القاهرة فى يوم ٢٧ مارس بعد أن هزم القوات العثمانية في عين شمس والمطرية، فوجد نار الثورة تضطرم في أحياءها خاصة في بولاق ومصر القديمة وإقامة الثوار حصوناً للدفاع، ووجد جميع الوكالات والمخازن التي على النيل قد تحولت إلى شبه قلاع احتلها الثوار، وصارت الملاحة في النيل تحت رحمتهم. وعندما أنهي الجنرال " بليار" ثورة دمياط ، وعاد بمعظم قواته إلى القاهرة ، عسكر أمام بولاق التي كانت قد تحولت إلى معقل الثورة، فقرر كليبر القضاء على ثورة القاهرة ، حتى ولو اضطر إلى إحراق القاهرة وبولاق معا .

وفي ١٤ أبريل ١٨٠٠م أنذر كليبر العاصمة بالتسليم ولكن الثوار لم يهتموا وفي اليوم التالي بدأ الجنود بالهجوم على حي بولاق قبل شروق الشمس بقيادة الجنرال "بليار"، وأخذوا يضربونه بالمدافع وأضرموا النار في البيوت القائمة به ، ودمرت هذا الحي الكبير الذي يعد ميناء للقاهرة في ذلك الوقت ومستودعاً لمتاجرها ، وهدمت الدور على سكانها فأبيد كثير من العائلات تحت الأنقاض أو في لهب النار وامتد ضرب المدفعية إلى باقي أحياء القاهرة . أمام ذلك ، اضطر المشايخ والعلماء إلى التوسط للصلح من أجل العامة وأرسل كليبر يطلب إليهم وفداً من العلماء ليكونوا سفراء بينه وبين الجماهير ، فأرسلوا المشايخ الشرقاوي والمهدي والسرسي والفيومي وغيرهم، وقابلوا الجنرال كليبر فعرض عليهم أن يوقف القتال ويعطي أهل القاهرة أماناً ، فلما عرض المشايخ طلب كليبر الصلح على الجماهير وزعماء الثورة رفضوا ذلك وتجددت المذابح . ولذا تحرك علماء الأزهر واستأنفوا مساعيهم لحقن الدماء بعد استمرار الثورة حوالي شهر بقيادة عمر مكرم الذي التف الشعب حوله ، وأصبح رمزا للمقاومة والصمود . ودارت مفاوضات التسليم بين الثوار وكليبر انتهت بعقد اتفاق في ٢١ أبريل ١٨٠٠م لإنهاء الثورة والعفو عن سكان القاهرة . وكان من نتيجة تلك الثورة أن ازدادت نقمة كليبر على القاهرة ، ففرض على أهالي القاهرة غرامة مالية ضخمة قدرها ١٢ مليون فرنك ، وخص علماء الأزهر بنصيب كبير منها وعلى رأسهم الشيخ السادات ، ومصطفى الصاوي ومحمد الجوهري وغيرهم وألقى بالشيخ السادات في السجن حين عجز عن تدبير مبلغ الغرامة المطلوب منه ، وكان

مائة وخمسين ألف فرنك ، وقام بتعذيبه دون أن يراعي مكانته أو سنه ، وبذلك انتهت الثورة .

سادسا : قيادة مينو للحملة وخروجها من مصر ١٨٠١م .

حاول كليبر إجراء بعض الإصلاحات الإدارية والمالية لاسترضاء الشعب المصري عقب قمعه لثورتهم ، ولكنه اغتيل في ١٤ يونيو ١٨٠٠م بطعنة قاتلة من أحد طلبة الأزهر السوريين ، وهو " سليمان الحلبى " ، والذى أجريت له محاكمة ، وبعد ذلك بثلاثة أيام تم إعدامه باستخدام الخازوق في محاولة لإهانة قاتل كليبر ولترويع المصريين . وعقب قتل كليبر تولي مينو قيادة الحملة وكان ينوي البقاء في مصر وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية ، لذلك قام ببعض الإصلاحات كإصلاح الإدارة وإعادة الديوان للانعقاد وعمل سجلات للمواليد والوفيات وتحرير دفاتر للزواج وإنشاء حديقة للنباتات ولكن الإنجليز أرسلوا أسطولاً جديداً إلى أبي قير في فبراير ١٨٠١م ، وانضم إليه الجيش العثماني لأجل إخراج الحملة الفرنسية من مصر

ولم تستطع القوات الفرنسية مقاومة هذه القوات حيث هزمت فى موقعة كانوب من القوات الانجليزية العثمانية ، واستسلمت أمام هذه القوات ، والتى دخلت مصر ومعها زعماء المماليك إبراهيم بك والبرديسي ومحمد بك الألفي وأيضاً السيد عمر مكرم ، وقد أدرك الجنرال بليار سوء الوضع بالنسبة للحملة فى مصر لذلك دخل فى مفاوضات الصلح مع الإنجليز ووقع اتفاقية الجلاء معهم فى ٢٧ أغسطس ١٨٠١م ، ومن ثم قام الجنرال مينو بعد ذلك بتوقيع اتفاقية التسليم مع الجيش الإنجليزي فى ٣١ أغسطس ١٨٠١م وأقر خروج الفرنسيين بكامل عدتهم وعتادهم من مصر على متن السفن الإنجليزية ، وبذلك انتهت الحملة الفرنسية على مصر ، ورحل الفرنسيون عن مصر في ١٨ سبتمبر ١٨٠١م .

سابعا : نتائج الحملة .

تعددت النتائج التى ترتبت على مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر رغم قصر المدة التى قضتها الحملة فى الديار المصرية ، فكانت هناك نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وعلمية .

أ - النتائج الاجتماعية .

لم تنجح سياسة نابليون الإسلامية التى اتبعها سواء كانت بإظهاره الاحترام لشعائرهم الدينية ولعلمائهم ، أو باحتفاله مع المصريين بأعيادهم ومناسباتهم الدينية لكسب مودة المصريين ، إذ كان تدخل الفرنسيين فى حياة وعادات المصريين وتقاليدهم وما ظهر من عادات كان ينكرها المجتمع المصرى كخروج النساء سافرات وانتشار الملاهى وشرب الخمر فضلا عن هدمهم المنازل والمساجد لأجل توسيع الشوارع وتنظيمها أمرا غير مقبول من المصريين ، هذا فضلا عن أن الفرنسيين لم يفهموا طبيعة هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطتهم قهرا دون أن تربطهم به صلة دين أو جنس أو لغة ، هذا فى ظل تمسك أفرادالمجتمع المصرى بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن آبائهم . ومن جانب آخر ، فإن محاولة الفرنسيين فرض حضارتهم على المصريين كان أمرا غير مقبول ، إذ كان الصراع بين حضارة تركت المثل الدينية ومجتمع متمسك بهذه المثل ، وبالتالى لم ينجح الفرنسيون فى ذلك . ورغم هذا ، فإن المصريين تعرفوا على الحضارة الغربية من خلال الحملة بمزاياها ومساوئها . فقد عرفوا بعض الأنظمة الإدارية ومن بينها سجلات المواليد والوفيات وكذلك نظام المحاكمات الفرنسي ، كما برز اهتمام الفرنسيين بالشؤون الصحية والحرص على عدم انتشار الأوبئة بإنشاء المعازل الصحية والمستشفيات ، وكذلك تنظيم الشوارع .

ب- النتائج الاقتصادية .

كان الحصار الذى وقعت فيه الحملة فى مصر على أثر تحطيم أسطولها فى أبو قير سببا فى التأثير على الاقتصاد المصرى إذ أصبح من الضرورى على الحملة أن تعتمد على الموارد المصرية ، وأن تدبر المال اللازم لشؤون الحملة ، لذلك تأثر الاقتصاد المصرى والمواطن ، فمع الحصار أصبح الاعتماد كليا على الموارد المحلية ، وأقدم الفرنسيون على إقامة عدد من المصانع والتى كان أغلبها لخدمة الجيش ، وأهمها صناعة الغزل والنسيج والجلود والورق وسك النقود وأدوات الجراحة والورق والبارود والآلات لرفع المياه ، ورغما عن ذلك فإن الفرنسيين حرصوا على ألا ينقلوا

الخبرة الحديثة داخل هذه المصانع للمصريين . وبالتالي لم يستفد المصرى من هذه الصناعات التى أقامتها الحملة . كما أن الحاجة للمال لأجل إقامة هذه المشروعات ودفع رواتب الجند وتوفير سبل العيش لهم دفع الفرنسيين إلى إتباع كل وسيلة لأجل الحصول على هذا المال وهو ما أثر على الوضع الاقتصادي للمصريين وحرك حقدهم ضد الفرنسيين ليس فقط لأنهم فقدوا أموالهم التى ولكن للوسائل العنيفة التى اتبعت معهم لجمع هذه الأموال ، وزاد الأمر صعوبة اختلال حالة الأمن وهو ما أثر على الاقتصاد وحياة المواطنين فى مصر . ومن ثم فإن الحملة الفرنسية كانت قد جاءت بنتيجة عكسية على الاقتصاد المصرى .

ج - النتائج السياسية .

لفتت الحملة الفرنسية على مصر أنظار العالم الغربي لموقع مصر وموقعها الإستراتيجي وخاصة إنجلترا ، وخلق لأول مرة ما عرف بالمسألة المصرية فى إطار ما عرف بالمسألة الشرقية ، كما أن الحملة أدت إلى نمو الشعور القومى لدى المصريين بعد أن رفعوا راية الدفاع عن وطنهم بعد فشل من تكفلوا بالدفاع عنه نيابة عنهم وهم المماليك والعثمانيين ومن ثم تكونت لديهم زعامة شعبية أصبحت هى القيادة السياسية الحقيقية للبلاد فيما بعد ، هذا فضلا عن أن المصريين تعرفوا على النظم الديمقراطية من دواوين حاكمة تناقش فيها أمور البلاد ، كما أن الحملة أثبتت حاجة الدولة العثمانية للإصلاح بعد أن فشلت فى التصدى للحضارة الغربية متمثلة فى الحملة الفرنسية وجيشها ، كما أن تبين للمصريين أهداف المحتل ألا وهى امتصاص خيرات البلاد .

د - النتائج العلمية .

رافقت الحملة الفرنسية مجموعة من العلماء في شتى مجالات العلم في وقتها أكثر من ١٥٠ عالما وأكثر من ٢٠٠٠ متخصص من خيرة الفنانين والرسامين والتقنيين الذي رافقوا القائد الفرنسي نابليون بونابرت في مصر خلال أعوام ١٧٩٨-١٨٠١م ، من كيميائيين وأطباء وفلكيين إلى آخرة ، وقام هؤلاء العلماء بعمل مجهد غطى جميع أرض مصر من شمالها إلى جنوبها خلال سنوات تواجدهم ، وقاموا

برصد وتسجيل كل أمور الحياة في مصر آنذاك وكل ما يتعلق بالحضارة المصرية القديمة ليخرجوا إلى العالم ٢٠ جزءا لكتاب وصف مصر ، وتميز الكتاب بصور ولوحات شديدة الدقة والتفاصيل . ويعتبر هذا الكتاب أكبر وأشمل موسوعة للأراضي والآثار المصرية كونها أكبر مخطوطة يدوية مكتوبة ومرسومة برسوم توضيحية ، فتميزت بالدراسة العميقة للدارسين والأكاديميين الذين رافقوا نابليون ، كما تشتمل هذه المجموعة على صور ولوحات لأوجه نشاط المصري القديم للآثار المصرية ، وأيام الحملة نفسها ، والتاريخ الطبيعي المصري ، بالإضافة إلى توثيق كل مظاهر الحياة والكنوز التاريخية والفنية والدينية المصرية وتسجيل جميع جوانب الحياة النباتية والحيوانية والثروة المعدنية آنذاك .

كما ظهرت فكرة حفر قناة السويس حيث اقترح علماء الحملة توصيل البحرين الأحمر والمتوسط فيما يعرف الآن باسم " قناة السويس" ولكن الفكرة لم تنفذ وذلك بسبب اعتقاد خاطئ بأن البحر الأحمر أعلي في المستوي من البحر المتوسط . وفك رموز حجر رشيد حيث استطاع شامبليون فك هذه الرموز واكتشاف أسرار اللغة المصرية القديمة " الهيروغليفية والهيراطيقية والديموطيقية " ، وقد ساعد ذلك فى معرفة أسرار الحضارة الفرعونية واكتشاف الحضارة المصرية القديمة ، وقيام العلماء الفرنسيين بالحديث عن هذه الحضارة فى كتاب وصف مصر . وفضلا عن ذلك ، قام العلماء الفرنسيين برسم أول خريطة دقيقة للقطر المصري .

هكذا ، كانت الحملة الفرنسية على مصر منذ أن تم أخذ قرارها من جانب حكومة الإدارة ، وهكذا كانت نتائجها على مصر والتى تنوعت ما بين نتائج اجتماعية وأقتصادية وسياسية وثقافية .

الفصل الثالث

مصر بين حكم محمد على وخلفائه

أولا : تعيين محمد على واليا على مصر ١٨٠٥م .

ثانيا : صعوبات محمد على عقب توليه حكم مصر .

ثالثا : سياسة محمد على الداخلية .

رابعا : سياسة محمد على الخارجية .

خامسا : خلفاء محمد على .

دخلت مصر عقب خروج الفرنسيين فيما يعرف بالاضطراب السياسي والذي سيكون له تأثير كبير في صياغة الأحداث المستقبلية ورسم ملامح الفترة التي ستليها ، حيث اشتد فيها الصراع والتنافس حول السلطة والسعي للسيطرة على مصر، لينتهي الأمر بتولى محمد على حكم البلاد . فما كادت الحملة الفرنسية تخرج عن مصر حتى تنازع السلطة آنذاك ثلاث قوى مختلفة المصالح هم الإنجليز والعثمانيون والمماليك غير أن قوة جديدة ظهرت على مسرح السياسة المصرية لم يكن يحسب حسابها ، ألا وهى الزعامة الشعبية ، فضلا عن محمد على الذي كان يراقب الموقف لتحقيق مطمعه بحكم مصر .

أولا : تعيين محمد على واليا على مصر ١٨٠٥م .

جاء محمد علي مع القوات العثمانية لطرد الفرنسيين وشهد واقعة أبي قير البرية فى عام ١٧٩٩م ، فكوفئ على بسالته فيها برتبة يوزباشي ، وفي أثناء ذلك عاد علي أغا قائد الكتيبة الألبانية فخلفه محمد علي في رياستها ، وبعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتلاه رحيل الانجليز في ديسمبر ١٨٠٢م طبقًا لاتفاقية صلح أميان ، وبهذه الطريقة تكون مهمة محمد علي في مصر قد انتهت ، ولكنه لم يبرح البلاد وظل يترقب الفرصة التي تسمح له بالسيطرة على مصر ، بعد أن شاهد الفوضى التى دخلت فيها البلاد ، وبذلك بدأ يراقب الموقف ، حيث تنازعت القطر المصري يومها قوتان ، قوة المماليك الذين كانوا يعمدون إلى رفع راية العصيان في وجه الدولة العثمانية ، وقوة الباب العالي المؤلفة من أربعة آلاف ألباني بينهم محمد علي ، ولم يكن هذا الألباني يدخر جهدا في إثارة جوانب الخلاف بين العثمانيين والمماليك راغبا من ذلك في إضعاف قوة الفريقين لتتاح له الفرصة لتحقيق آماله .

وكان خسرو باشا هو أول وال عثماني يعين في مصر بعد جلاء الفرنسيين ، وقد أشتهر بسوء التدبير والتصرف وميله إلى سفك الدماء ، وزادت في عهده الضرائب والإتاوات وكان يأمر بتحصيلها عن طريق العنف والجور ، وقد استأنف محمد خسرو باشا توافقه مع المماليك الخاضعين لزعيميهم الكبيرين عثمان البرديسي ومحمد الألفي ، ولكن الجنود ثاروا عليه لعدم صرف مرتباتهم المتأخرة

وكان ذلك ناشئا عن سيطرة المماليك على أغلب أراضي مصر ولم يبق في يديه إلا القاهرة وثغر الإسكندرية ، وهو ما صعب عليه عملية تمويل الخزينة بالمال ، وهنا لم يسع خسرو باشا إلا أن يلوذ بالفرار هو وعائلته وحاشيته من مصر ، وبفرار خسرو باشا انتهت ولايته الفعلية على مصر .

أثناء ذلك ، فضل محمد علي سياسة الحياد ووقف بمنأى عن هذه الأحداث والمنازعات ، فلا يناصر فريق على حساب فريق آخر وظل ينتظر ما تسفر عنه نتائج هذه المعارك ، وينتظر الفرصة المناسبة للاستيلاء على حكم مصر ، وحاول طاهر باشا أن يتولى شؤون مصر ، غير أن قتالا نشب بين العثمانيين والألبان قتل أثنائه طاهر باشا . وبذلك عادت مصر ولاية شاغرة بموت الحاكم طاهر باشا ، فعمد الجنود إلى إحضار أحمد باشا خورشيد من الإسكندرية وقلدوه ولاية مصر ، ووافق الباب العالي على هذا التعيين ، وتم إرسال فرمان ولاية مصر إلى أحمد خورشيد باشا مع طوخان لمحمد علي ، وهي ترقية لها قيمتها بالنسبة لمحمد على ، ذلك أن محمد علي بحكم رتبته العسكرية أصبح بهذه الترقية أقدم ضابط في الجيش العثماني الموجود بمصر بعد خورشيد باشا .

وكان أول شيء فكر فيه خورشيد باشا هو ضرورة خروج الجنود لمحاربة المماليك ، وكانت غالبيتهم من الارناؤود فطالب هؤلاء بصرف مرتباتهم المتأخرة قبل الخروج ، فأضطر خورشيد باشا إلى فرض المزيد من الضرائب على أهالي مصر ، وقام باستقدام طائفة من الجنود الدلاة لجعلهم كحرس شخصي له لقلقه من محمد علي وجنوده ، وكان هؤلاء الدلاة قد انتشروا في أرجاء مصر يعمون فيها الفساد والنهب من الأهالى ، وهنا لم يكن في وسع الأهالي عامة ولا في وسع العلماء أن يسكتوا عليه أكثر من ذلك فكانت ثورة الشعب فى عام ١٨٠٥م .

وقد تمتع محمد علي بنفوذ عظيم بين الجنود والأهالي الذين أحبوه بسبب بعده وبعد جنوده عن أعمال السلب والنهب ، وساد الاعتقاد بين الناس أن محمد علي هو الرجل المناسب الذي يستطيع إنقاذ الموقف لو ولي الحكم . وبذا استطاع محمد علي بفضل ما يمتلكه من نبوغ سياسي وقدرة فائقة على المناورة أن يخترق

بسرعة الحس العام للمجتمع المصرى ويكسب النخبة الأزهرية إلى جانبه ، وبخاصة السيد عمر مكرم ذى التأثير الكبير في العامة والذي أصبح زعيما شعبيا كانت قد التفت حوله كل الشرائح والطبقات الاجتماعية بالمجتمع المصرى لإنقاذها من تسلط المماليك واستبدادهم وتوفير الأمن والاستقرار للبلاد .

على أية حال ، فإن الأهالى ذهبوا إلى بيت القاضي يتقدمهم العلماء يشتكون من الوالى خورشيد باشا في يوم ١٢مايو ١٨٠٥م ، وفي اليوم التالي أظهر العلماء نواياهم وبشكل يؤكد دور محمد علي في تحريك الأحداث فى هذا الوقت ، فأعلنوا عزلهم للوالي أحمد خورشيد باشا ، ويذكر عبد الرحمن الجبرتي بأنهم ذهبوا بعد ذلك إلى محمد علي وقالوا له : " إنا لا نريد هذا الباشا واليا علينا ولابد من عزله عن الولاية " ، فقال لهم محمد على : ومن تريدون أن يكون واليا عليكم ، فقالوا له : لانرضى إلا بك ، وتكون واليا علينا بشروطنا ، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير " ، فامتنع أولا ثم رضي ، وأحضروا له كركا وعليه قفطان ، وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوي فألبساه له ، ونادوا بذلك في تلك الليلة وهنا انتهي الصراع والنزاع الذى احتدم فى البلاد فى هذا الوقت ، ومن يومها صار محمد على واليا على مصر . وفي ٩ يوليه ١٨٠٥م وصل فرمان السلطان العثماني بتولية محمد على حكم مصر ، وذلك تحت إصرار الزعامة الشعبية والرعية على ذلك ، وبعد هذا الفرمان تم عزل خورشيد باشا ورحل عن البلاد ، وتولى محمد علي الحكم فعليا في يوم ١٣ يولية ١٨٠٥م بعد أن عاهد الشعب والعلماء بأن لا يفرض أي ضريبة جديدة ، وأن لا يصدر أمرا من الأمور ولا يتصرف في شيء إلا بعد أخذ رأي العلماء ، والذين أصبحوا بذلك مستشاريه في أمور حكم البلاد .

ثانيا : صعوبات محمد على عقب توليه حكم مصر .

واجهت محمد على مجموعة من الصعوبات عقب توليه الحكم والتى كان منها موقف الدولة العثمانية منه ، ومطالب الجند المالية ، ومؤامرة انجلترا عليه بإرسال حملة فريزر عام ١٨٠٧م ، وسوء علاقته بالزعامة الشعبية ، فضلا عن قلقه من المماليك . لذلك كان على محمد على التصدى لهذه الصعوبات للتخلص منها .

أ- السلطان العثمانى ومحاولة عزل محمد على .

لم تكن الدولة العثمانية خالصة النية تجاه محمد علي حين موافقتها على توليته حكم مصر بل كانت ترميه بعين البغض ، حيث أنه كان من الصعب على السلطان تجاهل الإرادة الشعبية والأمر الواقع في مصر وكان من مصلحة السلطان تهدئة الأمور، ولذلك أرسل السلطان قراره إلى مصر في يوليو ١٨٠٥م ، ومضمونه أن محمد علي باشا والي جده تم تنصيبه واليا على مصر، ونص كذلك على أن القرار جاء بناءا على رغبة العلماء والرعية فى مصر ، ليؤكد مدى احترام السلطان لإرادة الرعية والعلماء وقادة الجماهير ، غير أن الدولة العثمانية ظلت على مطلبها لتحقيق مصلحتها وإعادة بسط نفوذها على مصر .

لذلك ، بدأ السلطان العثماني يعمل على قلقلة نفوذ محمد علي ، فأرسل عمارة بحرية في ١٧ يوليو ١٨٠٥م أي بعد استلام محمد علي السلطة بشهرين بقيادة القبطان عبد الله رامز ، وذلك لترقب الحالة في مصر واتخاذ الموقف المناسب في ظلها ، وقد خولت لقائد العمارة البحرية حق عزل محمد علي أو تثبته في حكم مصر حسب الظروف ، وقد انتهز المماليك الفرصة وقاموا بالاتصال بالعمارة البحرية ، وأبدوا رغبتهم في الزحف على محمد علي والقضاء عليه ، وهنا بدأ محمد علي يتحرك بسرعة لإقناع القبطان العثماني أنه مؤيد من قبل زعماء الشعب ، وأنه الكفيل بانتشال الفوضى عن مصر، ولم يلبث زعماء الشعب المصري أن أبدوا مساندتهم لمحمد علي ، وهو ما أقنع القبطان عبد الله رامز بأحقية محمد علي في حكم مصر ، فرحل عن البلاد في أكتوبر ١٨٠٥م ومعه خورشيد باشا المخلوع .

وعلى الرغم من أن محمد علي قد أبدى حماساً شديدًا لكي يصبح خادما مطيعا للسلطان ، وأبدى في سبيل ذلك الكثير من عبارات التذلل والخضوع للسلطان ودولته إلا أن السلطان تخوف من هذا الوالي الجديد فأمر بنقله عن ولاية مصر ، ويظهر من هذا القرار نشاط الدبلوماسية الانجليزية التي استطاعت بواسطة ممثلها في الآستانة من أن تقنع السلطان العثماني بضرورة عزل محمد علي بحجة أنه لن يدفع الجزية وأنه من الأجدر تسليم الأمور إلى المماليك ، وأنها تضمن من جهتها تعهدهم

بالولاء والطاعة للسلطان وأوحت له أنه سيربح من وراء ذلك المزيد من المعاملات التجارية مع انجلترا بشرط أن يترك للمماليك ما كان لهم من النفوذ ، ولم تكن انجلترا تسعى من وراء كل هذا إلا أن يكون لها حلفاء يمثلون مصالحها داخل مصر ، ولم يمض إلا شهورا قليلة حتى ظهر خلالها أسطول صغير قبالة الإسكندرية بقيادة صالح باشا ، يحمل فرمان بنقل محمد علي باشا إلى مدينة سالونيك باليونان .

ولم يكد يستقر القبطان صالح باشا في الإسكندرية، حتى أوفد رسولاً إلى محمد علي يبلغه بفرمان النقل والتغيير ويأمره بالذهاب إلى سالونيك مقر ولايته الجديدة ، وكان محمد علي يعالج المشكلات بالحكمة والسياسة والدهاء فتظاهر بالامتثال أولاً ولكنه تأهب للمقاومة وأجاب أنه مستعد للرحيل إلى سالونيك ، غير أن الجند يعارضون حتى تؤدى إليهم رواتبهم المتأخرة قبل رحيله وقدرها عشرون ألف كيس ، فكانت هذه الحجة أول ذريعة لإحباط مؤامرة العزل والنقل . ثم إنه دفع الزعامة الشعبية لتأييده بكتابة عرضحال للسلطان لأجل تثبيته فى ولاية مصر . وبالفعل وافق الباب العالى على تثبيت محمد على فى حكم .

ب- مطالب الجند المالية من محمد على .

كان اضطراب مالية البلاد سببا فى عدم مقدرة محمد على الوفاء برواتب الجند هذا فى الوقت الذي طالب فيه هؤلاء بمرتباتهم ، ومن ثم كان عليه أن يوفر الأموال اللازمة لذلك وإلا فإنه لا يضمن ثورة الجند ضده ، لذلك لم يكن أمامه سوى جمع الضرائب لكى يمنح الجند مرتباتهم وقد استعان بالعلماء والأعيان لجمعها من الشعب والذين وافقوا على ذلك ، كما أنه راجع دفاتر الصيارفة وأرغمهم على دفع ما فى ذمتهم من أموال متأخرة للحكومة ، ودفع رواتب الجند ، وأمن بذلك ثورتهم ضده .

ج- انجلترا وإرسال حملة فريزر على مصر ١٨٠٧م .

أرادت انجلترا أن تحقق أطماعها فى مصر ، لذلك جردت حملتها على مصر بقيادة الجنرال فريزر فى عام ١٨٠٧م وكانت على اتفاق مع الأمير المملوكي محمد بك الألفى كى يعضدها على أن تكفل للمماليك الاستيلاء على السلطة فى مصر وبالفعل جاءت الحملة الانجليزية بعد اتفاق سابق مع الألفي زعيم المماليك ، لكن

الأقدار قضت أن يموت الألفي قبل أن تهبط الحملة إلى مصر، ولو جاءت قبل موته لكان محتملا أن يتحول مجرى الحوادث في مصر.

وقد دخل الانجليز الإسكندرية ليلة ٢١ مارس ١٨٠٧م دون أن تطلق رصاصة واحدة ، بينما محمد على ما يزال بالصعيد يقاتل قوات المماليك ، فلما جاءته الأنباء الأولى عمد إلى الدهاء في كسر حدة المماليك ليضمن عدم انحيازهم إلى صفوف الانجليز، ففاوض زعمائهم في إبرام الصلح معهم وكانت شروطهم لقبول الصلح أن يترك لهم حكم الوجه القبلي ، وقد وجد محمد علي أن الضرورة السياسية تقتضي المهادنة مع المماليك حتى يدفع خطر الحملة الانجليزية ، فقبل منهم هذا الشرط على أن يؤدوا له خراج الصعيد وعلى أن يكونوا إلى جانبه في محاربة الانجليز، فرضى المماليك بهذا الشرط . عقب ذلك وصل محمد علي إلى القاهرة عائدا من الصعيد فى ١٢ أبريل ١٨٠٧ فأطلع على الأنباء الواردة عن هزيمة الانجليز في رشيد ، فاطمأن ووجد أن الحالة اقل خطورة مما كان يتوقع ، وبادر إلى تجريد جيش لمحاربة الإنجليز وصدهم ففي صبيحة يوم ٢٠ أبريل تقدمت طلائع الجيش المصري من الفرسان نحو مواقع الإنجليز في منطقة رشيد وهزموا هذه القوات ، ثم سافر محمد علي بجيشه إلى دمنهور فى ١٢ أغسطس ولما بلغها التقى بالجنرال شربوك الانجليزي الذي فوضه فريزر في الاتفاق على الصلح ، وهناك أبرم الطرفان المعاهدة والتى قضت بجلاء الانجليز عن مصر .

د- سوء العلاقة بين محمد على والزعامة الشعبية .

أقسم محمد على يوم أن تولى حكم مصر أن يحكم بالعدل والمشورة مع العلماء ، حيث عد هذا اليمين الذى أقسم به بداية كى يصبح العلماء مجلس مشورة له ، وقد وافق الباشا على قبول خلعه من الحكم إذا ما خالف أو عارض إرادة العلماء ، كما تعهد بعدم فرض ضرائب جديدة مع إلغاء جميع الضرائب القديمة والغير عادلة ، غير أن محمد على لم يستطع التمسك بهذه الشروط ووصل إلى قرار عدم السماح بمعارضتهم له لأجل ذلك دبر أمر التخلص منهم وإزاحتهم عن طريقه .

وحتى يتخلص منهم دون إثارة الرأى العام عمل على إغداق الأرزاق عليهم ليصرفهم عن معارضته ، وإثارة التنافس بينهم ، ونتيجة لذلك انقسم العلماء وسهل على محمد على التخلص منهم ، بعد أن فرقهم ، وكانت الضربة القاضية حينما نجح فى التخلص من زعيمهم عمر مكرم عندما عزله عن نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط فى ٩ أغسطس ١٨٠٩م ومن بعد ذلك ضعفت مكانة العلماء ولم يصبحوا بالقوة التى يخشاها محمد على . ومن جانب آخر قام بتصفيته عدد من القادة المعارضين له منهم جرجس الجوهري زعيم الأقباط، ومحمد المحروقي نقيب التجار ، وغيرهم متنكرا بهذا لحلفائه الأقدمين للسيطرة على الحكم فى البلاد .

هـ- قلق محمد على من المماليك .

تجدد القتال بين محمد على والمماليك عقب خروج حملة فريزر وبالتالي زحف محمد على بجيشه إلى الصعيد ، فانتصر على المماليك وأخضع الصعيد لحكمه ، ودانت له مصر قاصيها ودانيها ، ورجع المماليك الذين قدموا طاعتهم له إلى القاهرة واخذوا ينصرفون الى أسباب الرفاهية والرغد ، وأغدق عليهم محمد علي من خزانة الحكومة ما جعلهم يستطيبون الإقامة في القاهرة غير أن تكليف محمد على بمحاربة الوهابيين بالجزيرة العربية من السلطان العثماني ، وعزم محمد على إرسال هذه الحملة جعله يتوجس خيفة من بقاء المماليك في القاهرة وخشي إذا غادر الجيش مصر وضعفت قوته الحربية أن يعودوا لمناوأته وانتزاع السلطة من يده ، فرأى أنه لا وسيلة للاحتفاظ بسلطانه وانفراده بالحكم سوى التخلص من البقية الباقية من المماليك ، ومن هنا فكر محمد على في التخلص منهم باغتيالهم في المؤامرة المعروفة بمذبحة القلعة عام ١٨١١م ، حيث فكر في أن يدعو زعماء المماليك ، وكذلك رجال الدولة وأعيانها وكبار الموظفين كى يأتوا إلى القلعة بحجة أنه سوف يقيم حفلا بتكليف أبنه طوسون بقيادة الجيش الخارج لمحاربة الوهابيين ومن ثم تتاح له الفرصة للتخاص منهم بتدبير مذبحة لهم فى مكان الاحتفال بالقلعة .

وبالفعل ، ذهبت الدعوة إلى المماليك في كل صوب من أركان مصر ولم يشكوا فى نية محمد على ، وهكذا دخل القلعة في صبيحة يوم الجمعة أول مارس ١٨١١م

أربعمائة وسبعون من المماليك وأتباعهم قتلوا جميعا ولم ينج منهم إلا وحدا يسمى أمين بك الذي قفز بحصانه من أسوار القلعة ، وقد بلغ عدد من قتلوا من المماليك في القلعة وفي أنحاء القاهرة والمديريات في تلك الأيام الرهيبة نحو ١٠٠٠ من أمراء وكشاف وأجناد المماليك . وقد أتبع ذلك بالقضاء على الجنود الألبانيين ، وكان تخلص محمد علي باشا من المماليك إيذانا بإنهاء فترة الشغب والفساد الذي كان وراءها المماليك ، فصفا بهذا له الجو وزادت مكانته .

ثالثا : سياسة محمد على الداخلية .

مضى محمد على عقب سيطرته على الأوضاع فى مصر إلى وضع مجموعة من الإصلاحات ، والتي تنوعت مابين إصلاحات إدارية وتعليمية واقتصادية فضلا عن تكوين الجيش المصري .

أ- الإصلاحات الإدارية .

أولى محمد علي الإدارة اهتمامه الخاص فبدأ بتقسيم القطر المصري إلى سبع مديريات ، كما أنه استحدث أسماء جديدة لهذه الدوائر فاستحدث أسم " مديرية " وأطلق أسم " مدير" أي رئيس المديرية ، وهو المسئول عن تنفيذ الأوامر في المديرية من جباية الضرائب وتأمين الطرق وإدارة المصانع مع الإشراف على المشاريع العامة المتمثلة في الزراعة وشق والجسور ، وظهر لقب رئيس المركز ويضطلع بالقرى الواقعة تحت إشرافه ، كما أدى استيلاء مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو " الحكمدار" الذي يجمع في يديه السلطتين العسكرية والمدنية .

وفي أواخر عام ١٨٢٤م ، بدأ محمد على فى تقسيم القطر المصري إلى قسمين : القسم الأول ويضم الأقاليم البحرية ، والقسم الثاني ويضم الأقاليم القبلية ، كما قسم الأقاليم البحرية إلى أربعة عشر قسما يحكمها ثلاثة حكام ، الأول خصه محمد على بذاته ، والثاني خصه لابنه إبراهيم والثالث إلى دفتري مصر . وقسم الأقاليم القبلية إلى عشرة أقسام يحكمها حاكمان ، الأول الكتخدا بك ، والثاني أحمد طاهر باشا . هذا وقد ألغى محمد علي التقسيم الذي كان معمولاً به في العصر

العثمانى ، فعمد إلى تقسيم كل مديرية إلى عدة مراكز بلغت ثمانية عشر مركزا ، ثم قسم المراكز إلى أخطاط أي نواحى يدير شؤونها موظف يلقب بالناظر ، وإلى قرى يتولى أمورها العمد ومشايخ البلد ، وقد سهل هذا على السلطة الحاكمة جمع الضرائب .

على أية حال ، كان محمد علي يطمح إلى تأسيس دوله له ولأسرته في مصر وطبيعي أن هذا الأمر ما كان ليتم لولا استناد محمد علي إلى نظام إداري محكم اتسم بالمركزية المطلقة ، ويحرص على إعلاء كلمة الحكومة وبسط هيبتها في جميع أنحاء البلاد وعلى جميع ساكنيها فأزال الحواجز التي تحول بينه وبين الاتصال بالشعب مباشرة ، وأخضع الوحدات الإدارية في الأقاليم لسلطان الحكومة المركزية المطلق وأهمل تطوير الهيئات الإدارية المحلية . وارتبط بتلك المركزية في الحكم اوتوقراطية شديدة ، فالحكم في مصر مرده إلى إرادة الحاكم ومن ثم كان محمد علي حريصا على البت في شتي المسائل المتعلقة بمختلف نواحي الحكم داخليا وخارجيا .

ولهذا الغرض نظم الباشا الحكم وجلب له الكفاءات الإدارية التقليدية من الأتراك ومن لاذ بهم من الأرمن والأكراد وغيرهم إلى جانب بعض الأوروبيين ذوي الخبرات الفنية . غير أنه أراد بناء دولة حديثه تكون مكتفية بذاتها من الناحية الإدارية ، فتتبع خطة لإيجاد كوادر إدارية تطلع بعبء العمل في شتى النشاط الحكومي ، فأوفد البعثات إلى الخارج لإعداد ما تحتاجه الحكومة من كفاءات إدارية وفنيه . وكان لابد من إيجاد مؤسسات إدارية يتدرب من خلالها أولئك الموظفين علي إدارة ما يسند إليهم من أعمال . ومن ثم كانت المجالس المختلفة التي أنشأها محمد علي لأجل تقديم المشورة في المسائل الإدارية والعسكرية .

وكان أول تلك المجالس " الديوان العالي" ومقره القلعة ، حيث كان محمد علي يتناقش مع أعضاءه في الشؤون المتعلقة بالحكومة قبل أن يشرع في تنفيذها ، وتولى رئاسة الديوان كتخدا بك الذي كان بمثابة وكيل الباشا ، وأصبح ذلك الديوان يعرف فيما بعد بالديوان الخديوي وسمى أحيانا بديوان المعاونة . ومن بعد بدأت تظهر تدريجيا فروع لكل إدارة حكومية في صورة مجلس أو ديوان كديوان الجهادية

(الحربية) وديوان البحرية وديوان التجارة والشؤون الخارجية ، وديوان المدارس (التعليم) وديوان الأبنية والأشغال ، وكانت تلك الدواوين بمثابة فروع للديوان العالي أو ديوان الخديوي .

وفي عام ١٨٢٩ شكل محمد علي مجلس المشورة الذي ضم فيه عضويته كبار موظفي الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصري برئاسة إبراهيم باشا وبلغ عدد أعضائه ١٥٦ عضوا منهم ٢٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأموري الأقاليم و٩٩ من كبار أعيان البلاد، وكانت سلطة المجلس استشاريه محضة وفي حدود المسائل المتعلقة بالإدارة والتعليم والأشغال العمومية ، ويدعى إلى الانعقاد مرة واحدة كل عام ولا ينفض إلا بعد النظر في جدول الأعمال الذي قد يستغرق عده جلسات ، ولا يدعى للانعقاد إلا بعد عام كامل إذا شاء محمد علي دعوته ، ولم يكن ثمة ما يلزم الوالي بتنفيذ قراراته . وبتعقد شئون الحكم وتنوعها، شكل محمد علي مجلسا عام ١٨٣٤م دعاه المجلس العالي كان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامع الأزهر، واثنين من التجار يختارهما سر التجار بالقاهرة ، وكاتبين من كبار كتاب الحسابات واثنين من الأعيان يختاران عن كل إقليم ، ومدة عضوية ممثل العلماء والأعيان سنة واحدة وكانت اختصاصات هذا المجلس مماثلة لاختصاصات مجلس المشورة الذي كان سابقا عليه وأسندت رئاسته إلى أحد خريجي البعثة العلمية الأولى التي أوفدت إلى فرنسا وهو " عابدي شكري بك " .

وفى عام ١٨٣٧م أصدر محمد علي اللائحة الإدارية التى عرفت باسم " السياستنامه " بعد أن ألغى المجالس السابقة وأقام بدلا منها سبعة دواوين يختص كل منها بلون من النشاط الإداري أو الفني . وقد تمثلت هذه الدواوين فى : الديوان الخديوي ، والذى اختص بالنظر في شئون الحكومة الداخلية والخارجية وكانت له سلطه قضائية وتشمل الدعوى الجنائية والفصل في الخصومات والشكايات فيما عدا الدعاوي الشرعية ، فكان يوكل أمر الفصل فيها إلى المحاكم الشرعية . وكان له الإشراف على عدد من المصالح الحكومية . وديوان الإيرادات وهو ينقسم إلى قسمين

احدهما يختص بحسابات المديريات وجزيرة كريت والحجاز والسودان والآخر يختص بحسابات القاهرة والإسكندرية والجمارك ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشي الأقاليم لمتابعه الإيرادات . وديوان الجهادية ، والذى يختص بأمور الجيش وإليه يرجع النظر في أمور قوات الجيش البرية من تنظيم وتسليح وتدريب . وديوان البحر ، وهو يختص بأمور الأسطول وكل مايتعلق بالقوات البحريه من تنظيم وتسليح وتدريب وإدارة ترسانة الإسكندرية . وديوان المدارس ، وهو يختص بأمور التربية والتعليم ومخازن الأدوات التعليمية والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وتحرير جريده الوقائع المصرية وغيرها . وديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية ، والذى يختص بالنظر في كل ما يتصل بالعلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب وتسويق مبيعات الحكومة ومشترياتها . وديوان الفاوريقات ، وهو يتولى إدارة المصانع الحكومية والإشراف على الإنتاج فيها وتحديد نظام العمل بها . وكان على ناظر كل ديوان أن يقدم لمحمد على تقريرا أسبوعيا عن أحوال ديوانه ، وأن يقدم كشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانيه سنوية تتضمن الإيرادات والمصروفات .

وفى عام ١٨٤٧م أضاف محمد علي إلى تلك الدواوين ثلاثة مجالس جديدة أهمها المجلس الخصوصي وهو بمثابة رئاسة الحكومة (مجلس الوزراء) ، والذى اختص بالنظر في المسائل المهمة وإعداد اللوائح والقوانين الخاصة بجميع الإدارات الحكومية . وأسندت رئاسته إلى إبراهيم باشا ويضم في عضويته الكتخدا (عباس حلمي باشا حفيد محمد علي) واحمد باشا يكن (صهر الباشا) وحسن بك رئيس جمعيه الحقانية ويلي المجلس الخصوصي من حيث الترتيب والأهمية المجلس العمومي أو الجمعية العمومية بديوان المالية ، وهو مجلس يتكون من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوي ومدير المدارس (ادهم بك) ومدير الحسابات (باسليوس بك) ومفتش الفاوريقات (لطيف بك) ومفتش الجفالك (حافظ بك) ورؤساء أقلام دواوين الحكومة ، وينعقد المجلس العمومي مرتين على الأقل أسبوعيا للنظر في شئون الحكومة التي يحيلها إليه المجلس الخصوصي ، ويرسل بقراراته إلى المجلس الخصوصي فإذا لاقت القبول أحيلت إلى الباشا ليصدر الأوامر لتنفيذها . وأخيرا

مجلس عموم الإسكندرية والذى كان يختص بالنظر في شئون المدينة والذى كان يضم في عضويته ناظر ديوان الإسكندرية وناظر ديوان البحرية وناظر ديوان التجارة ومأمور الضبطية (الشرطة) وأمين الجمارك وناظر الترسانة ووكيل الدونانمة (الأسطول) .

وفيما عدا ما سبقت الإشارة إليه من الاختصاصات القضائية التي أسندت إلى ديوان الخديوي لم يقم محمد علي بإدخال تغيير جذري على النظام القضائي التقليدي حتى كان عام ١٨٤٢م عندما أنشأ هيئه قضائية جديدة سميت " جمعيه الحقانية " التي تختص بالنظر في جرائم كبار الموظفين ، ومجلس التجارة الذى اختص بالفصل في المنازعات التجارية بين أهل البلاد وبعضهم البعض أو بينهم وبين الأجانب ، وتشكلت تلك المحكمة من رئيس ونائب رئيس وباشكاتب وكاتب وثمانية أعضاء من التجار خمسه منهم من أبناء البلاد وثلاثة من الأجانب وكان هناك مجلسان من هذا النوع احدهما في القاهرة والأخر بالاسكندريه .

وكانت وظائف الدولة الكبرى في عهد محمد علي حتى أواخر القرن التاسع عشر تكاد تكون وقفا على الارستقراطية التركية التي كانت تضم أخلاطا من أتراك أسيا الصغرى والمغرب وتونس والشراكسة بالإضافة إلى الأكراد والشوام والأرمن وكان العنصران الأخيران هم الغالبين على مناصب الإدارة المالية والأمور الخارجية لتضلعهم في الأمور المالية وحذقهم للغات الأجنبية ، ولم يكن يجمع بين تلك العناصر سوى التمسك بالعادات والتقاليد التركية والأخذ بأسلوب الحياة التركية واتخاذ التركية لغة للحديث والمعاملة . وتضمنت تلك الفئة أيضا بعض من المصريين الذين هيأت لهم ثقافتهم وإجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة في إدارة البلاد ، غير أن عددهم كان محدودا ، وقد حرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية ، فكانوا يزوجونهم من جواريهم المعتقات التركيات والشركسيات حتى يألفوا العادات وأساليب الحياة التركية ، وكان من يحظى بهذا الشرف من المصريين يصبح مؤهلا لتولى المناصب الكبرى فى البلاد .

على أية حال ، فإنه رغم كل هذه الأنظمة والتقسيمات الإدارية التى كان محمد على قد وضعها لأجل تنظيم الإدارة فى مصر ، إلا إن محمد على كان يحرص على أن يتولى بنفسه كل شؤون البلاد ومنفردا بالسلطة ، وما هذا إلا لنزعته لحكم البلاد حكما مطلقا .

ب- الإصلاحات التعليمية .

اتسمت الحياة الفكرية والثقافية في مصر في ظل الحكم العثماني بالتخلف والجمود ، فلم يوجد بها سوى الكتاتيب والمساجد والجامع الأزهر والذي كان يوفر قدرا من التعليم يتناسب مع ظروف المجتمع ، وقد احتاجت الدولة الحديثة التي سعي محمد علي لإيجادها إلى القيادات والرجال اللازمين لمؤسساتها المختلفة بفروع الإدارة أو الجيش والبحرية والصناعة والمنشآت العمرانية ، ومن ثم أقدم محمد علي على ربط سياسة التعليم بناظمه العسكري وخطته الكبرى لبناء دولة حديثة ملتمسا في ذلك النظام الفرنسي ، فالتعليم وسيلة وليس غاية في حد ذاته . فالهدف من التعليم هو تخريج الموظفين وإمداد الحاكم بالقوة البشرية اللازمة لجيشه ومشروعاته ونظرا لتعجل محمد على فى تنفيذ ذلك والحصول على نتيجة بدأ النظام من القمة ثم انتهى بالقاعدة على عكس ما يقتضيه المنطق التقليدي للتعليم . ففي البداية وجد أن الترجمة قد تكون أسرع وسيلة لنقل علوم الغرب والاستفادة منها ، لذلك اهتم بحركة للترجمة ، ثم عمد إلي إرسال البعثات إلي أوروبا لتلقي علوم الغرب ، كل هذا في وقت كانت حركة إنشاء المدارس الحديثة في البلاد علي أشدها لتخريج الكوادر التي يستطيع الاعتماد عليها في حركته التحديثية .

***- تشجيع حركة الترجمة** .

رأي محمد على أن علوم الغرب قد سطرت في كتب وضعها علماؤه لذلك كانت خطته الأولي أن يمهد السبل لترجمة الكثير من هذه الكتب إلي العربية أو التركية ليسهل علي أبناء البلاد الاطلاع عليها والإفادة منها ، وقد اعتمد محمد علي في البداية علي السوريين المقيمين بالبلاد في مسألة الترجمة إلى أن يعود أعضاء البعثات من الخارج أو تستطيع مدارسه أن تخرج العدد الكافي من المتعلمين الذين

يصح الاعتماد عليهم في النقل من اللغات الأجنبية ، وبالفعل برز في هذا الميدان العديد من السوريين الذين كانت لهم إسهامات بارزة في مجال الترجمة ، ثم كان لأعضاء البعثات دور بارز في حركة الترجمة حيث اعتمد عليهم محمد علي في ترجمة الكتب التي يدرسونها ، حتي أنه لم يكن يلحق أحدهم بالوظائف الحكومية إلا إذا قام بترجمة كتاب أو أكثر في الموضوع الذي درسه فى بعثته . ومن جانب آخر ، كان لمدرسة الألسن التى أنشأها محمد على وتولى رئاستها رفاعة رافع الطهطاوى دوراً مهماً في حركة الترجمة ، حيث لعب تلامذتها وخريجيها دور بارز في مجال الترجمة ، وكان رفاعة نفسه قد قام بترجمة العديد من الكتب . كما اشتغلت طائفة أخري بالترجمة ألا وهي طائفة الموظفين والتي ساهمت بدور بارز في حركة الترجمة وقد لعبت المطابع دورا مهما فى انتشار حركة الترجمة فى مصر خلال عهد محمد على .

***- إرسال البعثات العلمية .**

وجد محمد علي أن وسيلة الترجمة لنقل علوم الغرب بطيئة وغير مأمونة لذلك رأي أنه من الأفضل الأخذ عن الغرب مباشرة حيث دراسة النظم والعلوم وإتقان لغة هذه البلاد حتي إذا عاد المبعوثون كانوا له العون في طريق النهوض بالبلاد ، فقد كانت بغيته فى إعداد نواة من الرجال المستنيرين الذين يمكنه إشراكهم في شئون الحكم والإدارة ، ويستطيع الاطمئنان إلي حسن قيامهم بالأعمال الفنية ، حتي يستغني عن الأجانب في النهاية دافعا قويا لإرسال هذه البعثات .

ومن جانب آخر كان محمد علي يبغي من وراء إرسال هذه البعثات إلي أن تجد مصر من خريجيها كفايتها من المعلمين في مدارسها العالية ، وقد عبر محمد علي بنفسه عن هذا الغرض حين قال للسيد " بورنج " القنصل البريطانى فى مصر : " وقد أرسلت أدهم بك ومعه خمسة عشر شابا ليتعلموا ما تستطيع بلادكم أن تلقنهم إياه من العلوم ، وأن عليهم أن يروا بأعينهم ويعملوا بأيديهم ويتعرفوا على أسرار صناعتكم ، كما أن عليهم أن يعرفوا كيف تفوقتم علينا وأسباب هذا التفوق ، حتي إذا أمضوا بين ظهرانيكم مدة كافية عادوا إلي بلادهم وتولوا تعليم شعبي " . يتضح

من ذلك أن محمد علي أدرك أنه لا بديل عن الاعتماد علي أوروبا للاسترشاد بها إلي طريق التقدم العلمي لذلك كلما علم بمزية في جهة ما أرسل إليها من يعهد فيه الاستعداد للحصول عليها . وقد كان اتجاه محمد علي في البداية عند إرساله للبعثات إلى أوروبا هو إيطاليا ، وبالفعل كانت أولي البعثات إلي إيطاليا في عام ١٨١٣م ، ولكن سرعان ما بدأ محمد علي في التحول ناحية فرنسا ، وكانت البداية فى عام ١٨٢٦م ، حيث أرسلت حتى عام ١٨٤٧م تسع رحلات كانت تتكون من ٢١٩ عضواً وكان أغلبها إلي فرنسا علي الرغم من أن بعض التلاميذ أرسلوا إلي بريطانيا والنمسا .

*- **إنشاء المدارس** .

وجد محمد علي أنه من العبث الاعتماد علي التعليم الديني في تخريج الكوادر التي يحتاج إليها لذا عمد إلي أن يترك التعليم الديني سائراً في طريقه وفي نفس الوقت عمل علي أن ينشئ بجانبه نظاما آخر للتعليم علي أسس جديدة ، على أن يكون عوناً له فى تخريج الكوادر التى يحتاجها من عسكريين ومهندسين وأطباء وبالفعل بدأ محمد علي في إنشاء المدارس ، والتي قسمت إلي مدارس ابتدائية حيث يتعلم الأطفال أساسيات اللغة العربية والحساب ومدارس إعدادية حيث يتعلمون اللغة التركية والرياضيات والجغرافيا والتاريخ ، ثم مدارس خاصة يتعلم التلاميذ فيها ليصبحوا مهندسين مدنيين وعسكريين ومهندسين زراعيين وأطباء وكذلك لأجل مهن أخري ، وما هذا إلا لكي تقوم هذه المدارس بمد تنظيمات الباشا الإدارية بما تتطلبه هذه التنظيمات من اختصاصات .

وقد قدر عدد المدارس الابتدائية بحوالي خمسين مدرسة حيث كانت مدة الدراسة فى هذه المدارس ثلاث سنوات يتعلم فيها التلميذ القراءة والكتابة واللغة العربية والدين ومبادئ الحساب ، وتتلقى المدارس التجهيزية تلاميذها من مكاتب المدارس الابتدائية السابقة الذكر ، حيث تعمل بدورها على إعداد هؤلاء التلاميذ للمدارس الخصوصية ، ويستغرق منهج الدراسة بالمدارس التجهيزية أربع سنوات وقد تمتد إلى خمس سنوات إذا استدعت ظروف خاصة إلى هذا ، أما المدارس

العالية فقد تنوعت بين مدارس طبية وزراعية وهندسية وعسكرية ، فقد أنشئت مدرسة للطب عام ١٨٢٧م ، وأنشئت مدرسة الصيدلة بالقلعة ، كما ألحقت بمدرسة الطب البشري في عام ١٨٣٢م مدرسة الولادة ، كما أنشئت مدرسة الطب البيطري وكذلك عدة مدارس زراعية كان أولها مدرسة الدرسخانة في عام ١٨٣٠م ، وكذلك تعددت مدارس الهندسة ، حيث كان مكتب المهندسخانة بالقلعة أول هذه المدارس في عام ١٨١٥م وأقام محمد علي مدرسة الألسن تحت أسم مدرسة الترجمة ثم غير اسمها لتصبح مدرسة الألسن وأسند إدارتها إلى رفاعة رافع الطهطاوى ، ونالت المدارس الحربية والبحرية أهمية خاصة لدي محمد علي لرغبته في تكوين جيش كبير وحديث ، لذلك أسس العديد من هذه المدارس ، فقد أنشئت مدرسة أركان الحرب ومدرسة السواري ومدرسة الطوبجية والمدرسة البحرية ومدرسة الموسيقى العسكرية .

وكان لمدرسي وطلاب المدارس مرتبات ماليه وتعيينات عينيه من الطعام كما كان لها ديوان ينظم التعليم بها وهو " ديوان المدارس " الذي تأسس عام ١٨٣٧م ، والذي كان موجودا من قبل تحت اسم " مجلس شوري المدارس " ، حيث كان من وظائف هذا المجلس الإشراف علي هذه المدارس وإجراء تفتيش شامل عليها وترشيح المدرسين ليصادق عليهم ناظر مجلس شوري المدارس ، وتعيين جميع صغار الموظفين ووضع نظام العقاب والجزاء مع الإشراف علي الامتحانات التي تجري بالمدارس . علي أية حال ، لعبت هذه المدارس بجوار البعثات العلمية التى أرسلها محمد على إلى أوروبا وحركة الترجمة التى أهتم بها محمد على فبل إنشاء المدارس دورها كاملا في تحقيق الأهداف من نشره للتعليم الحديث فى البلاد .

***- إنشاء المطابع** .

كان نقل فنون الغرب وعلومه إلي المدارس المصرية أهم غرض من ترجمة الكتب لذلك بات إنشاء المطابع ضرورياً حتي يمكن توزيع الكتب علي التلاميذ ، حيث كانت أهم مطبعة أنشئت في عهد محمد علي هي المطبعة الأميرية في بولاق ، والتي كان تأسيسها في أواخر عام ١٨٢٠م ويدأ العمل فيها في عام ١٨٢٢م ،

وقامت المطبعة إلى جانب طباعة كتب اللغة التركية بطباعة العديد من الكتب العربية وبعض الكتب الفارسية ومن مجموع خمسمائة وسبعين كتابًا طبعت في مصر، فإن خمسمائة وستة وعشرين كتابًا قد طبعت في مطبعة بولاق .

وقد توالي إنشاء المطابع بعد ذلك فألحقت واحدة بمدرسة الطب ، وأخري بمدرسة المدفعية ، كما كانت هناك مطابع أخري بمدرسة الفرسان بالقلعة ، ومطبعة بالمهندسخانة في بولاق ، ومطبعة بسراي رأس التين بالإسكندرية ، وقامت هذه الأخيرة بطباعة تسعة كتب باللغة التركية ، ومع إدراك محمد علي لأهمية إنشاء المطابع بمصر أوفد نيقولا مسابكي أفندي إلي إيطاليا فى عام ١٨١٣م فى بعثة علمية للتخصص في فن الطباعة ، وقد استفاد محمد على من إنشاء هذه المطابع ، حيث تم طبع الكتب لتلاميذ المدارس التى تم إنساؤها فى البلاد ، كما ساعد ذلك فى إصدار إصدر صحيفة الوقائع المصرية وكانت أول صحيفة تصدر في الولايات العربية العثمانية .

ج- إصلاحات محمد على الاقتصادية .

عمد محمد على إلى وضع إصلاحات اقتصادية بمصر فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة ، وذلك لأجل تحسين أحوال البلاد الاقتصادية ، وكذلك تمهيدا للاعتماد على هذا الاقتصاد فى بناء دولة مستقلة عن سلطة الدولة العثمانية .

*** - الزراعة .**

كان من الطبيعي أن تأتي الزراعة في مقدمة الإصلاحات الاقتصادية فى عهد محمد على ، حيث كانت جميع الأراضي باستثناء أراضي الوقف كانت حتى أواخر القرن الثامن عشر موزعة على الملتزمين ، فلما تولى محمد على قام بنزع ملكية جميع الملتزمين ، ورتب معاشا لكل منهم يساوي دخله الروزنامجي الأصلي الذي كان مدونا في السجلات ، ولما قامت الحكومة بإجراء مسح ملكية كل الأطيان بالفدان وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التي كانت في سجلات المال ، فقررت الحكومة ترتيب زيادة هذا الخراج ، وتبين من كل هذا أن الملتزم الذي كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع في الحقيقة بضعف خراج هذه المساحة .

وعندما قضى محمد علي على المماليك حل محلهم في السيطرة على الأرض التي كانت خاضعة لهم ، فألغى الأوقاف وملتزمي الأرض ، فأصبحت بهذا كل الأراضي الزراعية مملوكة للدولة تستغلها لحسابها ومصلحتها الخاصة وأصبحت العلاقة هنا مباشرة بين الحكومة والفلاحين وقد أستثنى محمد علي بعض الأراضي من ملكية الدولة كالإقطاعيات الواسعة التي منحها لأفراد أسرته التي عرفت باسم الجفالك، كما أن محمد على قام بمنح بعض الأراضي لكبار الموظفين ورجال الجيش وهو ما أطلق عليه " الأبعاديات ".

ومنذ بداية عام ١٨١٣م ، نجد أن محمد علي قد قام بأجراء مسح لجميع الأراضي الزراعية كما انه أعاد توزيعها على الفلاحين ، فأعطى لكل فلاح خمسة أفدنة لاستثمارها حسب توجيهات الدولة على أن تدفع الضريبة للدولة مباشرة ، وإذا عجز الفلاح عن استغلال أرضه أو عجز عن دفع الضرائب فللدولة الحق في استرجاعها ، وحددت الدولة نوع المحاصيل التى تزرع ، وحصة الحكومة منها كضرائب ، ثم تشتري الباقي بأسعار تقررها الدولة وهي غالبا ما تكون دون قيمتها الحقيقية ثم تبيعها للتجار الأجانب .

وقد ترتب على ذلك أن زادت مساحة الأراضي المزروعة عما كانت عليه في عهد المماليك ، ففى عهد المماليك كانت لا تزيد عن المليون فدان ، وبلغت في عهد محمد علي باشا وتحديدا فى عام ١٨٢١م نحو المليوني فدان ، وقد أخذت هذه المساحة في الازدياد بإنشاء السدود والقناطر والجسور والتى من أشهرها القناطر الخيرية التى تم بناؤها على عهد محمد على اشا ، ولمراقبة قطاع الزراعة أنشأ محمد علي ديوان الزراعة الذي كان يشرف على أعمال الزراعة ، ويخطط لحفر الترع وشق السواقي وزراعة الأشجار والمحاصيل المهمة كالقطن والحبوب ، وقام كذلك ببناء أول سد في مصر لحجز مياه النيل ، ثم رأى خصب الأرض المصرية فشرع يزرع فيها المحاصيل التي لم تكن معروفة فيها من قبل ، فجاء بتقاوي للقطن الأمريكي ، ونبات النيلة من الهند ونبات الأفيون من أسيا الصغرى وجاء بالخبراء العارفين بزراعته ، وأكثر من غرس الحدائق والأشجار في القاهرة تلطيفًا لحرارة الجو

كحديقة الأزبكية . غير أن هذه السياسة التي اتبعها محمد علي في الزراعة لم تعد على الفلاح بأية فائدة ، فقد كانت الحكومة تقدر قيمة المحصول وتشتريه من الفلاح بثمن بخس ثم تبيعه له أحيانا إذا احتاج لشيء منه بثمن مرتفع ، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته في حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحاصيل ، وقد يتعرض بعضها للفساد نتيجة استمرار تخزينها ، هذا فضلاً عما في هذه الخطة من تقييد لحرية الفلاح من الانتفاع بثمرة جهده ، ومن جهة أخرى ، قام بمنح مساحات كبيرة من الأراضي لصالح كبار الأعيان والموظفين وضباط الجيش من الألبان والعثمانيين ، وهو ما سمح بعودة الإقطاع من جديد ونشأت طبقة جديدة من الإقطاعيين حلت محل طبقة الملتزمين والمماليك السابقة . وبصفة عامة وبالرغم من الإصلاحات العديدة في مجال الزراعة في عصر محمد إلا أن الفلاح لم يستفد من ذلك ولم تزده هذه الإجراءات إلا بؤسا .

***- الصناعة** .

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادي في أوائل القرن التاسع عشر، حيث اعتمدت على الزارعة وأهملت الصناعة ، كما اتبعت في تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ووفقا لتلك السياسة ترك الصناع أحرارا في أعمالهم وفي تصريف إنتاجهم ، غير أن محمد على ما لبث أن ترك هذه السياسة وتحول إلى سياسة اقتصادية مغايرة قائمة على مبدأين رئيسين : الاستقلال الاقتصادي والاحتكار والتوجيه . وقد أهتم محمد علي بالصناعات الحرفية ففرض عليها الضرائب وقام أيضا باحتكار الصناعات القائمة على النسيج ، وفي الجهة المقابلة قام بإنشاء المنشآت للصناعات الثقيلة المرتبطة بالجيش والأسطول وما تحتاج إليه من سلاح وذخيرة ، وكان يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وقد اهتم بإدخال الصناعات الكبرى إلى مصر، فأنشأ ١٥ معملاً لغزل القطن منها ٩ فى الوجه البحري ، و ١٢٠٠ نول تنسج نحو مليوني قطعة قماش في السنة ، وكانت فاوريقة مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصري ، كما أن مصانع

الأقمشة الكتانية كانت منتشرة في أرجاء مصر وخصوصا فى الوجه البحري ، وتخرج في السنة ما مقداره ثلاثة ملايين قطعة قماش .

ومع ذلك ، فقد زادت نسبة المحاسبة ، حيث أقدمت الدولة على تحديد مقدار الغزل الذي ينتج عن الرطل الواحد من القطن ، وزيادة عن تدخل الحكومة قامت بفرض ٧١ نوعا من الضرائب على أرباب المصانع وكانت النقابات القائمة وعددها ١٦٤ نقابة تقريبا هي التي تتولى توزيع هذه الضرائب . كما كان محمد علي حريصا على استقدام الخبرات الأجنبية ففي أبريل ١٨٣٤م دعا العمال من أوروبا في كافة الاختصاصات إلى التعاقد معه وأمر وكلائه في العواصم الأوروبية بالتعاقد مع عمال مهرة متخصصين في صناعة النسيج والغزل ، ومن أشهر هؤلاء : الميكانيكي " جيسيب بوكتي " الذي شغل مدير مصنع نسيج ، والمهندس " جومل بوكتي " الذي أجرى تجارب على نوع جديد من القطن أدى إلى ازدهار كبير في زراعة هذا الصنف .

وتشير الدراسات إلى اتساع حجم العمالة الفنية المدربة بدرجة كبيرة في هذه الصناعات الكبرى ، وقد تزايد حجم الاستثمار في الصناعة إلى درجة كبيرة حيث بلغت في سنة ١٨٣٨م حوالي ١٢ مليون جنيه إسترليني ، وكان يعمل في مجال الصناعة من مائة وثمانين ألف إلى مائتي ألف عامل ، وقد تابع العملية الإنتاجية من زاوية أخرى مهمة وهي زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة ، فأصدر تكليفا لعمر بك حاكم المنوفية لجمع الكتان الموجود عند الفلاحين ، ولكن التوجه إلى الداخل لم يستطع أن يفي بكل الاحتياجات المتزايدة من المواد الأولية المطلوبة ، ولذلك نجده بمجرد ما استقرت له الأمور في بلاد الشام بعد أن تم احتلالها حتى نراه يباشر عملية التنقيب في المنطقة بحثًا عن المعادن .

وبصفة عامة نجد أنه وبالرغم من الإجراءات السابقة الذكر للنهوض بقطاع الصناعة ، إلا أنها ارتبطت بخدمة الجيش الذي قام محمد على بإنشائه وصحيح أنها أغنته عن منتجات أوروبا ، ولكن الفشل كان مصيرها خاصة بعد أن زال سبب وجودها وهو الجيش ، إذ أخذ يتناقص عدده إلى ثمانية عشر ألفا بداية من عام ١٨٤٠م ، هذا بجانب التكلفة الكبيرة لنفقات المصانع مقارنة بالفائدة التي كان

يجنيها ، فثمن السلعة النهائية كان أرخص لو اشتراه من الخارج مباشرة ، كما أنه لا يمكنه أن يستغني عن منتجات أوروبا ، خاصة ما ارتبط منها بالوقود والآلات اللازمة للصناعة .

***- التجارة** .

عمد محمد على إلى تطبيق نظام الاحتكار على التجارة الداخلية والخارجية ، فصار بلك هو التاجر الأول فى البلاد ، غير أن تبعيته للدولة العثمانية كوال عثمانى كانت تفرض عليه التعامل التجارى الخارجى من خلال الاتفاقيات التى كانت تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى .

- التجارة الداخلية .

حاول محمد على بسط نظامه الاحتكارى على جانب كبير من التجارة الداخلية وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير ، فقد قام باحتكار جميع الحاصلات الزراعية ، حيث ألزم الفلاحين على بيع محاصيلهم بالسعر الذي تحدده الدولة ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما أمتد الاحتكار ليشمل جميع السلع ، وهكذا أتاح نظام الاحتكار للدولة فرصة الإشراف على التجارة الداخلية والحصول على ربح لايستهان به ، بينما حرمت الفلاح من التصرف فيما ينتجه ، كم تدخلت الدولة فى بعض المعاملات التجارية بين الأفراد .

ومن ناحية أخرى ، حاول محمد على علاج فوضى المكاييل والموازين ، ثم شرع فى توحيدها ونصب لذلك ديوانا بالقلعة كلفه بإبطال موازين الباعة ، كما اعتبر وحدة الأوزان هى القنطار ، ووحدة المكاييل هى الأردب ، ووحدة التعامل فى البيع هى القرش . وحاول محمد على وضع حد لاضطراب العملة والتى كانت خليطًا من النقود العثمانية والنقود المصرية والنقود الأجنبية ، خاصة بعد أن ضج الناس بالشكوى من المرابين ، لذلك أصدر أمرا بجمع النقود القديمة ومنع تداولها وأمر بتسليمها إلى خانة مصر لإعادة سك نقود جديدة ، وبالفعل أصدر محمد علي أمرا لديوان الإيرادات بضرب النقود الذهبية والفضية والنقود الجديدة وعمل على ترويج العملة المصرية بعد أن التزم بدار سك للنقود فى القلعة نظير أن يدفع للسلطان

١٥٠٠ كيس سنويا ، وأخذ يراقب تداول النقود ، ورغم هذه الإجراءات التى تم تنفيذها استمر المضاربون فى تزييف العملة .

ولأجل تنشيط التجارة الداخلية ، أعاد محمد علي فتح الطرق البرية كطريق السويس والقاهرة وشق الترع للربط بين المدن المختلفة كترعة المحمودية نسبة إلى السلطان محمود الثاني ، والتي تربط مدينة الإسكندرية بالمدن الداخلية ، وقد تولت الحكومة مهمة الإشراف على عمليات النقل الداخلي وحركته ، وأنشأت مصلحة المرور خصيصا لهذا الغرض . كما اتجه محمد على إلى تنظيم النشاط التجاري فأصدر قانونا ينظم تحصيل الديون المستحقة على التجار ، كما أنشأ أول مجلس للتجار في القاهرة عام١٨٢٦م ثم تلي ذلك إنشاء مجالس أخرى في الإسكندرية ودمياط وذلك لأجل فض المنازعات بين التجار ، وإصدار الأحكام المتعلقة بجميع القضايا التجارية . كل ذلك لأجل خدمة المعاملات التجارية .

- **التجارة الخارجية** .

يشجع مركز مصر الجغرافي على التجارة الخارجية ، فهي تطل على البحرين الأحمر والمتوسط ، ويشكل موقعها نقطة التقاء بين القارات الثلاث إفريقيا وأسيا وأوروبا ، ولهذا كانت دائما سوقا كبيرا للسلع ، ولعبت مصر دورا كبيرا كوسيط تجاري على مستوى التجارة الدولية بين بلاد الشرق وأوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر، وكانت هذه الوضعية الجغرافية لمصر أحد أهم عوامل استمرار حركة التبادل التجاري لها مع الخارج . وقد اقتضى الأمر ضرورة إجراء العديد من الإصلاحات حتى تتسع التجارة ، فقام محمد علي بتطوير ميناء الإسكندرية بحيث يكون جاهزا لرسو أكبر السفن فعظمت بسبب هذا حركة نقل البضائع كما أنه قام بإصلاح مرفأ بولاق ، وسهل أمام الأجانب سبل التوطن في مصر مما زاد نشاط حركة التجارة ، وبهذا ازداد تعداد الأوروبيين في القاهرة والإسكندرية وزادت قيمة الواردات حتى وصلت إلى نحو خمسين مليون فرنك ، كان أهمها الأنسجة وخشب البناء والحديد ، وبلغت قيمة الصادرات نحو اثنين وأربعين مليون فرنك ، وكان أهمها منتجاتها القطن والأرز والحبوب . ولم يحتكر محمد على تجارة الواردات كلها كما فعل مع التجارة الداخلية ، لأنه لم يكن يشجع الاستيراد من الخارج ولأن قوانين الدولة

العثمانية كانت تحول دون ذلك إذ كان من حق التجار الأجانب استيراد ما يريدون طبقا للامتيازات الأجنبية ومن حق الدول الأجنبية أن تدخل سلعها إلى كل ولايات الدولة العثمانية وبما فيها مصر بمقتضى الاتفاقيات التى عقدتها الدولة العثمانية . ورغم ذلك فإن محمد على تمكن من جنى أرباح وفيرة من احتكاره للتجارة .

د - تأسيس الجيش النظامي .

أدرك محمد علي أنه لابد من إدخال النظام الحديث في القوة العسكرية البرية والبحرية لكل حكومة تريد أن تكون مقاليد البلاد في قبضة يدها ، وحتى تتمكن من إدارة شؤونها وتعمل على حفظها من الغارات الخارجية ، وكان الجيش عندما تسلم محمد علي الحكم يضم أفرادا من الأتراك والألبان والمغاربة والدلاة ، وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش العديد من الانتصارات في الحجاز ، إلا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق هذه الانتصارات لو أشتبك مع جيش أوروبي منظم تنظيما حديثا ، ولذا قرر تكوين جيش جديد على أحدث النظم ، ولعل ما عزز توجهاته هذه استخدامه للقوة كوسيلة للحفاظ على حكمه ، وهو ما أشار إليه عندما قال : " لقد احتليت هذه البلاد – مصر – بالسيف ، وبالسيف وحده سأحافظ عليها " .

لذلك بدأ محمد علي في شهر أغسطس ١٨١٥م بتنظيم الجيش على الطريقة الأوروبية ، هذا فى الوقت الذى لم يكن فيه هؤلاء الجنود يألفون النظام ولاسيما الأوروبي وهو ما دعاهم إلى المعارضة والثورة في القاهرة ، بل وصل بهم الأمر إلى حد التأمر عليه ومحاولة الفتك به واضطروه إلى الاعتصام بالقلعة وقاموا بقتل كل منظمي الجيش ، إلا أنه بذكائه أظهر عدله عن هذا القرار وأعاد استرضائهم ، على أن هذا الأمر ظل يراوده بعد أن شاهد بنفسه انكسار الجيوش العثمانية في موقعة أبي قير أمام الجيش الفرنسي ، ولذلك ما لبث أن طلب من فرنسا معلما عسكريا لجيشه ، فوقع الاختيار على الكولونيل سيف الذي أسلم وعرف فيما بعد باسم سليمان باشا الفرنساوى ، وكان وصوله إلى مصر سنة ١٨١٩م ، كما أنه طلب المساعدة من السيد دورفيني القنصل العام الفرنسي العامل بمصر، الذي اقترح عليه

أسم الجنرال بوابيه ، وهو ضابط فرنسي كان أحد ضباط حملة نابليون على مصر ، ووصل إلى مصر على رأس بعثة عسكرية للتنظيم والإدارة .

وبالفعل وجه محمد علي الكولونيل " سيف " مع خمسمائة من مماليكه إلى أسوان لتنظيمهم وتدريبهم هناك على الطرق العسكرية الحديثة ، وقد استغرق تعليمهم ثلاث سنوات ، غير أنه عمد بعد ذلك إلى تجنيد السودانيين وكان قد أرسل حملته إلى السودان فقام بجمع بعض السودانيين وأتى بهم إلى بني عدي قرب منفلوط لهذا الغرض ، ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا من أسوان فبدأ بتدريبهم بداية من عام ١٨٢٣م ، إلى أن استكملوا التدريبات العسكرية فى عام ١٨٢٤م ، فأقدم على الاستعانة بهم في حروبه .

ومع ذلك ، لم تكلل جهود محمد علي بالنجاح رغم ما بذله، فقد تفشي الموت في هذا الجيش فهلك الآلاف منهم لعدم ملائمة مناخ البلاد من جهة ، ولضعفهم عن تحمل مشاق الخدمة العسكرية من جهة أخرى واتضح سريعا أن خطته في تكوين الجيش من السودانيين تسير من سيء إلى أسوء ، فمن بين ألفين وأربعمائة من السودانيين وصلوا إلى أسوان لم يبق منهم سوى ألف ومائتين وخمسة وأربعين ، ومن هنا لم يجد بدا من تكوين الجيش من المصريين رغم ما يكتنف الأمر من المخاطرة ، فالزراعة ستتأثر من انصراف الفلاحين إلى التجنيد، وهذا التجنيد هو بين قوم لم يألفوه منذ زمن بعيد ، ورغم ما يعترض الأمر من المخاطر أصر محمد علي على تنفيذ مشروعه . وقد وقعت بعض الحركات المعادية للقرار وأخذ الفلاح الذي لم يألف التجنيد يوقع الأذى بنفسه وجسمه بل ويهاجر إلى بلاد العرب والشام هربا من نظام الجندية غير أن المصريين في النهاية مالوا إلى المعيشة العسكرية لما وجدوه فيها من المأكل والملبس ، وانتهى بهم الأمر إلى اعتياد الخدمة العسكرية التي لم يمارسوها من قبل .

وقد أدرك محمد علي أنه إذا أراد أن يكون له جيش على النظام الحديث مؤلفا من المشاة والفرسان ورجال المدفعية ، فإن هذا الجيش يحتاج إلى مدارس تقوم بمهمة تخريج قيادات عسكرية ، ولابد له من مستشفيات ترافق أفراد الجيش إذا

مرضوا ، هذا فضلاً عن تكوين إدارة حربية تشرف على جميع هذا العمل ، إذ بدونها لا يتأتى تكوين جيش منظم ، فأسس مدرسة العساكر المشاة في الخانقاه ، وأما الفرسان فأتخذ لهم قصر مراد بك على الضفة اليسرى من النيل وعهد بتعليمهم إلى السيد فرات ، وأنشأ دار صناعة يشتغل فيها المئات من المصريين في صب المدافع وصنع معدات الجيش وما يلزم من الذخيرة واهتم محمد علي كذلك بإحياء البحرية المصرية فبادر بتعمير ترسانة بولاق لصناعة السفن ، وأنشأ إدارة خاصة بالأسطول المصري بعد تحطم هذا الأسطول في موقعة نافرين .

رابعا : سياسة محمد على الخارجية .

كانت أحلام محمد على بتأسيس دولة مستقلة عن الدولة العثمانية قد دفعته نحو إتباع سياسة خارجية تعتمد على القوة لتحقيق هذا الهدف من خلال خوض حروب خارجية بعضها استدعى لخوضها والبعض الآخر دخلها لأجل تحقيق هذا الهدف .

أ - القضاء على الدولة السعودية الأولى ١٨١٨م .

تمكن السعوديون عقب تكوين الدولة السعودية الأولى من السيطرة على الحرمين الشريفين فتأثر السلطان العثماني لفقده لقب حامي أو خادم الحرمين الشريفين ، وهو ما ينتقص من مكانته فى العالم الإسلامى فضلا عن إقدام أنصار دعوة محمد بن عبد الوهاب على منع الحجاج القادمين من الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية من أداء فريضة الحج ، وهذا بدوره يؤثر على هيبة الدولة العثمانية أمام الشعوب الإسلامية . لذلك نظرت الدولة العثمانية بقلق عميق إلى توسع آل سعود ، إذ أنها وهي المفترض بها حامية الأماكن المقدسة قد وجدت نفسها أعجز من أن تبسط سيادتها عليها ، كما أنه وللمرة الأولى تجد جيوش آل سعود وقد بدأت تهدد فعليا مواقع الدولة العثمانية في سوريا والعراق ، لذلك طلبت من محمد على القضاء على الدولة السعودية ، وقد وجد محمد علي الفرصة ، حيث كانت تراوده فكرة بسط نفوذه وتوطيد سلطته على المناطق الخاضعة للدولة العثمانية فى شبه الجزيرة العربية من خلال القضاء على السعوديين .

وبالفعل أبحرت الحملة إلى الحجاز من السويس في شهر سبتمبر ١٨١١م تطبيقا لطلب السلطان العثماني بمحاربة الوهابيين بقيادة طوسون ابن محمد على ، والذى ظل يقاتل الوهابيين حتى عقد معهم صلحا فى عام ١٨١٣م ، وهو ما لم يقبل به محمد على وتوجه بنفسه لمواصلة القتال ، ومن بعد ترك القيادة لأبنه إبراهيم باشا الذى حقق الانتصارات على عبدالله ابن سعود والتى كان آخرها فى الدرعية حيث سلم عبدالله ابن سعود فى عام ١٨١٨م ، وأرسل إلى الأستانة حيث قتل هناك وأستكمل إبراهيم باشا سيطرته على نجد وأتم خطوات قضائه على الدولة السعودية الأولى ، ليؤسس بذلك بداية لحكم محمد على فى الجزيرة العربية .

ب - ضم السودان ١٨٢٠م .

عقب استقرار الحكم لمحمد علي في مصر، وبعد أن نجح في القضاء على الدولة السعودية وسيطر على شبه الجزيرة العربية ، بدأ يفكر في فتح السودان وكان الدافع لذلك جملة من الأسباب جعلته يقدم على ذلك أهمها ، لجوء المماليك إلى السودان بعد مذبحة القلعة المشهورة ، وكذلك رغبة محمد علي فى الحصول على جنود لجيشه الجديد ، كما كان محمد علي يعرف أهمية الموارد الاقتصادية للسودان وقد سمع بوجود الذهب والزمرد فيها ، وأراد السيطرة كذلك على طريق القوافل التي تحمل الصمغ العربي وريش النعام كما أن السودان يمثل العمق الاستراتيجي والامتداد الطبيعي لمصر من ناحية الجنوب ، والاستيلاء عليه يحقق لمحمد علي السيطرة الكاملة على البحر الأحمر، وذلك بعد أن استطاع القضاء على الدولة السعودية فى شبه الجزيرة العربية فى عام ١٨١٨م .

لذلك بدأ فى الإعداد للقوات اللازمة لاحتلال السودان بإشراف محمد لاظوغلي ، والذي كان عليه إعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر ، والإعداد لحرب طويلة المدى في ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم ، وبعد أن أتم محمد علي استعداداته العسكرية استأذن الباب العالي بالسماح له بضم السودان تحت السيادة العثمانية ، فلم يمانع السلطان محمود الثاني في إجابة هذا الطلب ، وهو ما مهد الطريق لإرسال حملة عسكرية في يوم ٢٠ يولية ١٨٢٠م تحت قيادة ابنه إسماعيل .

ورغم المقاومة المستميتة التي أبدتها القبائل السودانية إلا أن القوات المصرية استطاعت بسهولة التغلب عليها في عام ١٨٢٠م وفي شهر مارس من عام ١٨٢١م استولى إبراهيم على مدينة بربر سلما ، كما أنه أخضع مدينة " سنار" المعروفة بالدولة الزرقاء في يونيو من العام نفسه . وفي هذه الأثناء طلب إسماعيل المدد والمؤونة من أبيه نظرا لتفشي المرض في جيشه ، فأرسل إليه حملة بقيادة ابنه إبراهيم باشا مزودة بالمؤن والملابس والجند . وفي الوقت الذي واصل إسماعيل سيره إلى بلدة " تومات "، أرسل محمد علي جيشا ثالثا بقيادة صهره " محمد بك الدفتردار " عام ١٨٢٢م ليقوم بغزو كردفان ، وأثناء سيره إليها هزم بعض القبائل عند مدينة " بارا " واستولى على النيل الأبيض ، فهدأت الأحوال بهذا وتم ضم السودان نهائيًا .

ج - إخماد الثورة اليونانية ١٨٢٤-١٨٢٧م .

عند قيام الثورة اليونانية وفي ظل الإحجام الروسي عن تأييدها كان محمد علي يتعاطف مع الثوار وذهب في تعاطفه إلى حد السماح لليونانيين المقيمين في القاهرة والإسكندرية بالالتحاق بإخوانهم الثائرين ضد السلطان ، بل إنه حرر مماليكه اليونانيين ، ولعله بذلك إنما كان يريد أن يعبر للأوروبيين عن مدى تعاطفه مع كل ما هو أوروبي ، إلا أن هذا الموقف تغير إلى ضده بعد أن استفحل أمر الثورة واتضحت مواقف الدول تجاهها . ولم ير السلطان بدا من إحالة مأمورية حرب اليونان إلى مصر نظرا لما أبلاه محمد علي وولده إبراهيم في حرب الوهابين من جهة ، وليشغله عما كان يظن أنه ينويه من طلب الاستقلال من جهة أخرى ، فقد كان الباب العالي متخوفًا من النشاط الذي انتهجه محمد علي في تنظيم جيش جديد من المصريين بدلا من الجنود الأتراك ، وقيامه بتدريبهم على الطراز الأوروبي .

وقد قبل محمد على بعد أن وعده السلطان بحكم جزيرة كريت إذا مانجح فى إخماد ثورة اليونان ، وبالفعل بذل محمد علي همة كبيرة في تجهيز الحملة على المورة ، فأعد جيشا بريا من الجيش النظامي الجديد بقيادة أبنه الأكبر إبراهيم ، وأقلعت الحملة من ميناء الإسكندرية في يوليه ١٨٢٤م لتلتقي بالأسطول العثماني

الذي كان تحت قيادة خسرو باشا في جزيرة رودس ، وحدد هدف الحملة بقمع ثورة اليونان . ولذا قصد إبراهيم باشا جزيرة رودس وترك فيها سليمان بك الفرنساوي مع حامية كافية لتحول دون سيطرة الثائرين عليها ، وأما هو فقصد جزيرة كريت التي قام باحتلالها ، ومنها قام إلى سواحل بلاد اليونان حيث حاول هناك إنزال جنده ، ونجحت عملية الإنزال في ميناء مودون . وبهذا لم ينته عام ١٨٢٥م حتى فتحت المورة برمتها ، ولم يلبث إبراهيم باشا أن توجه إلى أواسط اليونان فاستولى على أثينا ، وبذلك أخمدت الثورة اليونانية إلا من بعض المقاتلين المبعثرين في الجبال ، وعين إبراهيم باشا واليا على المورة كما أنه عامل الأسرى اليونانيين بالقسوة وقام بإرسال خمسة ألاف منهم إلى مصر ليتم بيعهم كرقيق .

غير أن الأمر لم ينته حيث تدخلت الدول الأوروبية ، والسبب القرار الذي عزم عليه السلطان العثماني ، وهو شنق بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية لتشككه في تواطئه مع الثوار اليونانيين ، وهذا القرار أثار حفيظة كل الدول الأوروبية الكبرى وساهم في تحريك المشاعر الدينية والإنسانية الأوروبية ضد الباب العالي ، وبدأ تحرك الدول الأوروبية بتوقيع معاهدة لندن في ٦ يوليه ١٨٢٧م بين روسيا وانجلترا ثم انضمت إليهم فرنسا ، وقد قررت هذه الدول الثلاثة فصل اليونان عن الدولة العثمانية ، وجاء في متن المعاهدة : أن يوافق الباب العالي خلال شهر على هذه الاتفاقية وإلا يجبر على ذلك بالقوة. وقد رد الباب العالي على هذا الطلب بالرفض فبدأت الدول الأوروبية في تنفيذ تهديدها في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م بدخول الأسطول الأوروبي المشترك خليج " نافرين بستة وعشرين سفينة حيث توجد القوات العثمانية المصرية ، وكان عند إبراهيم باشا أربعة وتسعون سفينة حربية ، ومن منطلق التفوق العددي شرع إبراهيم باشا في المواجهة ، التي انتهت بإبادة الأسطول المصري والعثماني في أقل من ثلاث ساعات ، ولم تنجو سوى سفينة واحدة وخمسة عشر سفينة صغيرة مساعدة ، ولذلك وقع محمد علي باشا اتفاقا في ٩ أغسطس ١٨٢٨م بشأن جلاء القوات المصرية عن المورة مع إعادة الأسرى اليونانيين ، وفي

سبتمبر من العام نفسه تم جلاء القوات المصرية بموجب صلح أدرنه ١٤ سبتمبر ١٨٢٩م ومنحت اليونان الاستقلال .

د - الحرب ضد الدولة العثمانية ١٨٣١-١٨٤٠م .

أمام رغبات السلطان التي لم تكد تنتهي ، أدرك محمد على أن السلطان يسعى من وراء ذلك إلى استغلاله واستنفاذ قوته ، فراح يطالب بحقه المشروع فى حكم الشام ولو بالقوة إن تطلب الأمر ذلك ، وهو ما سيفتح الباب على مصراعيه للمواجهة المصرية مع الدولة العثمانية ، كما أنه سيسمح بتدخل الدول الأوروبية فى الصراع ، والتي رأت في الأمر خطرا على مصالحها فى الدولة العثمانية ، خاصة أن أطماع محمد على كانت تقلق الدول الأوروبية ، لذلك رأت ضرورة التدخل .

*** - حرب الشام الأولى ١٨٣١م .**

حاول محمد علي تعويض الخسارة الكبيرة التي أصابته في حرب اليونان وتطلع لاحتلال الشام بعد أن رفض الباب العالي منحها له ، واتخذ لذلك أسبابا تدعم تطلعاته فادعى أن حدود مصر الطبيعية من الشمال هي جبال طوروس الفاصلة بين سوريا والأناضول ، وأن الاستيلاء على سوريا سيمده بحاجته من الفحم والنحاس والأخشاب ، وبالطاقة البشرية لتعويض خسارته في اليونان لكن السلطان رفض أن يمنحه سوريا ومنحه بدلا عنها جزيرة كريت ليحكمها . ولم يقدم السلطان على تنفيذ ما وعد به مما أدى إلى اتساع هوة الخلاف بينهما ، ولذلك قرر الاستيلاء على سوريا حتى يتمكن من إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل ومراكز القوة العثمانية الموجودة في منطقة الأناضول . ومتزرعا بأسباب سطحية يبرر بها هجومه على بلاد الشام مثل إيواء عبد الله باشا والى عكا لستة ألاف من المصريين الفارين هربا من التجنيد في الجيش المصري .

وبالفعل خرجت الحملة المصرية على سورية فى عام ١٨٣١م بقيادة إبراهيم باشا ، واستولت على يافا وبعدها أعلنت صيدا وصور وبيروت طرابلس ونابلس الولاء لمحمد علي باشا ، وهو ما سمح له بتركيز جهوده للاستيلاء على عكا ، كما سارع الأمير بشير الثاني حاكم لبنان إلى دعم الحملة واضعا إمكانياته تحت تصرف

محمد على ، بعد أن هدده الأخير باجتياح لبنان ، ولما ضرب الجيش البري الحصار حول عكا قام الأسطول المصري بحصارها بحرا بخمس سفن كبيرة وعدة فرقاطات صغيرة . فى هذا الوقت ، حاول السلطان العثمانى رأب الصدع بين الجانبين المتصارعين ، ومن جانبه تظاهر محمد علي باشا بالولاء والطاعة للدولة العثمانية ، وأنه في حربه إنما يحارب حاكما خارجا عن طاعة الدولة العثمانية ، كما ألمح على لسان ابنه إبراهيم بأنه لا مانع من تسوية الموقف إذا ما قامت الدولة العثمانية بعزل عبد الله باشا والي عكا وتعيين وال أخر، ولكن المفاوضات تعثرت نتيجة لعدم موافقة السلطان العثماني على مطالب محمد علي فواصل إبراهيم حصار عكا ، وفي هذه الأثناء كان الباب العالي قد تمكن من جمع عشرين ألف مقاتل أرسلها لمحاربة والى مصر تحت قيادة عثمان باشا والي حلب ، حيث كان اللقاء عند قرية سهل الزراعة جنوب حمص ، وسرعان ما انهزم الجيش العثماني وانحصرت بقية الجيش مخلفة ورائها الكثير من القتلى والجرحى ، وتتبعتهم فرق الجيش المصري حتى نهر العاصي حيث غرق الكثير منهم .

عقب ذلك ، بادر إبراهيم إلى تشديد الحصار حول حصون مدينة عكا ، وقام بهجوم شامل يوم ٢٧ مايو ١٨٣٢م تمكن من خلاله من فتح ثلاث ثغرات دار فيها قتال عنيف استمر إلى أن تم الاقتحام ، وإزاء هذا النجاح المشهود لجيش إبراهيم باشا في التقدم داخل سوريا أنزعج السلطان العثماني وأقدم على إرسال مبعوث خاص عنه إلى الإسكندرية ، محاولاً إقناع محمد علي بسحب قواته وتحذيره من أنه في حالة الرفض سيشكل جيشا جديدا من القوات النظامية العثمانية المدربة حديثًا ضد قوات إبراهيم فى الشام ، ولكن سرعان ما اتضح أن محمد على لا ينوي أن يسحب قواته .

وبينما كان السلطان العثماني يعد العدة لمواجهة جيش محمد على كان على إبراهيم باشا أن يختار بين خطتين : الأولى أن يهاجم العثمانيين في حمص أو أن يهاجم دمشق ، وسرعان ما استقر رأيه على مهاجمة دمشق ، وفي هذه الأثناء استطاع السلطان أن يجمع جيشا جديدا لملاقاة الجيش المصري ، ولكن هذا الجيش

العثماني تباطأ بلا مبرر تكتيكي خلال تحركاته ولم يتحرك بالسرعة المطلوبة ، فسقطت دمشق بين يدي إبراهيم باشا ، حيث دخلتها قواته في ١٤يونية ١٨٣٢م وعندما استعد الجيش العثماني للتحرك أخطأ قائده في توجيه تحركاته ، حيث قسم الجيش إلى مجموعتين وكانت النتيجة هزيمة المجموعة الأولى في معركة منفصلة في حمص ، كما أقدم إبراهيم على مهاجمة جيش حسين باشا وشتت شمله في٢٩ يوليه ١٨٣٢م ، وكان من نتائج هذه الهزيمة أن غادر الأسطول العثماني الأسكندرونة ، وفي الحال أرسل إبراهيم ابن أخيه عباس ليحتل بلدة أدنه خلف جبال طوروس .

وبذلك استولى إبراهيم باشا في مدة لا تتجاوز سبعة أشهر على كل بلاد سوريا . وفي ١٢ديسمبر ١٨٣٢م التقى الجيشان المصرى والعثمانى في السهل الواقع شمال مدينة قونية ، وخلال ساعات المعركة السبع نجح جيش إبراهيم في إنزال الهزيمة بجيش العثمانيين ، وكان ذلك أوضح انتصار حققه إبراهيم حتى ذلك الحين وبعد سقوط قونية في ديسمبر١٨٣٢م استأنف إبراهيم باشا تقدمه واحتل كوتاهية ، ومن هناك أصبح على مسافة خمسين ميلاً فقط من العاصمة الأستانة ، كما كانت قوة مصرية قد احتلت مغنيسا بالقرب من أزمير، ثم لم تلبث هذه الحامية أن احتلت أزمير .

أمام ذلك ، اضطرت الدولة العثمانية التي خشيت من تقدم جيش إبراهيم باشا مع انعدام القوات النظامية التي تعترضه بها إلى الاستعانة بالسياسة الأوروبية وطالبت بتدخلها لحل المسألة . حيث انحازت الدولة العثمانية إلى رأي فرنسا بمخاطبة محمد علي بالصلح على أن يتنازل له السلطان عن ولاية عكا ودمشق وطرابلس ، فأبدى محمد علي موافقته على الانسحاب بشرط أن يكون إقليم أدرنة ضمن ما يتخلى عنه السلطان له ، وفي نفس الوقت استمرت قوات إبراهيم باشا في تهديد الدولة العثمانية والزحف على الأستانة . وفي النهاية وافق السلطان العثماني على مطالب محمد علي باشا ، وتم توقيع صلح كوتاهية بين الطرفين في ٤ مايو ١٨٣٣م وبموجب هذا الصلح حصل محمد علي باشا على حكم مصر والجزيرة

العربية وكريت ، كما أنه عين حاكما على بلاد الشام . ومن بين ما جاء في الصلح أيضا : انسحاب إبراهيم باشا من الأناضول إلى ما وراء جبال طوروس ، وإعطاء ولاية مصر لمحمد علي مدى حياته ومنحه حق تعيين الولاة في بلاد الشام " عكا ، طرابلس ، حلب ، دمشق " وإعطائه جزيرة كريت ، وتعيين إبراهيم باشا واليا على أضنة مقابل اعتراف محمد على بسيادة السلطان العثماني .

*- **حرب الشام الثانية ١٨٣٩م** .

عزم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع أخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية وفي هذا العام استدعى قناصل الدول الأوروبية بريطانيا والنمسا وروسيا وأخبرهم بذلك ، فكانت ردودهم غير مشجعة إلا أنه لم يتخلى عن مشروعه هذا ، وفي نفس الوقت كان السلطان محمود الثاني يعد للحرب ، حيث شرع الجيش العثماني في الزحف وأخذ قسم منه بقيادة إسماعيل باشا يعبر نهر الفرات يوم ٢١ أبريل ١٨٣٩م واحتشدت طلائع الجيش العثماني في قرية نصبين ، وأخذت في احتلال القرى المجاورة واجتازت الحدود المرسومة في اتفاقية كوتاهية ، وقد نشبت المعركة في صباح يوم ٢٤ يونيه ١٨٣٩م بالقرب من قرية نصبين ، حيث حقق إبراهيم باشا الانتصار على العثمانيين ، ولذا تقدم إبراهيم باشا بعد معركة نصبين إلى مدن أورفا ومرعش وعينتاب وقام باحتلالها ، وقد توقف إبراهيم باشا عند هذا الحد مستجيبا لأوامر والده ، حيث كان وقع هذه التعليمات صعبا على إبراهيم باشا الذي أصيب بحالة من التأزم.

ومن جانب آخر ، أقدم فوزي باشا قائد الأسطول العثماني على تسليم أسطوله لمحمد علي ، وأمام ذلك لم ير السلطان عبد المجيد بدا من أن يجنح للسلم ، وبعث برسوله عاكف أفندي إلى مصر يعرض الصلح على محمد علي ، وعرض موافقته على تخويل محمد علي حكم مصر بالوارثة وإقرار سلطانه على سوريا وجزيرة العرب وكان محمد علي شبه موافق على هذا الصلح بشرط إبعاد الأطراف الأجنبية غير أن الدول الأوروبية تدخلت لمساندة الدولة العثمانية في مفاوضاتها مع محمد علي ، وهو التدخل الذي جاء في إطار ما عرف بمذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩م ، والتي طالب

بمقتضاها سفراء الدول الأوروبية الكبرى من الدولة العثمانية بعدم عقد أي اتفاق مع محمد علي إلا بعد الرجوع إلى دولهم . وفى هذا الوقت ، كانت فرنسا بواسطة سفيرها في مدينة الأستانة عاصمة الدولة العثمانية تقوم بمفاوضات منفصلة من أجل عقد الصلح بين محمد علي والباب العالي على أساس الشروط الفرنسية . وقد نجحت وبدون إطلاع الدول الأوروبية الأخرى المتحالفة ضد مصر بعقد اتفاقية بين الدولة العثمانية ومصر في شهر مايو ١٨٤٠م ، ومنحت محمد علي ملكا وراثيا لكل من مصر وسوريا ، ولكن بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا كانت قد وضعت اللمسات الأخيرة لمعاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠م ، والتى حددت فيها سلطة والي مصر محمد علي ضمن سلطة الدولة العثمانية .

وقد قضت هذه الاتفاقية بأن يسحب محمد علي قواته من جميع الأراضي التي احتلها لصالح الدولة العثمانية ، وأن يخول له ولخلفائه حكم مصر وراثيا ، وأما ولاية عكا فتعطى له مدى الحياة بشرط أن يقبل بنود هذه المعاهدة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بها ، وأن يتبع قبوله للاتفاقية إخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنه ، وأن يعيد الأسطول العثماني للدولة العثمانية ، وإذا لم يقبل محمد على ذلك في خلال عشرة أيام يحرم من ولاية عكا ثم يمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من مختلف البلاد العثمانية ، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبوله لتلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه من ولاية مصر نهائيا ، وفي كل الأحوال تصبح مصر ولاية عثمانية .

ومع عدم رد محمد على اعتبر وكلاء الدول الأوروبية موقف محمد علي هذا رفضا ضمنيا للمعاهدة ، وعاد رفعت بك إلى الأستانة وتشاور مع الصدر الأعظم ونوقش الأمر مع سفراء الدول الأوروبية في الأستانة واستقر الرأي على خلع محمد علي من ولاية مصر، وأصدر السلطان فرمانا بذلك ، بينما أخذ محمد علي باشا يتأهب ويستعد للحرب . بينما كانت إنجلترا قد أرسلت أسطولها إلى موانئ الشام واشتركت معها سفن النمسا ، بينما أقدمت الدولة العثمانية على تجهيز حملة برية ، حيث تمكن الحلفاء من الاستيلاء على بيروت ، كما استطاعوا الاستيلاء على حيفا

وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس ، كما أن الأمير بشير حاكم لبنان انحاز للجانب المنتصر وقدم المساعدة له ، وفشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان ، وانسحبت القوات اللبنانية من جيش إبراهيم وانضمت للحلفاء ، كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام .

أمام ذلك ، لم يجد محمد علي بدا من التسليم خاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قواه المعنوية بعد سقوط عكا ، فتم الاتفاق على تسليم الأسطول العثمانى ، وإخلاء سوريا مقابل أن تضمن الدول الأوروبية لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء وتم التوقيع على هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠م وقد استجاب السلطان عبد المجيد إلى طلبات الدول الأوروبية على كراهة منه ، وأصدر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤١م الخط الشريف الهمايوني ، والذي ثبت فيه محمد علي باشا على عرش مصر وأقر حقوق الوراثة لنسله فيها ، وأن تجبى الضرائب باسم السلطان ، وأن لا يزيد عدد الجيش المصري في زمن السلم عن ثمانية عشر ألف جندي وللباب العالي أن يزيد عدد هذا الجيش إلى ما يشاء زمن الحرب .

خامسا : خلفاء محمد على .

كان محمد على قد ترك الحكم لأبنه إبراهيم باشا فى عام ١٨٤٨م وهو على قيد الحياة ، ولكن إبراهيم توفى فى نفس العام ، ومن بعده توفى محمد على فى عام ١٨٤٩م . ليستمر حكم أسرة محمد على فى أبنائه حتى عام ١٩٥٣م بنهاية الملكية على عهد الملك أحمد فؤاد .

أ - عباس باشا الأول .

تولى عباس الأول بن طوسون بن محمد على الأمر بعد إبراهيم باشا فى ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨م ، وقد تراجعت حركة النهضة على عهده ، وكان نظام حكمه استبداديا ، حيث تمادى فى جمع السلطة فى يده ، فأهمل الدواوين حتى أصبحت بلا عمل ، كما أهمل مجلس المشورة ، ولكنه أبقى المجلس المخصوص بعد أن أعاد تأليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩م برئاسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والأعيان وأصبح عمل المجلس النظر فى المسائل العامة للحكومة وتنصيب

كبار الموظفين وفى عام ١٨٤٩م أنشأ عباس باشا مجلس الأحكام من تسع من الأعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشارك المجلس الخصوصى فى السلطة التشريعية ، كما كان المجلس بمثابة المشرف على الهيئة القضائية. ومع أن مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليه فى عهد محمد على ، فإن الروح الوطنية لم تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد أن أهمل الجيش والتعليم .

ومما يؤخذ على طريقة عباس فى حكم البلاد أنه كان قد أقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة بالبلاد واستبدل بهم الأتراك ، وبهذا انقسم سكان مصر إلى طبقتين : طبقة الحكام الأتراك وطبقة المحكومين المصريين ، وقد أصبح الأتراك فى هذا العهد ينظرون إلى من عداهم نظرة استخفاف ويلقبون جميع العناصر الأخرى بلقب الفلاحين ، وقد تضائل النفوذ الفرنسى فى عهده ، وعلى العكس ، بدأ النفوذ الانجليزى فى عهده يزداد على يد السيد " مرى " القنصل البريطانى فى مصر ، ولذلك شرع فى مد السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة فى عام ١٨٥٢م ، وعهد بتخطيط العمل الى المهندس الانجليزى الشهير بوبرت ستفنسن في عهد عباس باشا الأول تم توقيع اتفاق مع الحكومة الإنجليزية لإنشاء خط للسكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية وخط آخر بين القاهرة والسويس. تم إنجاز الجزء الأول من الخط الأول عام ١٨٥٤ قبل وفاة عباس الأول، واكتمل الخط الثاني عام ١٨٥٨م ، ولا يعرف السبب الحقيقي لهذه المنزلة سوى أنه نتيجة المصادفة، إلا أنه قيل إنه كان يستعين به في السعي لدى الحكومة العثمانية بواسطة سفير إنجلترا لتغيير نظام وراثته العرش كي يؤول إلى ابنه "إلهامي"، وفي رواية أخرى أنه كان يستعين به وبالحكومة الإنجليزية ليمنع تدخل الدولة العثمانية في شؤون مصر، إذ كانت تريد تطبيق التنظيمات الخيرية على مصر.

وفى هذا العهد انتشر الإرهاب مما أدى إلى فقدان الأمن فى المجتمع المصرى حتى أن عباس نفسه كان قد قتل بقصره فى عام ١٨٥٤م بعد أن حكم خمس سنوات ، وقد أساء الظن بأفراد أسرته وبكثير من رجالات محمد علي باشا وإبراهيم

باشا وخيل له الوهم أنهم يتآمرون عليه فأساء معاملتهم وخشي الكثير منهم على حياتهم فرحل بعضهم إلى الأستانة والبعض إلى أوروبا خوفًا من بطشه، واشتد العداء بين الفريقين طول مدة حكمه. وبلغ به حقده على من يستهدفون غضبه أنه حاول قتل عمته "الأميرة نازلي هانم"، واشتدت العداوة بينهما حتى هاجرت إلى الأستانة خوفًا من بطشه. وقد سعى إلى أن يغير نظام وراثة العرش ليجعل ابنه إبراهيم إلهامي باشا خليفته في الحكم بدلًا من عمه محمد سعيد باشا ولكنه لم يفلح في مسعاه ونقم على عمه سعيد الذي كان بحكم سنه وليًا للعهد واتهمه بالتآمر عليه، واشتدت بينهم العداوة حتى اضطره أن يلزم الإسكندرية وأقام هناك بسراي القباري . وانتشرت الجاسوسية في عهده انتشارًا مخيفًا، فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه وصديقه، وكان من يغضب عليه ينفيه إلى السودان ويصادر أملاكه. وكان ينفي المغضوب عليهم إلى أقصى السودان من الأمور المألوفة في ذلك العصر.

ب- محمد سعيد باشا .

تولى محمد سعيد بن محمد على الحكم فى عام ١٨٥٤م والذى كان يميل فى سياسته تجاه المصريين وعمل على إفساح المجال أمامهم لتولى الوظائف الكبرى الإدارية والحربية ، غير أن اعتماد سعيد على الأوروبيين فى شئون مصر الاقتصادية أدى إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد ، والذى كان تمهيدا للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية ، وفى المقابل لم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى عهد سعيد . وفى عهده خرجت مصر فى حروب خارجية كان أولها حرب القرم التى بدأت على عهد عباس وانتهت فى عام ١٨٥٦م بانتصار تركيا على روسيا ، وحرب المكسيك التى أرسل فيها سعيد ١٢٠٠ جندى من السودانيين فى عام ١٨٦٢م ليساعد صديقه الأمبراطور نابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد عاد الجنود إلى مصر فى عام ١٨٦٧م بعد أن قتل معظمهم . وقد انتقلت مصر على عهده إلى سياسة الباب المفتوح ، إذ أن سعيد باشا كان يميل إلى الحرية فى التعامل مع جميع الدول .

ومن جانب آخر ، أعاد سعيد تنظيم الدواوين فى عام ١٨٥٧م ، وسماها " نظارات " وجعلها أربع نظارات : هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية ، وفى الوقت الذى كان فيه القضاء قضاءا شرعيا يشرف عليه قاض يوليه السلطان ، فإذا بمحمد سعيد يعمد إلى تنظيم القضاء بعد أن حصل من السلطان العثمانى على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالها القضائى ، وقضى على الفوضى التى كانت تسود القضاء بتحكم القاضى التركى فى تعيين القضاة بأسلوب الرشوة ، كما أنشئت مجالس الأقاليم وهى نوع من المحاكم للفصل فى المسائل المدنية والتجارية وترك الحق فى الفصل فى الأحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى .

وقد بلغ عدد مجالس الأقاليم عند إنشائها خمسة مجالس وهى مجلس طنطا ومجلس سمنود ومجلس الفشن ومجلس جرجا ومجلس الخرطوم ، وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء أحدهما شافعى والآخر حنفى ، غير أنه فى أواخر عهد سعيد اقتصر الأمر على مجلسين أحددهما فى طنطا والآخر فى أسيوط . وفى عام ١٨٦١م أنشىء مجلسا سمى " قومسيون مصر " ، والذى حل محل مجالس التجار وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضوين أوروبيين للنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الأجانب ضد المصريين ، ما عدا المسائل المتعلقة بالعقارات والتى كانت تفصل فيها المحاكم الشرعية ، أصدر لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين ، غير أنه لم يهتم بالتعليم ولم ينجح فى فتح المدارس التى أغلقت فى عهد عباس .

وقد اهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لاتزيد على عام واحد ، كما جعلها إجبارية وعلى جميع الفئات كما اهتم بالبحرية المصرية بعد ما أصابها من اضمحلال فى عهد عباس الاول ، فأهتم بالاسطول البحرى ، وقام بأصلاح السفن الحربيه المصرية بعد عودتها من حرب القرم وانشاء سفن جديده ، الا ان انجلترا خافت ان تعود الى مصر قوتها البحرية التى كانت لها فى عهد محمد على ، فأقنعت الحكومة التركيه بأن تمنع سعيد باشا من ان يقوم بتجديد الاسطول ، واقنعت

السلطان بأن هذا العمل ان تم ربما يكون خطرا يهدد تركيا كما حدث فى عهد محمد على ، فأقتنع السلطان لهذه الدسائس وأصدر أوامره إلى سعيد باشا بالتوقف عن إصلاح سفن الاسطول إو إنشاء سفن جديده إلا بأمره ، وكان هذا سببا لأضمحلال قوة مصر البحرية .

واعتنى سعيد بالزراعة فأدخل تعديلات على نظام الملكية وأنظمة السخرة فى فلاحة الأرض ، وكذلك عدل فى عام ١٨٥٤م قانون الملكية الزراعية والذى نص على أن يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأراضى التى تركها مورثهم ، ويكون التصرف فى هذه الأرض بحجة تكتب فى المديرية وتكون المدة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية ١٥ سنة ، وفى عام ١٨٥٦م أصدر سعيد قانون إعادة نظام ضريبة الأراضي الزراعية ، وفى عام ١٨٥٨م أصدر " اللائحة السعيدية " ، والتى وضع بها أساس ملكية الأراضي الزراعية ، وبمقتضى هذه اللائحة أصبح لمالكى الأراضي أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الأرض للحكومة ، ولم تنتقل الملكية للأفراد فعلا إلا فى عهد إسماعيل . وقد ألغى سعيد نظام الاحتكار ، وبذلك أصبح الفلاح حرا فى التصرف فيما ينتج ويزرع وله الحق فى البيع بأى طريقة ولمن شاء ، وقام بتخفيض الضرائب على الأراضي الزراعية، وأسقط المتأخرات عن الفلاحين ومنحهم حق تملك الأرض وذلك طبقًا للقانون الذي أصدره في ٥ أغسطس ١٨٥٨م .

واهتم سعيد بطرق النقل والمواصلات ، فقد شجع على إنشاء شركتين للملاحة البخارية أحدهما للنقل المائي الداخلى وسميت بالشركة المصرية للملاحة البخارية ، والأخرى للنقل المائي الخارجي وسميت باسم الشركة المجيدة ، كما قام بتطهير ترعة المحمودية ، وعلى عهده إتم سكة حديد القاهرة – الإسكندرية والذي بدأ العمل به في فترة حكم عباس حلمي الأول . وقد شهدت مصر في عهده بدايات التدخل الأجنبي عن طريق القروض الأجنبية وامتياز قناة السويس ، حيث اعتمد سعيد باشا على رؤوس الأموال الأجنبية فاستدان من البيوت المالية الأوروبية ، فعقد في عام

١٨٦٢ أول قرض من أحد البنوك البريطانية ثم اندفع سعيد فى الاستدانة فلجأ للمرابين يستدين منهم مقابل سندات على الخزانة المصرية .

ومن جانب آخر ، منح سعيد باشا صديقه الفرنسى فرديناند دليسبس عقدين لامتياز قناة السويس حيث كان الامتياز الأول فى نوفمبر ١٨٥٤م يقضي بمنحه امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها لمدة ٩٩ عاما من تاريخ افتتاح القناة للملاحة الامتياز ، والثاني فى يناير ١٨٥٦م والذى جاءت شروطه مجحفة لمصر والمصريين حيث كانت أهم شروطه : منح الحكومة الشركة الحق في انشاء قناة السويس إنشاء ترعة المياه الصالحة للملاحة النيلية سميت بترعة الاسماعيليه فيما بعد والتي تستمد مياهها من النيل وتصب في قناة السويس ، وإنشاء فرعين للري والشرب يستمدان مياههما من ترعة الإسماعيلية ، وفرض ما تشاء من رسوم على السفن التي تمر في قناة السويس أو ترعة الاسماعيلية ،وأن تتنازل الحكومة المصرية للشركة مجانا عن جميع الأراضي المملوكة لها والمطلوبة لإنشاء قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، ومدة الامتياز ٩٩ سنة تبدأ من افتتاح قناة السويس وتصبح القناة بعدها للحكومة المصرية ، وأن يكون ثمانون بالمائة من العمال المصريين ، وأن تحصل مصر علىعشرة بالمائة من صافي الأرباح مقابل الأراضي والامتيازات الممنوحة للشركة ، واشترط تصدق السلطان العثماني على امتياز حفر قناة السويس كشرط لصحته . وقد ترتب على ذلك فتح باب التدخل الأجنبي في شئون مصر ، وارتباك الميزانية المصرية وتورط البلاد في الاستدانة من البنوك الأجنبية ، وعدم استفادة مصر شيئا من القناة في تلك الفترة فقد عادت أرباحها للشركة الأجنبية.

ج- إسماعيل باشا .

تولى إسماعيل حكم مصر فى عام ١٨٦٣م وواصل نفس السياسة التى سار عليها سعيد من حيث تقريب الأجانب ، ورغم أن إسماعيل سعى لجعل مصر تنال قدرا من التقدم لتلحق بالدول الأوروبية ، فإن ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا مما دفع إسماعيل إلى الاستدانة ، كما أنه أسرف فى الاستدانة ليحصل لمصر على

خطوات فى الاستقلال عن سلطة الدولة العثمانية ، وقد كان ذلك فى صورة فرمانات حصل عليها من السلطان العثمانى .

ففى عام ١٨٦٦م حصل على فرمان بتغيير نظام الوراثة فى العرش وصارت القاعدة أن يتولى الحكم أكبر أنجال الحاكم وليس أرشد أفراد أسرة محمد على . وفى عام ١٨٦٧م حصل على فرمان بمنحه لقب خديوى وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدون استشارة السلطان ، وحق زيادة عدد أفراد الجيش والأسطول حسب الحاجة ، وكان المقابل زيادة الجزية على مصر وفى عام ١٨٧٣م صدر فرمان جامع بحق وراثة العرش ، والاستقلال الداخلى لولاية مصر وحق سن القوانين والأنظمة الداخلية ، وأن يشمل حكم خديوى مصر كل من مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاتها ، وأصبح من حق الخديوى زيادة عدد أفراد الجيش وحق عقد القروض . ونظرا لازدياد نفوذ المحاكم القنصلية عمل إسماعيل على تعديل الامتيازات الأجنبية القضائية والمالية ، لذلك أرسل نوبار باشا إلى أوروبا لمفاوضة الدول الأوروبية ، وقد نجح نوبار وتكونت لجنة دولية فى القاهرة فى عام ١٨٦٧م لوضع مشروع لإنشاء محاكم مختلطة للفصل فى القضايا المدنية والتجارية من خلال قضاه مصريين وأجانب ، أما القضايا الجنائية فهى من اختصاص المحاكم القنصلية. ومن جانب آخر ، أنشأ إسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٩م ، واتخذ إسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحت سيطرته حتى أن المجلس لاينعقد ولاينفض إلا بأمره .

وقد أجرى إسماعيل مجموعة من الإصلاحات ، فكان منها ، الإصلاح الإداري ، حيث تم تحويل الدواوين إلى نظارات، ووضع تنظيم إداري للبلاد، وتم إنشاء مجالس محلية منتخبة للمعاونة في إدارة الدولة . ووضعت إصلاحات قضائية ، فأصبح للمجالس المحلية حق النظر في الدعاوي الجنائية والمدنية . وانحصر اختصاص المحاكم الشرعية في النظر في الأحوال الشخصية ، وتم إلغاء المحاكم القنصلية وتبديلها بالمحاكم المختلطة ، وفى جانب العمران ، أتم الانتهاء من حفر قناة السويس وإقامة احتفالاتها ، كما أنشأ قصور فخمة مثل قصر عابدين ، كما أنشأ

دار الأوبرا الخديوية ، وأنشأ كوبري قصر النيل ، واستخدم البرق والبريد وقام بتطوير السكك الحديدية ، وقام بإضاءة الشوارع ومد أنابيب المياة .

وفي المجال الاقتصادي ، زادت مساحة الأراضي الزراعية وبخاصة الأراضي المنزرعة قطنًا ، وحفر ترعة الإبراهيمية في صعيد مصر، وترعة الإسماعيلية في شرق الدلتا ، كما أنشأ عدة مصانع، ومن بينها ١٩ مصنعًا للسكر والتى كان منها مصانع بأرمنت والمطاعنة والضبعيه والبلينا وجرجا والمنيا والشيخ فضل والفيوم . واهتم بإصلاح ميناء السويس وميناء الإسكندرية ، وبناء خمسة عشر منارة في البحرين الأحمر والمتوسط لإنعاش التجارة . وأما فى المجال التعليمي والثقافي ، فقد قام بزيادة ميزانية نظارة المعارف ، ووقف الأراضي على التعليم ، كما قام بتكليف علي مبارك بوضع قانون أساسي للتعليم ، وتكليف الحكومة بتحمل نفقات التلاميذ ، وتم على عهده إنشاء أول مدرسة لتعليم الفتيات في مصر، وهي مدرسة السنية فى ١٨٧٣م ، كما تم إنشاء دار العلوم لتخريج المعلمين ، وكذلك تم إنشاء دار الكتب ، والجمعية الجغرافية ودار الآثار فى ١٨٧٥م ، كما ظهرت صحف مثل الأهرام والوطن ومجلة روضة . وفى مجال الصحة كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل ، وشاركه في هذه العناية نوابغ الأطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجهوا همتهم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للإدارة الصحية فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصةً وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٥م ، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر وأنشئت مستشفيات عدة .

هكذا كان الخديوى إسماعيل راغبا فى تطوير البلاد ، غير أن طموحاته كانت سببا في القضاء عليه، إذ زادت ديون مصر في عهده زيادة كبيرة أدت إلى بيعه أسهم مصر في شركة قناة السويس ، كما أدت إلى تدخل انجلترا وفرنسا في شؤون مصر الداخلية بحجة حماية ديونهم ، حيث نشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية إسماعيل وبلاطه ففريق كان ينقاد إلى نفوذ الإنجليز ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا يدل على مبلغ

الضعف السياسي الذي تغلغل في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي . وبالفعل فرض على مصر لجنة " كيف " الانجليزية لبحث المالية المصرية ، كما أرسلت فرنسا السيد " فييه " ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته ، وهى بذلك كانت ترمي إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شئون مصر ، وقامت الدولتان بتشكيل صندوق الدين وطلبوا إنشاء تشكيل وزاري لإدارة شؤون الحكم يضم وزيرين من الأجانب أحدهما إنجليزي ويتولى الشؤون المالية ، والثاني فرنسي ويختص بالأشغال ، وبالفعل شكلت أول وزارة عرفتها مصر ورئيسها نوبار باشا وهو أرمني الأصل واشترك فيها الوزيرين الفرنسي والإنجليزي ، غير أن هذه الوزارة سقطت على أثر مظاهرة ضباط الجيش الذين أحيلوا للاستيداع ، وجاءت وزارة الأمير توفيق حيث رغب وزير المالية الإنجليزي فيها بإعلان إفلاس مالية مصر مما دفع بأعضاء مجلس شورى النواب والأعيان إلى إسقاط هذه الوزارة وتكوين وزارة مصرية دون الوزيرين الأجنبيين ، وقد مضت الوزارة فى وضع دستور للبلاد وعمل تسوية مالية مع الدول الأوروبية ، ولكن هذه الدول طلبت ضرورة إدخال الوزيرين الأجنبيين ، فلما رفض الخديوى طالبوه بالتنازل عن العرش وتولية أبنه الأمير توفيق مكانه .

على أية حال ، فإن مطالبة الخديوى إسماعيل بالتنازل عن العرش وجدت أذانا صاغية من جانب السلطان العثمانى ، حيث أدت النزعة الاستقلالية للخديوي إسماعيل في حكم مصر إلى قلق السلطان ، وتحت ضغط كل من قنصلي إنجلترا وفرنسا على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أصدر فرماناً بعزل الخديوي إسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩م ، وقد حدث بالفعل حيث تنازل إسماعيل عن العرش لأبنه توفيق فى يونيه ١٨٧٩م ، وغادر البلاد إلى ايطاليا ثم انتقل بعدها للإقامة في الأستانة وعاش فيها حتى وافته المنية .

الفصل الرابع

الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر

أولا : الثورة العرابية وتطوراتها ١٨٨١م .

ثانيا : الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م

وقف عرابى أمام خديوى مصر فى عام ١٨٨١م مطالبا بحقوق شعب مصر ، غير أن تطورات الأحداث أدخلت مصر فى طريق الاستعمار البريطانى ليبدأ احتلال بريطانيا لمصر .

أولا : الثورة العرابية وتطوراتها ١٨٨١م .

كان محمد شريف رئيسا للوزارة حين تولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جريا للعادة المتبعة عند تغيير ولي الأمر ، لكن توفيق أبقاه لأجل تأليف الوزارة ، وكتب إليه في هذا الصدد بتاريخ ٢يونيو عام ١٨٧٩م كاتبا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله في الإصلاح ، ولذا لبى شريف باشا دعوة الخديوي وألف الوزارة في ٣ يوليو ١٨٧٩م ، ثم وضع شريف باشا لائحة دستورية جديدة بها مادة تدعو لإنشاء مجلس نواب يكون له رأى فى إدارة البلاد وحكمها ، وقام بعرض هذه اللائحة الدستورية على الخديوي للمصادقة عليها ، لكن توفيق باشا رفضها تحت تأثير الدول الأجنبية فقدم شريف باشا استقالة حكومته في ١٨ أغسطس عام ١٨٧٩م . وعقب استقالة وزارة شريف باشا ، ألف الخديوى وزارة بدون رئيس وتولى هو نفسه رأستها . ولما كان هذا الأمر غير مقبول كلف رياض باشا في ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩م بتشكيل الوزارة وبالفعل شكلها في ٢١ سبتمبر .

أ - أسباب الثورة .

ترجع هذه الأسباب إلى تذمر الضباط الوطنيين من سوء معاملة وزير الحربية عثمان رفقي باشا في عهد وزارة رياض باشا ، والذي بدأ يستغني عن عدد كبير من الجنود الوطنيين ومنع ترقية المصريين ، وبدأ يعزل الضباط الوطنيين وينقلهم إلى أعمال أخرى ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، كما ترجع إلى تذمر المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم للأهالي وكانت سياسة رياض باشا من أسباب حدوث الثورة ، فرغم أنه قام بمجموعة من الإصلاحات والتى كان منها إلغاء أربع وعشرين ضريبة كضريبة الشخصية وضريبة الوزن ، وعوائد الجمارك الداخلية التي كان ينقم

عليها الفلاح ، إلا أنه ومنذ قدومه إلى الوزارة وضع إصلاحات كانت أغلبها لاتصب في مصلحة المواطن ، بالإضافة إلى أن رياض باشا كان منحازا للنفوذ الأوروبي .

والحقيقة أن الأسباب الرئيسئية للثورة العرابية إنما تعود إلى سوء الحكم والأزمة المالية نتيجة لإسراف الخديو فى الاستدانة ، حتى بلغت الديون على مصر ٩١ مليونًا من الجنيهات فى عام ١٨٧٥م ، وأدت هذه الديون الباهظة إلى اشتداد وطأة الضرائب على الفلاحين ، الذين كانوا كثيرا ما يفرون من أرضهم لكثرة ما كان يطلب منهم ولكثرة ما كانوا يذوقونه من عذاب ، والذين كانت تفتك بهم الأمراض ويسلب أموالهم المرابون من الأجانب ، بينما كان يتمتع كبار الملاك بما أنعم عليهم من ضياع أو أبعديات كانوا يسخرون الفلاحين فى زراعتها ، وتغلغل نفوذ الأجانب فى البلاد . فضلا عن تغلغل نفوذ الأجانب فى البلاد ، حيث أخذت فرنسا وإنجلترا تتنافسان فى بسط نفوذهما على مصر منذ أن خرجت الحملة الفرنسية من البلاد .

ب – مقدمات الثورة (حادثة ثكنات المعادى) .

كتب أحمد عرابي باشا عريضة إلى رئيس النظار (رئيس الوزراء) مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان رفقي باشا لجنسه وإجحافه بحقوق الوطنيين وطلب فيه : أولا : عزل ناظر الجهادية عثمان رفقي وتعيين غيره من أبناء الوطن عملا بالقوانين . ثانيا : تأليف مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذا لأمر الخديوي الصادر عقب ارتقائه الحكم . ثالثا : إبلاغ الجيش العامل إلى ثمانية عشر ألف تطبيقا للفرمان السلطاني . رابعا : تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كاملة للحل والمساواة بين جميع الموظفين بغض النظر عن اختلاف الأجناس والمذاهب ، فوعدهم رياض باشا بالنظر في مطالبهم ، ولكن مجلس الوزراء قرر محاكمة الضباط الذين قدموا المذكرة ، ومن هنا جاءت حادثة قصر النيل ، ففي أول فبراير ١٨٨١م وهو اليوم التالي ليوم صدور الأمر بحبس أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى وتنفيذ ذلك تم الهجوم على السجن من زملاء أحمد عرابى وصحبه فيما يعرف بحادثة ثكنات المعادى ، وأخرج أحمد عرابي وزميليه عنوة ثم توجه الجميع إلى قصر عابدين مجددين مطالبهم السابقة ، ولم يكن أمام الخديوي توفيق بعد أن

وصلت الأمور إلى هذا الحد إلا الاستجابة إلى رغباتهم ومن بعدها تم عزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي وزيرا للحربية .

على أية حال ، فإن السبب المباشر لهذه الحادثة كانت بحسب الرأى الشائع رد فعل من الضباط المصريين ضد قادتهم الأتراك الذين لا يريدون ترقيتهم إلى الرتب العالية ، وصداماً بين القومية العربية المصرية والقومية التركية ، في حين أن عثمان رفقى باشا ناظر الجهادية أحد المتسببين الأوائل لتلك الحادثة هو من الشراكسة ، والواقع أن تلك الحادثة كانت قد وقعت نتيجة لقيام الضباط الشراكسة من ذوى الرتب العالية بتحريض المؤيدين لهم من ذوى الرتب الصغيرة على عدم إطاعة ضباطهم المصريين من ذوى الرتب العالية .

ج - تطورات أحداث الثورة .

عمدت وزارة رياض باشا على الكيد للضباط وعقابهم ، وعلى أثر غضب مجموعة من الجيش لمقتل أحد أفرادهم فى حادثة على يد أحد الأجانب بالإسكندرية صدر أمر بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ، فحوكموا وصدرت عليهم أحكام بالغة القسوة ، الأمر الذى دفع عبد العال بك حلمي إلى كتابة تقرير إلى وزير الحربية محمود سامى البارودي يشكو فيه من قسوة الحكم ، وذكر الدسائس التي لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم في هذه الحادثة وغيرها من الحوادث . لذلك استغلوا رفع وزير الحربية البارودي هذا التقرير إلى الخديوي ، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على مقامه ، وغضب على البارودي ، وعزم على إقصاءه من وزارة الحربية ، حيث أكد الخديوي أن بقاء البارودي في الوزارة هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل إلى إعادة النظام إلا بعزله ، فلم ير البارودي بدا من أن يقدم استقالته فقبلت في الحال .

وقد اتفقت كلمة قادة الحركة الوطنية على إقامة مظاهرة عسكرية أمام سراي عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١م يشترك فيها الجيش تدعمه جموع الشعب وذلك لعرض مطالب الشعب على الخديوي توفيق، وكانت مطالب البلاد تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها، وقبل المظاهرة أخطر عرابي وزير الحربية وقناصل الدول الأوروبية بمكانها وموعدها، وعبثا حاول الخديوي أن يحبط مسعى الوطنيين

باجتذاب بعض فرق الجيش إليه، ولكن محاولاته باءت بالفشل، بل انضم حرسه الخاص إلى الجيش في موقفه المعارض .

وفي ٩ سبتمبر ١٨٨١م تحركت وحدات الجيش المختلفة ووصلت إلى ميدان عابدين في تمام الساعة الرابعة عصرا وتلاقت الوحدات وبلغت القوة أربعة آلاف جندي ومعهم أسلحتهم ، وتجمع ورائهم الآلاف من أهل القاهرة ، كما انضم إليهم الحرس الخاص بالخديوي ووقف أحمد عرابي ومن خلفه الآلاف من سكان القاهرة ، ومعه رفاقه العسكريين متوسطا ساحة القصر وفي مقابلته وقف الخديوي توفيق متسائلا عن سبب مجىء عرابى للقصر ، فأجابه عرابي : جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة . فقال الخديوي : وما هي هذه الطلبات ؟ فأجابه عرابي : هي عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية ، فرد عليه الخديوي " كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا ". فرد عليه عرابي قائلا " لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا أو عقار فوالله الذي لا إله إلا هو لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم " ، غير أن الخديوى استجاب لمطالب الأمة ، وعزل رياض باشا من رئاسة الوزارة ، وعهد إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة ، وكان رجلا كريمًا مشهودًا له بالوطنية والاستقامة ، فألف وزارته في ١٤ سبتمبر ١٨٨١م ، وكان محمود سامى البارودى وزيرا للحربية بها ، وقد سعى لوضع دستور للبلاد ، وبالفعل نجح في الانتهاء من وضعه ، وعرضه على مجلس النواب لمناقشته والذي أقر معظم مواده .

وفي عقب تولى شريف باشا رئاسة الوزارة عمل على إقامة الحياة النيابية في مصر، إذ أنه كان مقتنعا قبل قيام الثورة بضرورة إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة فى البلاد ، وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١م أصدر الخديوي مرسوما بإجراء الانتخابات ، وفعلا افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م وانشغل شريف منذ إجراء الانتخابات في إعداد دستور للبلاد لعرضه على مجلس النواب وفي ٢ يناير ١٨٨٢م عرض شريف الدستور على المجلس ، حيث تضمن مبدأ مسئولية الوزارة أمام

مجلس النواب ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والضرائب ، ومن ناحية أخرى ، حرم دستور شريف باشا مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي ذلك إلى تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون مصر ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا ومجلس النواب ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها .

أمام ذلك ، أرادت بريطانيا وفرنسا تعضيد مركز الخديوي من الحركة الوطنية فأرسلتا في ٧ يناير ١٨٨٢م المذكرة المشتركة الأولى ، والتي أيدتا فيها رغبتهما الصريحة في حل مجلس النواب وتأييدهما التام لموقف الخديوي ومساندته في موقفه من الحركة الوطنية ، وإزاء توتر الموقف ، أسرع العسكريون إلى امتلاك زمام المبادرة بعد أن أجبر شريف باشا على الاستقالة بأن تولى محمود سامي البارودي رئاسة الوزارة مع إسناد نظارة الجهادية " الدفاع " إلى أحمد عرابي ، وما أن وليت الوزارة الحكم حتى أسرعت بإصدار الدستور الذي نص فى أحدى مواده على مبدأ مسئولية الوزراء أمام مجلس النواب ، وكذلك نص على حق هذا المجلس في مناقشة الميزانية وإقرارها .

وقد حققت وزارة البارودي أمال الشعب وصدر الدستور ليكون أول دستور يحكم مصر ، وقررت إلغاء الكرباج الذي كان يلهب ظهور الفلاحين، فتحرر المواطن المصري وفرح أهل مصر جميعا ، وبدأت الديمقراطية لكن الخديوي توفيق وانجلترا وفرنسا حاربوا الوزارة ، وكثرة الدسائس وحاولت فرقة من الشراكسة اغتيال عرابي ، وذلك بسبب قيام أحمد عرابى بالإصلاحات في الجيش المصري حيث انه اقتصر على ترقية المصريين بعد أن كان عثمان رفقى قد اقتصر فى الترقيات على الشراكسة والاتراك ، فأراد أحمد عرابى ازالة الفوارق فغضب الراكسة والاتراك واتفقو على مؤامرة اغتيال عرابى ، وقد تم كشف مؤامرة الضباط الشراكسة ، وتم تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، فقضت بتجريدهم من رتبهم ونفيهم إلى أقاصي السودان، ولمّا رفع البارودي الحكم إلى الخديوي توفيق للتصديق عليه رفض بتحريض من قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فغضب البارودي وعرض الأمر على مجلس النظار ، فقرر أنه ليس

من حق الخديوي أن يرفض قرار المحكمة العسكرية العليا وفقًا للدستور ، ثم عرضت الوزارة الأمر على مجلس النواب ، فاجتمع أعضاؤه في منزل البارودي ، وأعلنوا تضامنهم مع الوزارة ، وضرورة خلع الخديوي ومحاكمته إذا استمر على دسائسه.

وفي ١٥ مايو ١٨٨٢م قابل الخديوي توفيق سلطان باشا رئيس مجلس النواب ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديوي بقاء الوزارة حلا للإشكال وبعد طول عناء وافق الخديوي على طلب أغلبية النواب وسوي الخلاف مؤقتا . وفي نفس الوقت ، استفاضت الأنباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديوي عن اعتزام انجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الإسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان على إثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديوي توفيق والوزارة ودعوة مجلس النواب إلى اجتماع بدون أمره إذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعي التدخل فى هذا الوقت ، انتهزت إنجلترا وفرنسا هذا الخلاف ، وحشدتا أسطوليهما في الإسكندرية ، منذرتين بحماية الأجانب ، وقدم قنصلاهما المذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو ١٨٨٢م إلى الإسكندرية ومطالبتهم بالاتى : إسقاط وزارة البارودى ونفى أحمد عرابى إلى الخارج ، وإبعاد على فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف . وقد قابلت وزارة البارودي هذه المطالب بالرفض في الوقت الذي قبلها الخديوي توفيق ، ولم يكن أمام البارودي سوى الاستقالة ، وعجز الخديوي توفيق عن إقامة وزارة جديدة بالبلاد ، فذهب وفد من أعضاء المجلس النيابى إلى الخديوي توفيق يتوسلونه حتى رضي بعد إلحاح شديد بإعادة أحمد عرابي وزيرا للحربية ، خاصة بعد أن رأى التفاف الشعب حول عرابى ، فبقي عرابى في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية ، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه ، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد ، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا بعد حدوث مذبحة الإسكندرية في يونيو ١٨٨٢م ، وكان سببها قيام مكاري (مرافق لحمار نقل) من مالطة من رعايا بريطانيا بقتل أحد المصريين ، فشب نزاع تطور إلى قتال سقط خلاله العشرات من الطرفين قتلى وجرحى . وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها إسماعيل راغب وشغل عرابي فيها نظارة الجهادية ، وقامت الوزارة

بتهدئة النفوس ، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية ، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة ، ومعاقبة المسئولين عنها .

وبعد أن ظلت البلاد بلا وزارة منذ استقالة وزارة محمود سامى البارودي في ٢٦ مايو ١٨٨٢م اضطر الخديوي توفيق إلى تأليف حكومة جديدة برئاسة راغب باشا الذي لم يعرف عنه الولاء للخديوي ، وتألفت هذه الوزارة بالفعل في ٢٠ يونيو من نفس العام وظل فيها أحمد عرابي وزيرا للحربية والبحرية ، غير أن هذا لم يكن ليرضى بريطانيا لأن استقرار الأوضاع في مصر لن يعطي لها المبررات الكافية للأحتلال العسكري لمصر .

ثانيا : الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م .

كانت حالة البلاد تزداد سوءا في هذا الوقت ، ففي يونيه عام ١٨٨٢م اتخذت بريطانيا من الاشتباكات بين الأهالي والأوربيين بالإسكندرية ذريعة لتبرر هجومها على مصر ، وفجأة سافر الخديوي توفيق للإسكندرية في ١٣ يونيو من نفس العام بحجة الاصطياف ، وفي الحقيقة كان يرغب في حماية الأساطيل الفرنسية الإنجليزية وانتشرت الشائعات فأصدر أحمد عرابي بيانا يناشد فيه الناس الاطمئنان والهدوء . وفي ٢٣ يونيو انعقد بالآستانة مؤتمرا يضم سفراء الدول العظمى الست : انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا لبحث المسألة المصرية . وقد رفضت تركيا الفكرة ، وصدر ميثاقا عن المؤتمر عرف بميثاق النزاهة وقد جاء فيه : " تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبها على هذا القرار، بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية ، لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى " ، وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعا ، غير أن انجلترا كانت تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الأستانة لأجل احتلال مصر .

أ - احتلال الإسكندرية .

أوعزت القيادة البريطانية إلى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني الراسى قبالة الشواطئ المصرية أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لإثارة الحرب عليها ،

وفي أول يوليو ١٨٨٢م أرسل الأميرال سيمور إلى مجلس الإمبراطورية البريطانية يخبرها أنه اكتشف بعض الترميمات التى قام بها مصريون في حصون الإسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه بعدها طلبت إنجلترا بوقف إصلاح بعض الحصون ، ولما توقفت الإصلاحات هددت إنجلترا مرة ثانية بأنها ستوقف أي عمل بالقوة المسلحة رغم أن الحصون في أراضي مصر ، وظلت إنجلترا تبالغ في موضوع التحصينات وتهدد بضربها حتى جاء يوم ٩ يوليو ١٨٨٢م عندما طلب رئيس الحملة البحرية الإنجليزية من السلطات المصرية ضرورة تسليم هذه الحصون للبحرية الإنجليزية بقصد تجريدها من السلاح . وفي الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢م أعطى الأدميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البوارج الانجليزية مدافعها تجاه حصون الإسكندرية فى يوم ١٢ يوليو ولم تسكت مدافع الأسطول إلا بعد أن دكت حصون الإسكندرية ، وقد قاومت الإسكندرية قدر طاقتها ، ولكن هذه المقاومة لم تستمر ، فبعد استبسال الجنود المصريين وأحمد عرابي وزملائه في طوابي الإسكندرية تمكن الإنجليز من النزول إلى المدينة .

وفي هذه اللحظة الحرجة توجه الخديوي توفيق إلى مدينة الأسكندرية حيث انضم إلى جانب الأعداء ، بل وقام بعزل أحمد عرابي من وزارة الحربية ، وأعلن ذلك بإصداره منشورا علق بشوارع الإسكندرية ، ولكن أحمد عرابي لم يمتثل لهذا الأمر ، كما أنه قام بتشكيل مجلس عرفي من العلماء والأعيان ، والذى اجتمع وتباحث فى ما قام به الخديوى ، ومن ثم أصدر فتوى اعتبر بها الخديوي توفيق خارجا عن الدين لأنه لجأ إلى الأعداء وتعاون معهم ، كما تقرر من خلال هذا المجلس أيضا عدم قبول عزل أحمد عرابي من وزارة الحربية والبحرية وهو القرار الذى اتخذه الخديوى توفيق من قبل . ومن جانب آخر ، كانت البلاد في ذلك الوقت قد بدأت استعدادها لأجل صد التدخل البريطاني .

ب - معركة كفر الدوار الأولى والثانية .

كان زعماء الثورة العرابية يعتقدون أن الإنجليز لن يتخذوا قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية وذلك احتراما لحيدة القناة من وجهة النظر الدولية ، وفي

المقابل كانت الخطة الأساسية للحملة الإنجليزية هي غزو مصر من الشرق ، وكان ذلك يقتضي اقتحام قناة السويس واتخاذ الإسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة . لذلك وجه عرابي كل عنايته إلى تحصين مواقعه في الميدان الغربي ، وأهمل الميدان الشرقي إهمالا تاما مما كان السبب الأكبر في الهزيمة ، فتحركت القوات الإنجليزية بقيادة الجنرال ولسلى يوم السبت ٥ أغسطس ١٨٨٢م لأجل التقدم من جهة الرمل وهي منطقة بغرب مصر .

ولم تدم معركة الرمل (كفر الدوار الأولى) طويلا حتى انتهت بانتصار العرابيين وتقهقر الإنجليز إلى أبواب الإسكندرية . ثم استمرت المناوشات بين العرابيين والإنجليز ، وفي ١٧ أغسطس ١٨٨٢م قام الإنجليز بهجوم ذي ثلاث شعب على مقدمة الجيش المصري : تقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديدية من القباري ، والثاني من طريق كوبري المحمودية ، والجناح الأيسر من طريق الرمل ، وتقابل الجيشان بالسلاح الأبيض ست ساعات فى منطقة غرب خورشيد ، وانتهت المعركة بارتداد الإنجليز . وفي يوم ١٩ أغسطس ١٨٨٢م بدأت معركة كفر الدوار الثانية والتى استمرت فترة طويلة وانتصر فيها المصريون للمرة الثانية ، حيث كان الأهالي يمدون الجيش بالأموال والرجال بسخاء عظيم حتى يمكن أن يقال أن الحرب المصرية التي قادها أحمد عرابي والتي استمرت شهرين في الميدان الحربي ضد الحملة لم تكلف الخزانة المصرية قرشا واحدا بل دفع نفقاتها الأهالي مما يدل على أن ثورة المصريين لم تكن مصطنعة بل صادرة من أعماق قلوب مملوءة بالوطنية .

ج - معركة التل الكبير واحتلال البلاد .

أمام ذلك ، أيقن الإنجليز أنهم سيفشلون في هزيمة عرابي وقواته في كفر الدوار، فعمدوا إلى الخديعة والمؤامرات من خلال جبهتين : الأولى العمل والتحول العسكري بسرعة عن طريق قناة السويس والثاني البدء برشوة بعض كبار رجال الجيش وبعض البدو ومشايخ البدو في المنطقة لضرب وطعن أحمد عرابي والجيش المصري من الخلف ، فقد أدرك الإنجليز أن الميدان الغربي صعب عليهم اختراقه فتحولت أنظارهم إلى الميدان الشرقي ، ولكن السيد فرديناند دليسبس وهو رئيس

شركة قناة السويس طمأن عرابى بأن الإنجليز لن ينتهكوا سيادة القناة ، ولهذا لم يضع عرابي ثقله من الناحية العسكرية في هذا الميدان . ومن جانب آخر ، أصابت الجيش المصري ضربات قوية أثرت في معنوياته ألا وهى أسر اللواء محمود فهمي ، وبينما كان عرابي يوالى استعداده تلقى ضربة قاصمة له وكان لها مفعول قوي بين أفراد الجيش المصري والشعب وكان ذلك منشور العصيان الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني خليفة المسلمين والذي أعلن فيه قرار عصيان عرابي ، وفي الوقت الذي كان يجب أن يتكاتف الجميع أطل أعوان الخيانة رؤوسهم من أوكارهم وعلى رأسهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب .

وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٢م أرسلت حملة بحرية إنجليزية إلى بورسعيد تتكون من ثلاثين ألف جندي ، استطاع الأنجليز خلالها احتلال مدينة بورسعيد واقتحموا قناة السويس ، وبسرعة احتلت إنجلترا الإسماعيلية في اليوم التالي ، رغم مقاومة المصريين لهم ، وبعدها أنزلت إنجلترا جنودها وعتادها لبداية الزحف للقاهرة ، وانتهى الموقف بهزيمة المصريين في معركتي القصاصين الأولى في ٢٨ أغسطس والقصاصين الثانية في ٩ سبتمبر ١٨٨٢م والتى كان بطلها راشد باشا حسني المعروف بأبي شنب فضة ، بعدها كانت معركة التل الكبير في ١٣ سبتمبر١٨٨٢م والتى هزم فيها جيش عرابى ، ومن ثم أصبح الطريق مفتوحا لوصول الأنجليز إلى القاهرة . حيث كان صباح يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٨٨٢م يوما من أيام القاهرة الحزينة ، يوم أن دخلها الإنجليز بعد هزيمة جيش الثورة في موقعة التل الكبير ، وهي هزيمة لعبت فيها الخيانة دورها في تمكين الإنجليز من الحصول على انتصار سهل ، وقبل دخول الإنجليز العاصمة قضوا الليل بثكنات العباسية . وبعد دخول الإنجليز للقاهرة عاد الخديوى وبدأ فى إصدار قرارات كان منها إلغاء الجيش المصري جملة بحجة أنه انضم إلى العصاة ويقصد عرابي وصحبه ، وكان هذا توطئة لمحاكمة عرابى وقواده وضباطه إلا من انحاز أثناء الحرب للخديوي توفيق ، حيث سلم عرابي نفسه أسيرا للقوات الإنجليزية مع زملائه ، ودخل الخديوي توفيق العاصمة وسط جنود الاحتلال .

د- محاكمة العرابيين .

فى ٣ ديسمبر ١٨٨٢م أصدرت المحكمة العسكرية في حكمها على أحمد عرابي بالإعدام ، وفي ٧ ديسمبر أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالإعدام على : طلبه باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمي أبو حشيش ، ومحمود سامي البارودي وعلي فهمي باشا الديب ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديوي توفيق بتعديل الأحكام إلى النفي المؤبد من الأقطار المصرية وملحقاتها ، وفي ١٠ ديسمبر ١٨٨٢م حوكم محمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا ، فحكم عليهما بالإعدام ، مع تعديل الحكم إلى النفي ، وفي ١٤ ديسمبر من نفس العام أصدر الخديوي توفيق أمرا بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وفي ٢١ ديسمبر صدر أمر أخر بتجريد الزعماء السبعة من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها . وقد اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة سيلان بالهند منفى للزعماء السبعة ، وبذلك انتهت الثورة العرابية وتم احتلال البلاد من قبل بريطانيا لتبدأ مرحلة جديدة من عمر مصر .

ثالثا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .

عقب الاحتلال بدأت فى مصر حركة وطنية ضد الوجود البريطانى فى البلاد والتى بدأها عبدالله النديم خطيب الثورة العرابية الذى استطاع أن يختفي لمدة تسع سنوات ، وما أن وجد النديم الظروف تسمح بالعمل العلني حتى خرج من مخبأه واستأنف كفاحه ضد الاستعمار ، حيث نجح عبد الله النديم في إصدار مجلة الأستاذ في ٢٣ أغسطس ١٨٩٢م ونجحت تلك المجلة في فضح ممارسات الاحتلال على مستوى الاقتصاد والتعليم ودعت إلى مقاومة الاحتلال وعمل على تشكيل جيل جديد لحمل راية الكفاح غير أن سلطات الاحتلال لم تطق صبرا على نشاط النديم وحملاته الصحفية فقررت إغلاق جريدة الأستاذ في ١٣ يونيه ١٨٩٣م ، وتم القبض على عبد الله النديم ، وتم نفيه خارج البلاد .

انتقلت راية الكفاح الوطني بإيقاف مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣م ونفي عبد الله النديم خارج مصر إلى لطيف باشا سليم أحد الثوريين القدامى وقائد انتفاضة

١٨٧٩م ، وقد شكل هذا الرجل خلية ثورية معارضة تضم الصحفي والخطيب والقاضي والضابط ، وأنضم إلى هذه الهيئة المعارضة مصطفى كامل في أغسطس ١٨٩٣م ، وكان مصطفى كامل قد تعرف من خلال لطيف باشا سليم على عبد الله النديم قبل نفيه ، ومنه تعلم دروس الثورة وأساليبها وفهم حقائق الثورة العرابية وأسباب فشلها . ومنذ ذلك الوقت بدأ مصطفى كامل نشاطه السياسي والكفاحي ، وقد ربطت العلاقة بين مصطفى كامل والخديو عباس حلمى فى مقاومة الاحتلال الأنجليزى ، فقد اصطدم الخديو في بداية توليه الحكم باللورد كرومر المعتمد البريطاني بمصر . وكان لتعاون مصطفى كامل مع الخديو عباس أسبابه أيضاً من وجهة نظر مصطفى كامل ، حيث كانت الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت أضعف من أن تقف بمفردها في المعركة .

على أية حال ، فإن مصطفى كامل ظل فى مقاومته للاحتلال مستغلا فى ذلك ما كان يرتكبه الأنجليز تجاه المصريين ، ومن ذلك ماوقع فى دنشواى عام ١٩٠٦م فيما يعرف بحادثة دنشواى ، حين خرج بعض الضباط الإنجليز في رحلة لهم لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي بالمنوفية ، حيث أصابت طلقات الضباط إحدى السيدات وأشعلت النار بأحد أجران القمح ، فاستاء أهالي دنشواي وطاردوا الجنود فمات أحدهم بضربة شمس وحاول أحد الأهالي أن يقدم له جرعة ماء قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة فما كان من باقي الجنود الذين أتوا إلى مكان زميلهم إلا أن قتلوا هذا الفلاح ، وبعدها قامت السلطات البريطانية بالقبض على من اتهمتهم بأنهم السبب وراء ذلك وأجرت لهم محاكمة أعدم على أثرها أربعة من الفلاحين . وفي ظل هذه الأحداث كان مصطفى كامل في أوروبا فلما وصلته أنباء المحاكمة الظالمة التي حدثت في مصر ثارت نفسه وأعلن في الصحف حربا على الإنجليز وسياستهم في مصر . وفي عام ١٩٠٧م دخل المصريون في نمط جديد من الحياة السياسية والمشاركة في العمل الوطني بوجود الحياة الحزبية أو العمل الحزبي ، ويمكن القول بأكثر دقة إن نمو الحركة الوطنية المصرية عمل علي حتمية وجود الحياة الحزبية في مصر وضرورة العمل الحزبي من خلال أحزاب منظمة . ومن ثم ، كان أول حزب

سياسي في مصر هو الحزب الوطني الذي تأسس في يوم ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧م علي يد الزعيم مصطفي كامل بعد أن تحولت جريدة اللواء إلي حزب هو الحزب الوطني في يوم ٢٢ أكتوبر عام١٩٠٧م وكان حزب الأغلبية الساحقة من الشعب ، وظهر حزب الأمة أول ما ظهر في شكل صحيفة سياسية باسم الجريدة صدرت في ٩ مارس عام١٩٠٧ م ، كما تحولت جريدة المؤيد إلي حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية في يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٠٧م .

على أية حال ، مات مصطفى كامل في يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨م ، بينما ظلت الحركة الوطنية قائمة من بعده بعد أن أشعل جذوتها ، وظلت كلماته الخالدة أيضا ليرددها المصريون من بعده ، ومن أشهر كلماته التى كان يرددها : " بلادي بلادى لك حبى وفؤادى لك حياتى ووجودى ، لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبى وجنانى ، فأنت الحياة ولا حياة إلا بك يامصر" وقال أيضا : " لو لم أكن مصريا لودت أن أكون مصريا " .

انتقلت راية الكفاح الوطنى بعد ذلك إلى محمد فريد بك وهو ابن أحمد فريد باشا ، والذى ولد في القاهرة عام ١٨٦٨م وقد كان مُرافقاً لمُصطفى كامل وسافر معه إلى العديد من البُلدان وشغَل منصب رئيس الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل ، ومن هنا بدأ عمله النضالي يظهر بشكل أكبر فقد استغل خبرته في القانون ليُدافع عن بلاده ضد المستعمرين . ودعا لعمل دستور يحفظ لأهل مصر حقهم ، وعمل على إنشاء مدارس لتعليم الأميين من كبار السن ولسائر فئات المجتمع المصرى وخاصةً الفقراء حتى يستطيعوا فهم ما يحدث في بلدهم ، ويصبحوا بذلك قادرين على المطالبة بحقوقهم المشروعة . كما دعا الناس للقيام بمظاهرات تُناهض الاستعمار ، وعلى الرغم من أنّ المستعمرين الإنجليز حاولوا التصدي لأفكار محمد فريد وأتباعه ، إلا أن هذا لم يُثنه عن التراجع عن أفكاره ، ورغم أن المستعمرين نجحوا فى إبعاده عن مصر إلا أنه ظل يُناضل مُتمسكاً بأفكاره حتى وفاته في برلين بألمانيا .

هكذا فشلت الثورة العرابية ، والتى خرج قائدها أحمد عرابى مطالبا بحقوق المصريين بعد أن تدخلت القوى الخارجية ضد الثورة ، فضلا عن الخيانات التى تعرضت لها الثورة ، والنتيجة إتاحت الفرصة للعدو المتربص وهو بريطانيا لتنفيذ مخططه باحتلال البلاد فى العام ١٨٨٢م ، ومن ثم يبدأ الشعب المصرى عقب الاحتلال حركة وطنية ضد الوجود البريطانى فى البلاد والتى بدأها عبدالله النديم خطيب الثورة العرابية ، ثم جاء من بعده مصطفى كامل ومحمد فريد لقيادة هذه الحركة ، والتى كانت المشعل الذى أنار الطريق للشعب المصرى للقيام بثورته فى العام ١٩١٩م .

الفصل الخامس

ثورة عام ١٩١٩م وتداعياتها

أولا : الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .

ثانيا : ثورة عام ١٩١٩م والاستقلال الشكلي .

لم يخضع المصريون للاحتلال البريطانى خاصة بعد التعرف على مساوئ الاحتلال ، لذلك خرج زعماء من الشعب المصرى لقيادة الحركة الوطنية فظهر مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ، وكذلك تكونت أحزاب كالحزب الوطنى وحزب الأمة ، وجرت محاولات للحصول على الحقوق الوطنية وقد عضد من هذه الحركة الوطنية الرعاية التى لاقتها هذه الحركة من الخديوى عباس حلمى الثانى ، فضلا عن المساوئ التى ارتكبها الاحتلال وبدت ظاهرة للعيان كحادثة دنشواى عام ١٩٠٦م ، كل هذا جعل الثورة ضرورية فى البلاد .

أولا : الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .

عند بداية الحرب العالمية الأولى فى يوليو ١٩١٤م أعلنت مصر الحياد غير أن مشاركة الدولة العثمانية فى الحرب دفع بريطانيا إلى إتباع سياسة جديدة فى مصر ، فقد خشيت من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبت السيادة على مصر ، لذلك وجدت سلطة الاحتلال مخرجا فى جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود الجيوش البريطانية بمصر يعرضها للغزو من جيوش الدولة العثمانية وعلى ذلك أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال مكسويل ، كما أعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف ووضع قانون فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع التجمهر ومعاقبة القائمين بأي أعمال عدائية ضد بريطانيا ، كما قامت بتأجيل انعقاد جلسات الجمعية التشريعية ، ثم أقدمت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤م على إعلان فرض الحماية البريطانية على مصر ، وفى ١٩ ديسمبر تم خلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولية الأمير حسين كامل الحكم تحت لقب سلطان مصر ، وأنهت بذلك الروابط بين السلطة الحاكمة فى مصر والدولة العثمانية كما أنهت استقلال مصر .

عقب ذلك ، مضت السلطة فى إدارة البلاد طبقا لما صدر من قرارات ، وعينت الحكومة البريطانية ريجنالد ونجت مندوبا ساميا لمصر في نوفمبر ١٩١٦م بدلا من مكماهون ، وأقدمت السلطة على اضطهاد الحزب الوطني ومطاردة أعضائه ومناصريه واعتقل الكثير منهم واتخذت القوات البريطانية من مصر قاعدة حربية

لحلفائها بالشرق الأوسط فكانت قاعدة لحملاتها على العراق وسوريا وشبه الجزيرة العربية ، وأخذت القوات البريطانية تجمع مئات الآلاف من العمال والفلاحين بالإكراه لإرسالهم في مختلف حملاتها للعمل مع الجيش البريطاني فيما سمي بفرقة العمل المصرية وقد مات منهم الكثيرين ، وقد تزايد سخط الشعب على نظام الحماية وعلى السلطان حسين كامل لقبوله العرش في ظل الحماية البريطانية فاعتدي عليه مرتين ، وعندما توفي السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر ١٩١٧م كانت قد عرضت السلطنة على نجله كمال الدين حسين لكنه تنحى عن ذلك وارتقى السلطان فؤاد الأول العرش ، وكانت مصر قد صرفت من خزائنها لمصلحة بريطانيا منذ بداية الحرب ٣.٥ مليون جنيه إسترليني ، كما وضعت كل موارد مصر المالية في خدمة الإنجليز وسمح لهم باستخدام كافة المرافق المصرية .

ثانيا : ثورة عام ١٩١٩م والاستقلال الشكلي .

انتهت الحرب الالمية الأولى في ١١ نوفمبر ١٩١٨م بهزيمة ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية وانتصار قوات الحلفاء ، ومع نهاية الحرب تبلورت الحركة الوطنية فى مصر حول فكرتين أساسيتين هما : إنهاء الاحتلال البريطاني الذى حل بالبلاد المصرية منذ عام ١٨٨٢م ، وإعلان مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، لذلك كانت الثورة أمرا ضروريا لنيل هذه المطالب .

أ - أسباب الثورة .

تجمعت الأسباب للقيام بالثورة فى البلاد ، فقد ساءت الأوضاع الاقتصادية ، وصار مألوفا فى الريف أن تصادَر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة في تكاليف الحرب ، وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب ، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبات الحرب وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار السائدة . وفي الوقت نفسه شهدت هذه الفترة ارتفاعا للأسعار بشكل ملحوظ ، بما فيها أسعار السلع الأساسية ، وارتبط ذلك أيضا بنقص حاد في السلع الأساسية ، وقد أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكل من

سكان الريف والمدن ، كما استاء كبار الملاك بسبب تدخل السلطات في نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح . ومن جانب آخر ، كان إعلان الحماية وما تبعه من قرارات قد أدى إلى تبرم المصريين من الاحتلال وقد ساهمت حركة الصحافة والأدب فى تنبيه الرأى العام المصرى تجاه ما تقوم به سلطة الاحتلال فى البلاد ، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية على مصر وطلب الاستقلال .

ب - أحداث الثورة .

جاء السبب المباشر للثورة عندما أتفق كل من حسين رشدي رئيس الوزراء وسعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وعبد العزيز فهمي وعلي شعرواي على أن يقوم الثلاثة الأخيرين بزيارة المندوب السامي البريطاني " ريجنالد ونجت " للحديث معه في أمر السفر للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس لعرض القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال ، حيث كانوا قد جمعوا توكيلات من الشعب المصرى للحديث باسمه فى هذا المطلب ، وبالفعل تم ذلك في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م ، وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب رفض " ونجت " قبول سفر الوفد المصري إلى مؤتمر الصلح ، بينما استمرت اجتماعات أعضاء الوفد مطالبين بإلغاء الحماية والاستقلال ، وإزاء تعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك ، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زعلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي ، ورحّلتهم إلى مالطة في الثامن من مارس عام ١٩١٩م ، وكان ذلك إيذانا بقيام الثورة التي اجتاحت جميع أنحاء البلاد .

ففي اليوم التالي لاعتقالهم ، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظاهرات وفي غضون يومين امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبة بما فيهم طلبة الأزهر ، وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن ، ففي القاهرة قام عمال الترام بإضراب وتم شل حركة الترام ، تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية ، ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب ، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية التي أخذها عنهم

الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة . وأضرب سائقوا التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك ، تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية . ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال ، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة ، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام .

وفي الوجه البحرى قامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في القرى والمدن ، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن . ففي منيا القمح أغار الفلاحون من القرى المجاورة على مركز الشرطة وأطلقوا سراح المعتقلين ، وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهم الإهانات ، وفي طنطا بدأت في ١٢ مارس ١٩١٩ وكذلك في بركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتي من مراكز محافظة الغربية ، ومن الأمور الجديرة بالفخر والاحترام ، أن زفتي أعلنت استقلالها ، وأنزلت العلم الذي كان مرفوعا على مركز الشرطة ، ورفعت علما آخر وطنيا بدلاً منه وتم تشكيل لجنة وطنية برئاسة يوسف أحمد الجندي لإدارة جمهورية زفتى وقامت تلك الإدارة بتحصيل العوائد ورسوم الأسواق وأخذت تنفق ما حصلته في تحسين أحوال مركز زفتى ، فتم ردم المستنقعات وأصلحت الشوارع كما أصدرت صحيفة . أما في الوجه القبلي فكانت الثورة اشد من الوجه البحري إذ طبعت في الجملة بطابع العنف ، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحري والوجه القبلى ، ففي الفيوم هاجم البدو القوات البريطاينة وقوات الشرطة ، وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السلاح ولم يفلح قصف المدينة بطائراتين في إجبارهم على التراجع ، أما في قرية دير مواس محافظة المنيا فقد هاجم الفلاحون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجانبين .

وعلي الجانب الأخر ، كان رد فعل القوات البريطانية من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريين في التاريخ الحديث ، فمنذ الأيام الأولى كانت القوات البريطانية

هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة . وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك ، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها ، وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة ، ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح ، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية ، ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين وغيرها من القرى ، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين .

وبعد أقل من شهر من اندلاع الثورة ، حاولت السلطات الإنجليزية تهدئة تلك الثورة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه ، فتم الإفراج عنهم يوم ٧ أبريل ١٩١٩م وسمح لهم بالذهاب إلى مؤتمر الصلح بباريس ، ووصل الوفد إلى باريس يوم ١٩ أبريل ١٩١٩م وطلب مقابلة الرئيس الأمريكي ويلسون الذي كان قد أصدر تصريحات بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا أن الرئيس الأمريكي نفسه أعلن في نفس يوم المقابلة ٢٣ أبريل ١٩١٩م اعترافه بالحماية البريطانية على مصر ، ثم اعترفت ألمانيا أيضا بتلك الحماية في ٧ مايو ١٩١٩م ولم يجد الوفد المصري من يفاوضه فذهب إلى الهيئات النيابية والصحف والرأي العام الإنجليزي ولكن دون جدوى وفي حين اتخذ الوفد المصري طريق التفاوض تجاه القضية ، فإن الشعب المصري أستمر في ثورته وشهدت تلك الفترة العديد من المظاهرات والإضرابات وأعمال العنف .

ج - المفاوضات المصرية البريطانية عام ١٩٢٠ - ١٩٢١م .

رأت الحكومة البريطانية التخفيف من حدة الثورة فأقرت فى الأول من أبريل ١٩١٩م ، إرسال لجنة تحقيق فى أسباب الأحداث بمصر برئاسة اللورد ملنر إلى مصر ، غير أن اللجنة تأخر ذهابها إلى مصر حتى ٧ ديسمبر ١٩١٩ م ، على أية حال ، فإن الشعب الثائر كان يرفض دائما أسلوب التفاوض ، ويصر على الثورة

والرفض ، فبرغم استمرار المفاوضات بين الوفد والإنجليز ، ومجيء لجنة ملنر إلى مصر للتفاوض ، استمر الطلاب في الإضراب ، وحدثت مظاهرات في كل مكان في شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩١٩م ، كما أضرب المحامون والطلاب والموظفون احتجاجا على لجنة ملنر بدءا من يوم ١٧ ديسمبر ، واندلعت المظاهرات في القاهرة والأقاليم احتجاجا على لجنة ملنر ، وبالتالي فشلت اللجنة .

لذلك تم استدعاء الوفد المصرى إلى لندن لأجل التباحث مع اللورد ملنر وبالفعل ذهب الوفد المصري إلى لندن بقيادة سعد زغلول في يونيه ١٩٢٠م لأجل التفاوض ، واستمرت تلك اللقاءات من ٥ يونيه ١٩٢٠حتى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ ، وقد تقدم ملنر بمشروع عماده إبدال الحماية البريطانية على مصر بمعاهدة تحالف بين بريطانيا ومصر ، بينما تقدم الوفد بمشروع اعتمد على إنهاء الحماية واسترداد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ، وانتهى التفاوض إلى صيغة كان من بينها حق بريطانيا في استخدام الموانى والمطارات المصرية ، ووسائل المواصلات المصرية للأغراض الحربية ، وحقها في الوجود العسكري في أماكن محددة من الأراضي المصرية ، وحماية المصالح الأجنبية . وحرمان مصر من إقامة أي علاقات مستقلة مع دول أخرى ، ويلاحظ أن كل صيغ المشروعات أبعدت مسألة السودان ، وأصرت بريطانيا على الإبقاء على معاهدة ١٨٩٩م الخاصة بالسودان ، وقد وقع الخلاف بين الوفد في الرأي حول المشروع وانتهوا إلى عرضه على الأمة لاستطلاع رأيها ، فأبدت شخصيات وهيئات عدة العديد من التحُفظات التي قام بعرض بعضها سعد زغلول على اللورد ملنر ثم انتهى الأمر إلى رفض اللجنة استكمال اللقاءات وإعلانها أن أي تسوية ستكون من خلال الحكومتين البريطانية والمصرية ، وانتهت هذه الجولة من المفاوضات بالفشل .

على أية حال ، كان قد تم تكليف عدلي يكن بتشكيل حكومة أيدها سعد زغلول في البداية قبل أن يقع الخلاف بينهما فيما بعد بسبب الخلاف على رئاسة وفد المفاوضات التالية مع بريطانيا ، التي أجريت بين عدلي وكيرزون وزير خارجية بريطانيا في نوفمبر ١٩٢١م . وفى هذه المفاوضات التي تمت مع وفد رسمي يمثل

الحكومة المصرية ويرأسه رئيسها ، قدم كيرزون مشروعا أسوأ من مشروع ملنر ، فرد عدلي يكن على هذا المشروع بمذكرة ختمها بأن هذا المشروع لايؤدى إلي الوصول إلى اتفاق ، وانقطعت المفاوضات وغادر لندن ، وقدم استقالته عقب عودته وقال ضمن تقريره عن المفاوضات للسلطان فؤاد : " أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية إلغاءً صريحا ولكننا وجدنا المشروع الذي تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي ذهبنا للمفاوضة من أجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك " . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م والذى بات الأساس الذي قامت عليه المفاوضات التي جرت بين الجانب البريطاني والجانب المصري للمرة الثالثة .

د - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ونهاية الثورة .

أمام فشل لجنة ملنر وفشل مفاوضات سعد فى لندن واستمرار الثورة ، قامت بريطانيا بإصدار تصريح في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١م أعلنت فيه أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها تدعو إلى التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية على هذا الأساس ، وعلى أثر هذا التصريح تم استقالة وزارة محمد توفيق نسيم باشا فى ١٦ مارس ١٩٢١م ، وتشكيل وزارة عدلي يكن استعدادا للمفاوضات ، كما تم عودة سعد زغلول إلى مصر من باريس للإعداد والتنسيق مع عدلي يكن لإجراء المفاوضات ، إلا أن المد الشعبي مرة أخري حال دون نجاح هذا المسعى ، فقد ضغطت الجماهير على سعد زغلول الذي رفض شروط عدلي يكن ، ولذلك تم اعتقال سعد زغلول للمرة الثانية ونفي إلى جزيرة سيشل واندلعت مظاهرات الاحتجاج في القاهرة والأقاليم ، كما ظهرت الدعوة لمقاطعة البنوك والسفن والشركات والبضائع الإنجليزية .

وقد كان نفى سعد زغلول تمهيد لإعلان ماعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي كان قد نص على : إنهاء الحماية البريطانية على مصر وتكون بذلك مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢٤ نوفمبر ١٩١٤م ، وتضمنت الفقرتان التاسعة والعاشرة على المبادىء التى ستحكم

بها مصر ، والتى كان أهمها إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والدبلوماسى لمصر وإنشاء برلمان يتمتع بحق الرقابة على السياسة والإدارة لحكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع فيها إلى الشعب المصرى وإلى حين إبرام الاتفاقيات بين الطرفين يكون لانجلترا بعض التحفظات ، وهى تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، وحق الدفاع عن مصر ضد أي اعتداءات أو تدخلات خارجية، وحق حماية المصالح الأجنبية بمصر وحماية الأقليات ، والحق في التصرف في السودان . وبتحليل هذه التحفظات نجد أنها لا تعطى مصر استقلال فعليا ، فهي بررت وجود جيش بريطاني فى مصر ، كما حرمت مصر من تكوين جيش مصرى ، وبررت التدخلات البريطانية في شئون مصر ، بالإضافة إلى أنها كانت تعنى فصل مصر عن السودان ، وقد أبلغ اللورد اللنبى هذا التصريح للسلطان فؤاد ، وقد كان هذا التصريح بداية جديدة لمصر فقد فتحت المجال للمصريين لإدارة شؤونهم بأنفسهم من خلال مجلس نيابى ناتج عن دستور يؤسس للحكم الدستورى بالبلاد ، ومع ذلك لم يكن الاستقلال الذى منح لمصر بمقتضى هذا التصريح استقلالا حقيقيا بما فرضته التحفظات من قيود جعلت الاحتلال وسلطته أمرا واقعا فى ظل المؤسسات الحاكمة الوطنية للبلاد.

وهكذا ، انتهت ثورة ١٩١٩م ، والتى بلغ عدد ضحاياها ثلاثة آلاف شهيد ، وألف وستمائة جريح ، وثلاثة آلاف وسبعمائة حكم عليهم بالسجن وإعدام تسعة وأربعون شهيدا وقد أدركت بريطانيا ضرورة تلبية مطالب المصريين ، لتعلن من طرف واحد بعد فشل مفاوضات ملنر تصريح ٢٨ فبراير الذى أعطى البلاد استقلالا شكليا وهو ما أدى إلى بداية مرحلة جديدة فى عهمر البلاد كان أهم معالمها الدستور والحياة النيابية والمفاوضات من أجل نيل الاستقلال الحقيقى .

الفصل السادس

مصر بين ثورتين ١٩٢٢ - ١٩٥٢م

أولا : دستور١٩٢٣م والحكومة البرلمانية الأولى ١٩٢٤م

ثانياً : القضية الوطنية ١٩٢٤ – ١٩٣٠م .

ثانيا : معاهدة ١٩٣٦م وتطورات القضية الوطنية .

نالت مصر استقلالا شكليا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، وبمقتضاه صدر دستور ١٩٢٣م ليتكون على أثره مجلس نيابى وحكومة برلمانية لتمضى البلاد فى ظل أوضاع سياسية قلقة سادها تناحر الأحزاب وتعدد الحكومات وسوء للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تعثر القضية الوطنية الأهم وهى نيل الاستقلال من المحتل .

أولاً - دستور ١٩٢٣م والحكومة البرلمانية الأولى ١٩٢٤م .

أعطى تصريح ٢٨ فبراير للمصريين الحق فى وضع دستور للبلاد ، وقد جاء ذلك فى المذكرة التفسيرية التى قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان أحمد فؤاد رفق تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالاً إسمياً إذ نص البند العاشر من تلك المذكرة التفسيرية على أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه إلى السلطان والشعب المصرى ، مما يعنى - ضمناً - ضرورة قيام حكم نيابى يقترن بقبول تصريح ٢٨ فبراير ، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزامه بإقامة نظام برلمانى دستورى . ولعل هذا يفسر محاولات الملك التملص من إصدار الدستور فيا بعد - دون جدوى - كما يفسر الأسلوب الذى تم به إعداد دستور ١٩٢٣ ، فقد كان أحمد فؤاد - الذى أصبح ملكاً - يسعى لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتقراطية ، مما انعكس على صياغة الدستور ذاته ، فقد اتجه الملك إلى تشكيل لجنة إدارية لوضع الدستور، ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة المصرية .

على أية حال ، انعكست ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التى قادت العمل السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى ، على درجة وعيها الاجتماعى والسياسى ، وكان لذلك أثره على خياراتها عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور ١٩٢٣م ، فجاء تعبيراً عن مصالحها ، ولم يأت تجسيداً لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة ١٩١٩م وعبر عن توازن

سياسى لعبت فيه قوى القصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعية الدور الأكبر ، ومن ثم جاء النظام السياسى الذى أرسى هذا الدستور دعائمه تعبيراً عن هذا التوازن وتأكيداً لاستمراره .

ورغم أن الدستور كان مطلباً وطنياً أساسياً منذ الثورة العرابية ، وكان فى طليعة مطالب "الحزب الوطنى" بزعامة محمد فريد، ولم يرد ذكر الدستور فى مطالب الوفد، وعندما انفجرت ثورة ١٩١٩، كانت الشعارات التى رفعتها الجماهير الثائرة ورددتها فى مظاهراتها هى " الاستقلال التام "، كما أن المقالات التى حفلت بها صحف الثورة لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال، فيما عدا جماعة صغيرة من المثقفين ضمت منصور فهمى، ومحمود عزمى ، وعزيز ميرهم نشرت فى جريدة النظام فى ٨ سبتمبر ١٩١٩ برنامج ما أسمته " الحزب الديمقراطى" تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابيا يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات غير أن هذه الجماعة الصغيرة لم تخلق تياراً عاماً يساند أفكارها وسط هدير الحركة التى كان يقودها الوفد .

وقد تشكلت لجنة وضع الدستور فى ٣ مارس ١٩٢٢م على عهد حكومة عبد الخالق ثروت وبدلاً من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية (لائحة ١٨٨٢م التى وضعت أيام الثورة العرابية) إطاراً مرجعياً لها لجأت إلى بعض الدساتير الأوروبية – وخاصة الدستور البلجيكى – فعكفت على دراساتها ، وصاغت مواد الدستور المصرى على هديها بعد أن طوعت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك ومضمون تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم تولت اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) تعديل المشروع لتوسيع سلطات الملك على حساب الشعب وبدلاً من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل إصداره صدر بأمر ملكى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ على عهد وزارة يحيى إبراهيم ليتخذ صورة المنحة الملكية للشعب ، ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح وقتما شاء ، ورغم ذلك خرج الدستور للنور فى عام ١٩٢٣م ، ووضع موضع التنفيذ ولتعقد بناء عليه انتخابات نيابية يفوز فيها حزب الوفد بالأغلبية فى عام ١٩٢٤م ، ويتولى سعد زغلول تشكيل الحكومة

البرلمانية الأولى فى البلاد ، ولتدخل مصر فى المرحلة الليبرالية والتى تعنى أن الأمة المصرية أصبحت هي مصدر السلطات .

وقد أدت السلطات الكبيرة التى خص الملك نفسه بها فى الدستور إلى إضعاف التجربة النيابية والإضرار بالدستور ، فاتخذ القصر من أحزاب الأقلية أدوات يستند إليها فى حكمه ، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات ، والذى يمثل محور الليبرالية ، فقد استغلت أحزاب الأقلية الثغرات التى تضمنها قانون الانتخابات فى تزوير الانتخابات ، وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم بإجراء الانتخابات للاستفادة من الأوضاع المحلية - العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة- فى ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر ، وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخاب ، فقامت الإدارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكرار للأسماء، وأسماء أشخاص لا وجود لهم وأسماء الموتى ، وكانت الانتخابات تجرى وفق هذه الجداول التى لا تعبر عن المواطنين وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير إرادة الشعب ، هذا فضلاً عن إرهاب الأميين من الناخبين وهم الغالبية الذين كانوا يصوتون شفاهة ، فالويل لمن يعطى صوته لغير أنصار الحكومة أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم وخاصة فى المدن ، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لها بفصلهم قبل الانتخابات لضمان نجاح مرشحى السلطة دون غيرهم .

ثانيا : القضية الوطنية ١٩٢٤- ١٩٣٠م .

مرت القضية الوطنية بتطورات مهمة حيث كانت قضية الاستقلال الكامل للبلاد وقضية السودان معروضتان على طاولة البحث بين الجانب المصرى والجانب البريطانى فترة طويلة لأجل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين ، وبالفعل تعددت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ بدايتها على عهد سعد زغلول فى عام ١٩٢٤م ، والذى أجرى مفاوضات مع رئيس وزراء بريطانيا رامزى ماكدونالد فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤م فيما يعرف بمفاوضات سعد - ماكدونالد ، والتى كانت قد

انتهت بالفشل بعد أن قدم ماكدونالد مشروعا تم رفضه ، حيث انعقدت المفاوضات مرة ثانية على عهد حكومة عبد الخالق ثروت فيما يعرف بمفاوضات عبد الخالق ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧– ١٩٢٨م ، حيث قدم تشمبرلين مشروعا أعاد فيه جوهر ما سبق أن قدمه كيرزون وملنر من مشروعات ، وهو ما يعنى عدم تحقيق تقدم تجاه هذه القضية . وبالفعل فشلت هذه المفاوضات بسبب إصرار انجلترا على التدخل في شئون مصر الداخلية وإبقاء قواتها في منطقة قناة السويس وأعقب ذلك تقدم الحكومة البريطانية بمذكرة في ٤ مارس سنه ١٩٢٨م تستبيح لنفسها التدخل في التشريع الداخلي بمصر بحجة فشل تلك المفاوضات ، كما رفض مجلس الوزراء المصرى هذا المشروع .

وعقب استقالة وزارة عبد الخالق ثروت شكل مصطفى النحاس وزارته الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ ، غير أنها لم تستمر سوى ثلاثة أشهر حيث استقالت فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨م ليشكل محمد محمود حكومته التى عرفت بحكومة اليد القوية ، حيث جرت مفاوضات محمد محمود – هندرسون ١٩٢٩ ليقدم هندرسون مشروعا أكد أيضا على بقاء القوات البريطانية وبقاء السودان منفصلا عن مصر، مما يهدم فكرة الاستقلال الوطني ، فرفض الوفد مناقشة المشروع . وعقب استقالت وزارة محمد محمود شكل الوزارة عدلى يكن فى أكتوبر ١٩٢٩م غير أنها لم تستمر ، ليشكل النحاس باشا الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠م ، حيث قرر مجلسا الشيوخ والنواب تفويض وزارة مصطفى النحاس بالتفاوض مع الحكومة البريطانية ، فتألف وفد برئاسة النحاس باشا وسافر إلى لندن للتفاوض مع هندرسون في مارس ، وفيه بدأت المفاوضات التى عرفت بمفاوضات مصطفى النحاس – هندرسون ١٩٣٠ قبل أن تقطع في ٨ مايو بسبب الخلاف على مسألة السودان .

ثالثا : معاهدة ١٩٣٦م وتطورات القضية الوطنية .

وصلت المفاوضات بين مصر وبريطانيا على عهد حكومة مصطفى النحاس إلى الوصول لاتفاق بين الجانبين ، والذى انتهى إلى عقد اتفاقية عام ١٩٣٦م ، والتى ثبت عدم جدواها فألغاها النحاس نفسه فى عام ١٩٥١م .

أ - معاهدة ١٩٣٦م .

لم تستمر وزارة اسماعيل صدقى طويلا ، إذ تقدم الرجل باستقالتها فى سبتمبر ١٩٣٣م بعد خلاف بينه وبين الملك على تعديلات بالوزارة . وعقب استقالة هذه الوزارة تم تكليف عبد الفتاح يحيى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة والتى شكلها فى سبتمبر ١٩٣٣م ، غير أن هذه الوزارة لم تعمر طويلا ، فبعد خلافات بين رئيسها والمندوب السامى البريطانى حول إبعاد بعض الوزراء من عدمه قدم عبد الفتاح يحيى استقالة وزارته فى نوفمبر ١٩٣٤م تم بعدها تشكيل وزارة توفيق نسيم فى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤م ، والتى على عهدها تم توقيف العمل بدستور ١٩٣٠م وإن كانت عودة دستور ١٩٢٣م قد تأخرت حتى صدر أمر ملكى بعودته فى ديسمبر ١٩٣٥م عقب مظاهرات الطلبة التى ساندها الوفد فيما عرف بثورة عام ١٩٣٥م ، عقب ذلك لم تعمر الوزارة طويلا إذ استقالت فى يناير ١٩٣٦م لتتشكل الوزارة بعدها برئاسة على ماهر والتى استمرت فى الحكم حتى ٩ مايو ١٩٣٦م لتأتى بعدها وزارة مصطفى النحاس بعد أن تولى الملك فاروق العرش فى عام ١٩٣٦م تحت الوصاية عقب وفاة الملك فؤاد ، فقد شكل حزب الوفد الوزارة وطالب بإجراء مفاوضات مع بريطانيا بشأن تصريح ٢٨ فبراير ، وأمام إصرار المصريين وافقت بريطانيا على التفاوض ، وبالفعل دخلت فى مفاوضات بقيادة مايلز لامبسون المندوب السامي البريطاني ومعاونيه وهيئة المفاوضات المصرية بقيادة مصطفى النحاس ، حيث اشترطت إنجلترا أن تكون المفاوضات مع كل الأحزاب حتى تضمن موافقة جميع الأحزاب وبالفعل شاركت كل الأحزاب عدا الحزب الوطني وقد بدأت المفاوضات في القاهرة في قصر الزعفران في ٢ مارس ١٩٣٦م ، والتى انتهت بوضع معاهدة ١٩٣٦م فى العاصمة البريطانية لندن .

ومن بنود المعاهدة : انتقال القوات العسكرية البريطانية إلى منطقة قناة السويس ، وفي حالة الحرب تلتزم مصر بتقديم كل التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية ، وحق مصر في المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية . وإلغاء جميع الاتفاقيات والوثائق المنافية لأحكام هذه المعاهدة ومنها تصريح ٢٨ فبراير وإرجاع

الجيش المصري للسودان والاعتراف بالإدارة المشتركة مع بريطانيا ، وحرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية وتبادل السفراء مع بريطانيا العظمى ومن ذلك يمكن القول ، بأن من أهم إيجابيات هذه المعاهدة أنها كانت قد أكدت على المطالب المصرية بالتخلص من سيطرة وتدخل الموظفين الانجليز فى شئون البلاد واعترفت بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأصبح المندوب السامى البريطانى سفيرا لبلاده ، وأتاحت المعاهدة لمصر التخلص من المحاكم المختلطة فى إطار إلغاء الامتيازات الأجنبية ، والتى طبقا لمعاهدة ١٩٣٦م تم عقد مؤتمر مونترو بسويسرا فى ١٢ أبريل ١٩٣٧م بحضور مصر وأثنى عشر دولة وقرر المؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ودخلت مصر عصبة الأمم فى ٢٦ مايو ١٩٣٧م ، وأصبحت عضوا فى شركة قناة السويس .

وعقب تولى الملك فاروق العرش بصورة رسمية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧م بعد بلوغه السن القانونية استقالت وزارة النحاس ، ثم عهد إليه بتشكيل الوزارة الجدية فى ٣ أغسطس غير أن الوزارة سرعان ما استقالت فى ٣٠ أغسطس لتخلفها وزارة محمد محمود باشا والذى شكل أربع وزارات خلال هذه الفترة والتى استمرت حتى أغسطس ١٩٣٩م ، وعلى عهدها خنقت الحريات وتدخلت الحكومة فى الانتخابات التى جرت على عهدها ، كما قامت بريطانيا نيابة عن مصر بالتفاوض مع إيطاليا فى مسألة الحدود بين السودان والمستعمرات الإيطالية فى شرق أفريقيا والتى انتهت باعتراف مصر باقتسام شرق أفريقيا بين انجلترا وإيطاليا . وأعقبها وزارة شكلها على ماهر رئيس الديوان الملكى بقيت فى الحكم حتى عام ١٩٤٠م ، والتى نفذت ماطلبته منها الحكومة البريطانية طبقا لمجريات الحرب العالمية الثانية .

وطبقا لمعاهدة ١٩٣٦م ، أعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف وقطعت العلاقات مع ألمانيا ، وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا فى ١٠ مايو ١٩٤٠م اتخذت مصر موقفها بإعلان الحرب على إيطاليا ، غير أن الحكومة البريطانية وجهت اللوم لحكومة على ماهر باتهامها بالميل نحو إيطاليا فاستقال على ماهر فى ٢٣ يوليو ١٩٤٠م وتولى حسين صبرى تأليف الوزارة

الجديدة وفى عهدها ألغى صندوق الدين العمومى فى يوليو ١٩٤٠م بين مصر وانجلترا وفرنسا وإيطاليا وصدر القانون القضائى بمد امتياز البنك الأهلى فى حق إصدار أوراق النقد المصرى وقد انتهى عمر الوزارة مع توفى حسين صبرى فى نوفمبر ١٩٤٠م .

عقب ذلك تولت حكومة حسين سرى السلطة والتى استمرت حتى فبراير ١٩٤٢م بعد أن شكل الحكومة مرتين خلال هذه الفترة ، حيث تعرض لضغوط من الانجليز أثناء الحرب دفعته للاستقالة ، وقد أرادت بريطانيا تكليف وزارة تتمتع بتأييد شعبى بسبب ظروف الحرب ففرض المندوب السامى البريطانى مايلز لامبسون على الملك فاروق تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة فيما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢م ، والذى تم فيه حصار القصر الملكى من القوات البريطانية ، ليشكل النحاس الوزارة بشرط عدم تدخل الانجليز ، وأن يكون التكليف صادرا عن الملك ، وقد استمرت الوزارة فى السلطة حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤م حينما أقالها الملك وكلف أحمد ماهر بتشكيل الوزارة ، والتى استمرت حتى فبراير ١٩٤٥م حيث اغتيل أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير حينما كان ينتقل من قاعة مجلس النواب إلى قاعة مجلس الشيوخ ليلقى خطابا والسبب كان قراره بإدخال مصر الحرب العالمية الثانية بجوار بريطانيا ، لتشكل وزارة برئاسة محمود فهمى النقراشى ، والتى صدر على عهدها قرار من مجلس الوزراء فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥م يطالب بريطانيا بضرورة الجلاء عن مصر والسودان .

لذلك قام عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن بتسليم مذكرة في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥م إلى وزارة الخارجية البريطانية من حكومة النقراشي باشا طلبت فيها الدخول في مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م ، وقد ردت الحكومة البريطانية على هذا الطلب بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة ١٩٣٦م سليمة في جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وأبدت

استعدادها لإعادة النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ، وحين تبين للرأي العام سوء نية الإنجليز نحو مصر وإصرارهم على إبقاء قواعد معاهدة ١٩٣٦م كأساس للعلاقة بين البلدين اندلعت مظاهرات عمت أرجاء البلاد ، ومنها مظاهرة الطلبة الشهيرة في ٩ فبراير ١٩٤٦م التي خرجت من الجامعة واتجهت نحو كوبري عباس قاصدةً قصر عابدين فواجهتها قوات البوليس وأصيب حوالي ٨٤ طالبا ، وقد استقالت وزارة النقراشي في ١٥ فبراير ١٩٤٦م على إثر هذه الاحتجاجات التى عمت البلاد .

ب- مفاوضات إسماعيل صدقي - بيفن ١٩٤٦م .

تشكلت وزارة جديدة برئاسة إسماعيل صدقي فى ١٦ فبراير ١٩٤٦م وهي التي تولت أمر المفاوضات الجديدة مع بريطانيا ، حيث تشكل وفد للمفاوضات برئاسة صدقي باشا وضمت أعضاء من عدد من الشخصيات البارزة والأحزاب الأخرى باستثناء الوفد الذي رفض المشاركة وتمسك بأن تكون له الرئاسة وطلب أن تكون أغلبية وفد المفاوضات من نصيبه والحزب الوطني تمسكا بمبدأ : " لا تفاوض إلا بعد الجلاء " وبالرغم من إصرار الجانب البريطاني على الإبقاء على قاعدته العسكرية في منطقة قناة السويس في وقت السلم والحرب في شكل دفاع مشترك ، وهو ما ينفي فكرة الاستقلال إلا أن المفاوضات ظلت مستمرة دون جدوى حتى إذا وصلت الأمور إلى طريق مسدود تقدم إسماعيل صدقى باستقالة حكومته .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٤٦م عهد إلى شريف صبري تشكيل الوزارة ، والذى فشل فى تشكيلها ، فكلف الملك فاروق إسماعيل صدقي بالاستمرار في رئاسته للحكومة ، والذى قرر السفر إلى بريطانيا بعد تعثر المفاوضات في مصر، وذهب إلي السيد بيفن وزير الخارجية البريطني ، وأجرى معه مفاوضات انتهت إلى توقيع معاهدة صدقى – بيفن تضمنت : إلغاء معاهدة ١٩٣٦م ، ومعاونة مصر لبريطانيا إذا ما اشتبكت في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر، وتشكيل لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية لدى الحكومتين ، وأن يتعهد الطرفان بعدم عقد محالفة أو الاندماج في حلف قائم تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما ،

وجعل مدة هذه المعاهدة عشرين عاما ، وبالنسبة للسودان أتفق الطرفان على أن السياسة التى يتبعانها في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسي رفاهية السودانيين وتقدم مصالحهم وتهيئتهم للحكم القانونى وما يترتب عليه من حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا وانتظارا لتحقيق هذا الهدف يحتفظ بمعاهدة ١٨٩٩م وتبقى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦م وملحقاتها نافذة المفعول ، وتم تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية على أن يكون فى أول سبتمبر ١٩٤٩م ، وتم التوقيع بالحروف الأولى على هذه المعاهدة بين الجانبين فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦م .

وبعد عودة إسماعيل صدقي وعرض مشروع المعاهدة على وفد المفاوضات الرسمي ، قرر سبعة من الوفد الرسمي اعتراضهم ، وأصدروا بذلك بيانًا إلى الرأي العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦م ووقعوا عليه وهم : على ماهر ، شريف صبري ، عبد الفتاح يحيى ، حسين سري ، على الشمسى ، أحمد لطفي السيد ، مكرم عبيد . وانصب اعتراضهم الأساسي على نص المعاهدة بمعاونة مصر لبريطانيا عند وقوع اعتداء مسلح لأن العبارات التي جاءت بها مطاطة وتحتمل تأويلات متباينة ، ويجر البلاد إلى الاشتراك في اتخاذ تدابير غير محددة ، وقد يكون منها تعكير صفو العلاقة بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافق مصر أو بعضها إلى السلطات العسكرية البريطانية ، مما يؤدي إلى اتخاذ مصر قاعدةً لأعمال حربية ، وأن تقدير أمد الجلاء بثلاث سنوات فهو تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع في أقل من هذا الأجل بكثير ، خاصة أن العمليات الحربية قد توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وأن النص الخاص بالسودان بالرغم من إقراره للوحدة في مطلعه إلا أنه جرد الوحدة من كل خصائصها في الفقرات التالية مع الاحتفاظ بالحالة القائمة في السودان دون وعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها ، كما أن النص على تخويل السودان حق اختيار نظامه فى المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر . وقد رد إسماعيل صدقي على هذا البيان بأن استصدر مرسوما في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦م بحل الوفد الرسمي للمفاوضة .

وكان صدقي حين عاد من لندن قد صرح بأنه نجح في مهمته التي وعد بها وهي أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية ، لذلك قامت مظاهرات عنيفة في الخرطوم من جانب الانفصاليين ، وصرح كليمنت أتلي رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم بتصريح مضاد قرر فيه أن الحكومة البريطانية لا تفكر في إدخال أي تغيير على وضع السودان ، واصفا تصريحات أسماعيل صدقي بأنها مغرضة ومضللة ، وأن ما جرى لا يعدو أن يكون محادثات تمهيدية ، وأن الطرفين لم يتفاوضا على شيءٍ بصفة نهائية ، وبعد فشله في المفاوضات وإخفاقه مع الإنجليز قدم صدقي استقالته .

على أية حال ، فإن تلك المحادثات كانت تعتبر مناورة سياسية من بريطانيا لعقد معاهدة بالشروط البريطانية ، وقد أثرت الظروف في مصر على مجريات تلك المفاوضات نتيجة لرفض الشعب لنصوص المعاهدة ، كالنص على عودة القوات البريطانية لمصر بعد الجلاء حسب الحاجة لذلك ، وتأجيل البت فى أمر السودان ، رغم أن الاتجاه كان يسير فى البلاد نحو وحدة وادى النيل ، ونتيجة ذلك تقدم صدقى باستقالة حكومته فى ديسمبر ١٩٤٦م .

ج - عرض قضية مصر على مجلس الأمن ١٩٤٧م .

عهد الملك فاروق إلى محمود فهمى النقراشى باشا لتشكيل الحكومة ، والذى شكلها ثم دخل مع انجلترا فى التفاوض حول القضية المصرية فاستأنف المفاوضات مع السفير البريطاني في مصر السير رونالد كامبل ، غير أنه وجد تصميما من الحكومة الانجليزية على ما جاء فى معاهدة صدقى – بيفن المقترحة مما دفعه إلى التوجه إلى مجلس الأمن لعرض القضية المصرية خلال أغسطس وسبتمبر ١٩٤٧م وتألف وفد برئاسة النقراشي وعضوية عبد الرزاق السنهورى وزير المعارف ، وممدوح رياض وزير التجارة والصناعة ، وعبد المجيد صالح وزير الأشغال ، وأحمد رمزي عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن سفير مصر في واشنطن ، محمود فوزي وزير مصر المفوض لدى هيئة الأمم المتحدة ، وقد قرر الوفد أن مصر تقع تحت احتلال غير مشروع من جانب بريطانيا منذ ١٨٨٢م وأبدى رفضه لاتفاقية

١٨٩٩م فيما يتعلق بالسودان ، وكذلك معاهدة ١٩٣٦م ، إلا أن المجلس أيد بريطانيا فى عدم الجلاء العاجل عن مصر والسودان وهو ما دفع النقراشى إلى أن يصرح بأن بلاده لن تدخل فى مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد جلاء قواتها عن مصر والسودان معا . ومع فشل وزارة النقراشى فى التوصل لحل للقضية الوطنية سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولى ومع خيبة الأمل التى أصابت الجيش المصرى فى حرب فلسطين ، ازدادت الحركة الوطنية وبرزت فى عدة صور كان منها مجموعة اغتيالات لشخصيات سياسية وقضائية ورجال أمن ، وكان أبرزها اغتيال النقراشى نفسه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م .

د - مصطفى النحاس و إلغاء معاهدة ١٩٣٦م .

عقب اغتيال النقراشى تولى إبراهيم عبد الهادى رئاسة الوزارة واستمر فى السلطة حتى يوليه ١٩٤٩م لتخلف وزارته وزارة ائتلافية برئاسة حسين سرى والذى على عهده انتهت الفترة الانتقالية للمحاكم المختلطة وعادت سلطتها للمحاكم الوطنية ، وأجريت الانتخابات فى عام ١٩٥٠م ليفوز بها حزب الوفد وليكون النحاس باشا الوزارة والذى أعلن تمسك حكومته بمطلب الجلاء عن مصر والسودان وقد أكد على ذلك فى محادثاته مع بيفن وزير الخارجية البريطانى فى يناير ١٩٥٠م وعقب مفاوضات استمرت منذ مارس ١٩٥٠ ولمدة تسع شهور ، والتى ظهر فيها تشدد الجانب البريطانى تجاه قضية الجلاء قرر النحاس قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية السودان وأعلن عن ذلك بالفعل فى ٨ أكتوبر ١٩٥١م ، وقال كلمته المشهورة : " من أجل مصر وقعت المعاهدة ، ومن أجل مصر أعلن إلغائها " .

وقد أدى ذلك إلى إلغاء جميع الامتيازات والإعفاءات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر مثل إلغاء جميع الإعفاءات المالية التي تشمل الرسوم الجمركية على المهمات العسكرية والأسلحة والعتاد والمؤن وكذلك الرسوم المستحقة على السفن التي تمر بالمياه المصرية لخدمة القوات البريطانية كما امتنعت السكك الحديدية المصرية عن أداء أية خدمات للقوات البريطانية ، أو نقل

أي مهمات أو عتاد لها ، ومنعت الحكومة المصرية دخول الرعايا البريطانيين عن البلاد ، ما لم يكونوا حاصلين على تأشيرات دخول من السلطات القنصلية المصرية في البلاد التي قدموا منها ، وأنهت تصاريح إقامة البريطانيين الذين يخدمون في القوات البريطانية ، وحاولت بريطانيا أن تساوم حكومة الوفد فاقترحت عليها الدخول في معاهدة دفاع مشترك رباعية تضم إلى جانب مصر فرنسا وبريطانيا وتركيا ، على إن تقوم قوات مشتركة من الدول الأربع بحماية قناة السويس ، ولكن مصر رفضت هذا الاقتراح . كذلك طالبت وزارة النحاس بإخراج الانجليز من قناة السويس ، ففي ٢١ اكتوبر ١٩٥١ اتخذ مجلس الوزراء بجلسته السرية مجموعة من القرارات تعبر عن جدية الحكومة في قرار إلغاء المعاهدة فقررت اتخاذ جميع السبل المؤدية إلى عدم تعاون العمال المصريين مع القوات البريطانية ، وصرف أجور هؤلاء العمال ، وتوفير الإعمال البديلة لهم ، كما قررت مقاومة القوات البريطانية أذا ما اجتازت منطقة القناة مهما كانت النتائج والدفاع عن القاهرة حتى النهاية ، وهبت الجماهير المصرية تساند الوزارة في هذا المسعى ، إذ طالب الشباب المصري بقطع جميع العلاقات مع بريطانيا ومقاطعتها ، كما طالب الشعب بشن حرب عصابات ضد القوات البريطانية المرابطة في قناة السويس.

أما موقف بريطانيا من ذلك فقد صرح وزير خارجية بريطانيا ، إن بريطانيا ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس ، وان الحكومة البريطانية لن تذعن لمحاولة مصر تمزيق المعاهدة وأصدرت السفارة البريطانية في القاهرة مساء ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ بيانا أعلنت فيه إن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانوني ويخالف أحكام المعاهدة ، وان الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول ، وتعتزم التمسك بحقوقها بمقتضى هذه المعاهدة ، وقد قامت بريطانيا بتعزيز قواتها في منطقة القناة ، ووجدت بريطانيا نفسها في موقف صعب ، وقررت أن تتخذ عددا من الإجراءات والتدابير لإجبار حكومة الوفد على التراجع عن موقفها ، لتبدأ حركة مقاومة من المصريين للانجليز فى منطقة القناة لإخراجهم من البلاد .

الفصل السابع

مصر وثورة عام ١٩٥٢م

أولا : مقدمات الثورة .

ثانيا : قيام الثورة وتطوراتها .

ثالثا : تداعيات الثورة .

تجمعت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر لكى تؤدى إلى قيام ثورة يوليه ١٩٥٢م ، والتى كان أبرزها فشل الوصول إلى حل فى القضية الوطنية مع بريطانيا ، وقد نجح تنظيم الضباط الأحرار فى تنفيذها ، لتتلوها بعد ذلك تطورات مهمة فى مصر .

أولا : مقدمات الثورة .

كانت الأوضاع السياسية قد ساءت بسب التنافس على السلطة بين الأحزاب وبعضها البعض ، كما جرى الصراع بين القصر وممثلى الأمة لرغبة القصر فى الاحتفاظ بنظام حكم تكون له فيه سلطة تصريف الأمور بالبلاد وهو ما ناهضه رجال السياسة فسعى الملك إلى تفتيت وحدتهم ومن ثم كان الصراع على أشده بين الجميع مما أفسد الحياة السياسية ، خاصة فى ظل الفشل فى حل القضية الوطنية وهى جلاء المحتل عن البلاد . ومن الناحية العسكرية ، كان الاهتمام بزيادة عدد الجيش بعد معاهدة ١٩٣٦م ، وتخريج أكبر عدد من الضباط ومحاولة تدريبهم أكبر الأثر فى وجود قوة قادرة على تغيير الأوضاع الفاسدة بالبلاد ، زد على ذلك استنكار هؤلاء لأمر تدريبهم على يد ضباط بريطانيين ، فضلا عما حدث فى حرب فلسطين من تذوقهم لمرارة الهزيمة والتى حملوا مسؤوليتها للقيادة السياسية ، وأمنوا بأن خلاص فلسطين لايكون مع وجود مجموعة السياسيين الفاسدين .

ومن الناحية الاقتصادية ، فإن الأوضاع كانت قد ساءت ، فقد انتشرت البطالة والجوع والفقر ، وظهرت فى البلاد طبقة جديدة عرفت بأغنياء الحرب والتى عملت مع القوات المحاربة ، وزادت الواردات وقلت الصادرات كما أن أرصدة مصر المالية كانت تحت رحمة بريطانيا ، ولذلك حدث عجز كبير في ميزانية الحكومة المصرية ، بالإضافة إلى ذلك عانت مصر من قلة المواد الخام ونقص كبير في الأغذية والمواد الأساسية ، وفشلت الحكومة فى علاج الأوضاع الاقتصادية وظل الشعب يعانى من الجهل والفقر والمرض ومن الناحية الاجتماعية فإن الأوضاع الاقتصادية السيئة انعكست بطبيعة الحال على الأوضاع الاجتماعية وقد زادت الفوارق الطبقية وقلت العدالة الاجتماعية بحيث انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين : طبقه الإقطاع

والأغنياء وتشكل قله قليله . وطبقة الفقراء التي تشكل معظم الشعب ، وقد فشلت الحكومة فى تقليل الفوارق بين الطبقات ، والنتيجة كانت حالة من التذمر بين الناس على الأوضاع التى يعيشون فى ظلها .

وقد مهد تسلم حزب الوفد المصري للحكم بقيادة زعيمه مصطفى النحاس الذي أصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٥٠ لتحقيق بعض ما كان يصبوا له الشعب فقد أعلن عن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا لتعديلها وقد خرجت المظاهرات لعدة أيام بعد إلغاء المعاهدة تطالب بالسلاح والكفاح المسلح ، كما انسحب آلاف العمال من معسكرات الإنجليز وورشهم وإداراتهم ، وقد شجعت الحكومة هذه الحركة ودعمتها لتنفيذ قرار إلغاء المعاهدة ، كما امتنع عمال السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين وراحت الصحافة الوطنية والليبرالية تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأما موقف بريطانيا من ذلك فقد صرح وزير خارجية بريطانيا بأن بلاده ستقابل القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس .

وفى المقابل ، بدأت المقاومة في منطقة قناة السويس ضد القوات البريطانية بشكل منظم وقد دعمت الوزارة الوفدية هذه المقاومة ونظمتها. وقد اشرف على عمليات المقاومة وشارك في تنظيمها عدد من الضباط الوطنيين المتحمسين لفكرة إخراج القوات البريطانية من منطقة قناة السويس خاصة ومن مصر بصورة عامة وكان رد فعل القوات البريطانية عنيفا إذ قامت هذه القوات وبتوجيه من قياداتها العليا بنسف قرية كفر عبده بعد معركة غير متكافئة بين تلك القوات من جهة والمقاومة المصرية . وفي منطقة " زيتية شل " نشبت معركة بين المقاومة المصرية وبين القوات البريطانية في ٣ ديسمبر ١٩٥١م ، حيث استطاعت المقاومة القضاء على معظم الجنود و قائدهم ، وفى يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢م قامت قوة عسكرية بريطانية بتطويق مركز قيادة الشرطة بالإسماعيلية وطلبوا من رجال الشرطة تسليم أنفسهم ولكنهم رفضوا حيث طلب وزير الداخلية من هذه القوات المقاومة ، وبالفعل

قاوموا بشدة حتى سقط منهم خمسون شهيدا وعدد كبير من الجرحى فكانت هذه مذبحة كبيرة .

وفى اليوم التالي الذي سمى السبت الأسود حدث حريق القاهرة ، والذي اتهم الانجليز بتدبيره ، والبعض قال أن الملك هو الذي دبره لكي يحرج الوزارة ويجبرها على الاستقالة ، وقد انتهز النحاس فرصة الحريق ليقدم استقالته للملك ، ولكن الملك الذى كان يرغب فى طرده من الحكم رفض الاستقالة مُصراً على إحراق ورقة حزب الوفد حتى النهاية ، لذلك تم استبقاؤه ليصدر وزير الداخلية قراراً بإعلان حالة الطوارئ واعتقال ٣٠٠ شخص من العناصر الوطنية مساء ٢٦ يناير ١٩٥٢م ، كماُ أغلقت الجامعات وعُطلت الصحف الوطنية . ولم تحدد الحكومة موعداً لإنهاء الأحكام ، وكان الصراع السياسي – الاجتماعي قد بلغ أوجه فى ٢٦ يناير . وفقدت الطبقة المسيطرة كل أوراقها وصارت عاجزة حتى عن استخدام العنف ، فقد كان جهاز الدولة نفسه يتفتت فقواعد البوليس متعاطفة مع الشعب وقواعد الجيش متمردة على الملك . أما الشعب نفسه فلم تكن لديه قيادة قوية ولا تنظيماً قادراً مقابل الكثير الذى قدمه فى حركته العفوية .

ومع إقالة حكومة النحاس فى يوم٢٧ يناير١٩٥٢م جاءت مرحلة الوزارات الأربع التالية لها وهى وزارة على ماهر٢٧ يناير – أول مارس١٩٥٢م ، ووزارة أحمد نجيب الهلالى من أول مارس – ٢ يوليه١٩٥٢م ، ووزارة حسين سرى من٢ – ٢٢ يوليه١٩٥٢م ، ووزارة أحمد نجيب الهلالى من٢٢ يوليه١٩٥٢م ، ومع هذه الوزارات استمرت حالة الطوارئ وحُل البرلمان ، وبالمقابل قُدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية : تخفيض الأسعار – زيادة الحصص التموينية ، كما جرت محاولات لمحاربة الفساد . ولكن هذه الوزارات لم تستطع أن تسيطر على السلطة فعلياً ، فالإصلاح كان يعنى أن ما يعطى لطرف لابد أن ينتزع من طرف آخر ، ولذلك ووجهت كل محاولات الإصلاح من جانب الوزارات بمقاومة الملك والأحزاب المسيطرة والإدارة الحكومية نفسها ، بينما كان هدوء الشعب ليس أكثر من نذير بعاصفة جديدة فكانت كل الأطراف تسير إلى ضعف ، ولم تكن هناك سوى قوة واحدة قادرة

على التحرك ، ألا وهى بعض ضباط الجيش ، إذ قرر تنظيم الضباط الأحرار بعد حريق القاهرة أن ينفذ فكرة الاستيلاء على السلطة ، فقفز عدد أعضائه إلى نحو مائة ضابط فى وقت قصير ، وبدأ فى توزيع أفراده وتنظيمهم استعداداً للسيطرة على الحكم فى البلاد .

ثانيا: قيام الثورة وتطوراتها .

كانت الفترة مابين ١٩٤٤ و ١٩٤٧م هي البداية الحقيقية لتكوين نواة تنظيم الضباط الأحرار ، فقد كان معظم الضباط الذين أصبحوا فيما بعد اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار يعملون في العديد من الوحدات القريبة من القاهرة وكانت تربطهم علاقات قوية بزملائهم ، فيكسبوا من بينهم مؤيدين لهم ، وفي صيف عام ١٩٤٩م نضجت فكرة إنشاء تنظيم ثوري سري في الجيش ، وذلك كردة فعل للضباط الأحرار لفشل الجيوش العربية وخاصة الجيش المصري في تحرير فلسطين من العصابات الصهيونية ، ويربطونه أيضا بخيانة الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية ومنها النظام المصري فوجد الضباط العائدين من الحرب بأن الفرصة أمامهم من أجل تنظيم أنفسهم والقيام بعمل عسكري ضد ذلك النظام القائم الذي أصابهم من جراء تلك الهزيمة .

ويذكر احد الضباط الأحرار وهو عبد المنعم عبد الرءوف ، الذي انضم عبد الناصر وخالد محي الدين وحسين حمودة وغيرهم إلى التنظيم عن طريقه أن اسم الضباط الأحرار كان من اقتراح الصاغ (الرائد) محمود لبيب الذى كان قد ترك الخدمة فى عام ١٩٣٦م برتبة صاغ ، وأنه هو الوحيد الذى كان يعرف جميع أعضاء التنظيم ، وهذا ما أكده جمال عبد الناصر بنفسه حينما ذكر بأن الذى كان يجمعهم وينظمهم هو الصاغ محمود لبيب ، وكانت قد تشكلت لجنه تأسيسية للتنظيم ضمت في بدايتها خمسة أعضاء فقط هم: جمال عبد الناصر، وكمال الدين حسين ، وحسن أبراهيم ، وخالد محي الدين ، وعبد المنعم عبد الرءوف ، ثم زيدت بعد ذلك إلى عشرة بعد أن انضم إليها كل من : أنور السادات ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي ، وزكريا محي الدين ، وجمال سالم ، وظل خارج اللجنة كل من :

ثروت عكاشة ، وعلي صبري ، ويوسف منصور صديق ، وقد حرص جمال عبد الناصر رئيس اللجنة التنفيذية المنتخب لدورتين على أن يكون تنظيم الضباط الأحرار منفصلا عن أي تنظيمات سياسية أخرى ، كانت قائمة في ذلك الوقت ، وان يمثل كافة التيارات السياسية ليكون جبهة وطنية عسكرية مصرية .

وقد شعر القصر بخطورة التنظيم وضرورة القضاء عليه فى حين أصبح مطلب تنظيم الضباط الأحرار هو القضاء على النظام الملكى ، وعندما علم الملك بتنظيم الضباط وتحركاتهم ونشاطهم داخل الجيش ، وخصوصا بعد تحديهم له في انتخابات نادي الضباط وإصدارهم للبيانات والمنشورات بعد حريق القاهرة التي تحمل البريطانيين والملك مسؤولية الأحداث التي حدثت بعد الحريق وفيها رفض واضح لاستخدام الجيش كأداة لقمع الشعب ومظاهراته ، قرر الملك القضاء على أولئك الضباط . وقد كان لموقف الملك من الضباط ونيته الأكيدة في اعتقالهم والتخلص منهم الدور المشجع على اتخاذ الضباط الموقف والقرار الحازم منه والقيام بحركة عسكرية ضده وزمرته ، خاصة بعد تمكن الجهات الأمنية من كشف أسماء بعض الضباط الأحرار وغالبيتهم في اللجنة التأسيسية ، واختيرت ليلة ٢٢ يولية ١٩٥٢م للقيام بالحركة لمفاجئة الحكومة الجديدة برئاسة احمد نجيب الهلالي ثم اجل جمال عبد الناصر الموعد ليلة واحدة ليوم ٢٣ يولية .

وحينما أحس الملك بوجود مؤامرة ضده في الجيش سارع بإرسال الأموال الطائله للخارج وبدأ بإجراء تحقيقات من قبل أجهزة الشرطة والجيش ، فلم يحصل على شيء ، وفي٢٠ يولية وبينما ترددت الإشاعات بأن الملك يعد العدة لاعتقال بعض ضباط الجيش ، اجتمعت اللجنة التنفيذية لتنظيم الضباط الأحرار وأخذت تناقش وتستعرض الموقف ، فقد كانت جميع الظروف المؤاتية لحركة الانقلاب متوفرة ، وتدخل رئيس الوزراء حسين سري لإنقاذ الموقف بأن يعين محمد نجيب وزيرا للحربية بعد ظهور شعبيته في انتخابات الضباط ، فلم يتمكن من ذلك فقدم استقالته . فأختار الملك أحمد نجيب الهلالي لتشكيل الوزارة الجديدة في ٢٢ يولية

واختير إسماعيل شريف الموالي للقصر ليكون وزيرا للحربية غير إن هذه الوزارة لم تكمل يومين حتى قامت الثورة وتحرك الجيش بقيادة اللواء محمد نجيب .

وقبل تحرك الضباط الأحرار ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م عقدت الهيئة التأسيسية للتنظيم عدة اجتماعات في منازل قيادات التنظيم ، تم خلالها وضع خطة التحرك التي كتبها عبد الناصر بخط يده ، وكانت الإخبار قد وصلت إلى جمال عبد الناصر بنية القصر بالقبض على ١٣ من الضباط المنتمين للتنظيم والاتجاه لتعيين حسين سري وزيرا للحربية فأجتمع مجلس قيادة حركة الجيش لإقرار الخطة التي وضعها زكريا محي الدين بتكليف من عبد الناصر ومعاونه عبد الحكيم عامر ، وقرر الضباط الأحرار أن تكون ساعة الصفر - الساعة الواحدة – ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢م واتفق الضباط على أن يكون مركز نشوب الثورة في منطقة ثكنات الجيش من نهاية شارع العباسية إلى مصر الجديدة واتفقوا على الترتيبات الأخيرة غير أن خطأ في إبلاغ يوسف صديق قائد ثان الكتيبة ١٣ بساعة الصفر تسبب في نجاح الثورة ، حيث تحرك صديق بقواته في الساعة الحادية عشر واستطاع السيطرة على مجلس قيادة القوات المسلحة في كوبري القبة واعتقال كل من قابلهم في الطريق من رتبة قائمقام فما فوق كما كانت تقضي الخطة ومراكز القيادة بالعباسية والاستيلاء على مبنى الإذاعة والمرافق الحيوية بالقاهرة واعتقال الوزراء . وبذلك استطاع تنظيم الضباط الأحرار تقويض النظام القائم في ساعات معدودة ، واعتلت حركة الجيش قيادة السلطة في البلاد وقدم اللواء محمد نجيب إلى رئيس الوزراء محمد نجيب الهلالي طلبات الجيش ، وهي : تكليف السياسي المخضرم علي ماهر بتشكيل وزارة جديدة ، وتعيين اللواء محمد نجيب قائدا عاما للجيش ، وطرد ستة من حاشية الملك فرفع رئيس الوزراء هذه الطلبات إلى الملك فوافق عليها .

ولعل نجاح حركة الضباط الأحرار في القيام بالثورة ، واستطاعتها السيطرة على الحكم وخلع الملك ، رغم انكشاف بعض أفرادها قبل القيام بالحركة ، وصغر عدد ورتب الضباط القائمين بها ، واقتصارهم على بعض الأسلحة دون غيرها يعود إلى استفادتها من بعض الإمكانات المؤسسية المتاحة لها كتنظيم عسكري ، حيث قصرت

الحركة أهدافها على احتلال أهداف عسكرية محددة هي مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسية والماظة فضلا عن هدف مدني واحد هو مبنى الإذاعة كما إن استقلال الضباط عن الحركة الحزبية مكنهم من التحرك باسم المؤسسة العسكرية ، فاستقطبت بذلك ليلة الثورة قسما من الضباط غير المنضمين إليها ، مثل العقيد احمد شوقي الذي انضم قبل قيام الثورة بست ساعات ثقة منه في اسم محمد نجيب كذلك أفاد في فاعلية التحرك استغلال الضباط وضعهم الوظيفي بالجيش فجرى التحرك في شكل تعليمات تنفيذية ، دون إدراك المأمورين بالهدف وراء ذلك ، فمثلا يوسف صديق أحد الضباط المشاركين في الثورة اظهر لجنوده أنهم يقومون بعمل خطير لصالح الوطن يستهدف السلطة وخلع الملك ولعل بعضهم ظن انه يتحرك تنفيذا لأوامر الدولة وليس العكس . يضاف إلى ذلك إن مخططي حركة يوليه حرصوا أن يجذبوا أصحاب الرتب المعتبرة نسبيا لملء الفراغ في القيادة ، فجاء اختيار اللواء محمد نجيب ليرأس الحركة لما يتمتع به من رتبة عالية وسمعة طيبة في الجيش كما أنه شخصية معروفة للمدنيين .

وقد ألقى محمد أنور السادات البيان الأول للحركة إلى الشعب المصري والذى قام بكتابته جمال حماد ، وتم تكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة بعد إقالة وزارة الهلالي التي لم يكن قد مضى على تشكيلها يوم واحد ، ثم قام الضباط صباح الثالث والعشرين من يوليه ١٩٥٢م بالاتصال بالسفير الأمريكي لإبلاغ رسالة إلى القوات البريطانية بأن الثورة شأن داخلي ولا شأن لبريطانيا به ، وقد كان واضحا في البيان الأول للثورة التأكيد على ضرورة حماية ممتلكات الأجانب لضمان عدم تدخل القوات البريطانية إلى جانب القصر بحجة حماية الأجانب ، ثم واصل الضباط خطواتهم نحو السيطرة على الحكم .

ثالثا : تداعيات الثورة .

مضت الثورة فى تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ، والتى تمثلت فى القضاء على الاستعمار وأعوانه ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على سيطرة رأس المال وإقامة جيش وطنى قوى ، وإقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية

سليمة . غير أن تداعيات مهمة أعقبت قيام الثورة كان أبرزها إلغاء الملكية وقيام الجمهورية ، وإصدار قانون الإصلاح الزراعى ، وتوقيع اتفاقيتى الجلاء عن مصر والسودان ، وغيرها من التداعيات .

أ – إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .

أصبح أسم تنظيم الضباط الأحرار بعد نجاح الثورة "مجلس قيادة الثورة " حيث كان أصل أعضاء هذا المجلس هم أعضاء الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار وهم كل من : محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، محمد أنور السادات ، عبد الحكيم عامر، جمال سالم ، صلاح سالم ، زكريا محي الدين ، حسين الشافعي عبد اللطيف البغدادي ، كمال الدين حسين ، حسن إبراهيم ، وبعد الثورة والإعلان عن قيام المجلس أضيف إلى هؤلاء الأعضاء ثلاث ضباط شاركوا في حركة الجيش وهم خالد محي الدين ، يوسف صديق ، عبد المنعم أمين . وفي البداية لم يرغب هذا المجلس بتغيير نظام الحكم وإنما فقط ممارسة الضغط من اجل تقويم سير عمل الدولة ، لذلك تقرر إسناد منصب رئيس الوزراء إلى علي ماهر وتم تعيين محمد نجيب بمنصب القائد العام للقوات المسلحة حسب ما طلب الضباط الأحرار في يوم الحركة وتمت موافقة الملك عليها على مضض في اليوم التالي .

وبعد ثلاثة أيام من قيام الثورة تم خلع الملك فاروق ، فقد أرغم الملك على الموافقة على الإنذار الموجه له من محمد نجيب في ٢٦ يوليو ١٩٥٢م والذي يقضي بمغادرته للأراضي المصرية إلى ايطاليا وغادر الملك وأسرته مصر واتجه إلى ايطاليا ، وأعلن احمد فؤاد الثاني ملكا على مصر تحت إشراف مجلس وصاية ، وكان الملك قد طلب من مجلس الثورة أن يكون خروجه مشرفا من مصر وان يكتب هو والمجلس قرار التنازل حتى يحفظ ماء وجهه فوافق المجلس على ذلك . وفي اليوم التالي أعلن محمد نجيب تمسك الدولة بالدستور ، كما أعلن إن النظام الملكي لم يلغ وشكل مجلس وصاية للملك الصغير.

ومن جانب آخر ، تولى مجلس قيادة الثورة حكم مصر إلى جانب مجلس الوصاية الملكي من ١٩٥٢م إلى ١٩٥٣م وانفرد بالحكم بعد إلغاء الملكية . وقد تم

إلغاء مجلس الوصاية هذا وإعلان الجمهورية في ١٨ يولية ١٩٥٣م وأصبح محمد نجيب رئيسا للجمهورية مع احتفاظه برئاسة مجلس الوزراء ، وقد تولى محمد نجيب رئاسة المجلس من عام ١٩٥٢م إلى ١٩٥٤م بعد أن تم إعفائه من قبل المجلس على أثر أزمة مارس ١٩٥٤م والتى أختلف فيها محمد نجيب مع غالبية أعضاء المجلس حول قضية عودة الحياة النيابية وعودة الجيش للثكنات وهو الرأى الذى قال به محمد نجيب والذى وجد ممانعة من غالبية مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ليتم بعدها عزل محمد نجيب وفرض الإقامة الجبرية عليه ، ومن ثم تولى رئاسة المجلس جمال عبد الناصر من عام ١٩٥٤م إلى ١٩٥٦م بعد حل المجلس عند انتهاء الفترة الانتقالية وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية بالاستفتاء الشعبي .

وصدر الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦م ، وبمقتضاه حصل رئيس الجمهورية على سلطات دستورية تفوق ما توفر للملك ، وقد استعاد الدستور فكرة البرلمان ولكنه سلب منه أية سلطة فعلية فأبطل العمل بمادة كانت موجودة فى دستور ١٩٢٣م وهى حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها ، ونص على عدم جواز تعديل الميزانية إلا بموافقة الحكومة ، وعلى أن الترشيح للبرلمان يتم عبر الاتحاد القومى ، ذلك التنظيم الذى أنشأه النظام الجديد تحت اسم هيئة التحرير فى عام ١٩٥٣م ، كذلك حفظ الدستور لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان ، ولم ينص على حق تكوين الأحزاب السياسية . وعلى الرغم من أن دستور ١٩٦٤م المؤقت كان قد نص على حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة ، إلا أن حقيقة الأمر تؤكد على أن هذا النص لم يمنح البرلمان أية سلطة حقيقية فى الواقع الفعلى وذلك بفعل مجموعة القيود العديدة المثبتة والتى تكبل ممارسة هذا الحق ، فالسلطة التنفيذية كانت تؤول فى هذا الدستور إلى رئيس الجمهورية فعليا وليست إلى البرلمان .

ب - إصدار قانون الإصلاح الزراعى .

لم تكن فكرة إصدار قانون للإصلاح الزراعى وليدة ثورة يولية ١٩٥٢م ، ولكنها كانت دعوة أطلقت من قبله بسنوات ، كما لم تكن حكومة الثورة هى أول

حكومة فى مصر تفكر فى تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية فى الريف إذ يعود الفضل إلى لورد كيتشنر فى إصدار قانون يحرم نزع ملكية الأرض التى تقل عن خمسة أفدنة لتسديد الرهونات ، وذلك فى مواجهة عمليات نزع الملكية التى كانت تجرى فى ذلك الوقت عام ١٩١٢م لصالح المرابين الأجانب وكانت وجهة نظر لورد كيتشنر تتلخص فى أن المحافظة على طبقة الفلاحين الصغار تعد أمراً حيوياً للنظام حيث أنها – بحسب تعبيره – طبقة مفيدة وعاجزة ، وكانت هذه هى نفس سياسة كرومر . وكانت أحوال الريف المصرى فى الفترة السابقة على ثورة يولية ١٩٥٢م تدفع الكثيرين من مختلف الاتجاهات السياسية إلى المناداة بإجراء إصلاح زراعى بشكل أو بآخر ، فقد دعا محمد خطاب بك عضو الحزب السعدى فى مجلس الشيوخ إلى تحديد الملكية الزراعية ب ٥٠ فداناً كحد أقصى ، ولكن تم الهجوم عليه واتهم بالشيوعية من قِبل أعضاء المجلس .

على أية حال ، لم يكن يعارض فكرة الإصلاح الزراعى الذى يمس ملكية الأرض سوى كبار ملاك الأراضى ، وقد كان قانون ٩ سبتمبر ١٩٥٢م من أهم القضايا التى ثار حولها صراع سياسى حاد بعد الثورة ، وساهم كثيراً فى تدعيم سلطة النظام الجديد ونفوذه الجماهيرى ، وقد أيدت معظم المنظمات الماركسية القانون فور صدوره ، بل وتوجه بعض أفرادها إلى الريف بغرض شرحه للفلاحين حيث كان الرأى السائد لدى الكتاب الماركسيين على أن القانون يجب أن ينظر إليه فى سياق عملية الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية . فالقانون وفقاً لهذا الرأى قد وضع فى إطار دعم الصناعة وذلك بتوسيع السوق الريفية وتدعيم نمط الإنتاج الرأسمالى فى القرية . أما الدعاية الناصرية فلم تهتم إلا بالجانب الذى يفيدها فى جذب تعاطف الفلاحين .

وقد صرح جمال عبدالناصر بأن أهم شىء فى تحديد الملكية هو الذى يعبر عن معنيين أساسيين : الأول هو الحرية السياسية ، والثانى هو التخلص من النفوذ السياسى ، وأن المطلب لم يكن اقتصادياً بل هو تحرير الفلاح من نير السيد وكان شعار القضاء على الإقطاع يعنى الإصلاح الاجتماعى ، ولم يجر التركيز على وجود

أثر لذلك على النمو الصناعى إلا بشكل عابر ، ولم يكن مطلب بعض رجال الصناعة بتحديد ملكية الأرض ناجماً عن شعور بثقل اقتصادى خاص للمسألة الزراعية بل بخطر الثورة الاجتماعية على هذه الأوضاع . إذ لم تشكل علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية معوقاً جوهرياً للنمو الصناعى، حيث كان الاقتصاد جيدا لدرجة كبيرة .

ورحبت دوائر رجال الأعمال فى مصر بصدور القانون ، خاصة رجال البنوك الكبرى ، فقد صرح رئيس بنك مصر بأن القانون قد جنب البلاد ويلات الحلول العنيفة ، كما رحب البنك الأهلى المصرى بالغ الترحيب بالقانون ، أما الأحزاب الليبرالية الأساسية فعارضت القانون فى البداية واقترحت بدلاً منه فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الزراعى ثم اضطرت للموافقة أمام تصميم الضباط . وكان أهم بنود هذا القانون إقراره جعل الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية ٢٠٠ فداناً للفرد الواحد ، وقد ترتب على تطبيق ذلك تأميم ٣٧٠ ألف فدان من أراضى كبار الملاك الزراعيين ، كما تمت كذلك مصادرة أراضى الأسرة المالكة عام ١٩٥٣م والتى قدرت بآلاف الأفدنة .

ج – الثورة والدستور .

أصدر مجلس قيادة الثورة دعوة لتطهير الأحزاب ، فقامت الأحزاب بطرد بعض أعضائها ، غير أن هذا لم يرض مجلس قيادة الثورة ، لذلك تم إصدار قانون تنظيم الأحزاب ، وهو ما عارضه حزب الوفد وقام برفع قضية لعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب ، الأمر الذى دفع مجلس قيادة الثورة إلى إلغاء دستور ١٩٢٣م فى العاشر من ديسمبر١٩٥٢م بحجة التمكن من محاكمة الوزراء السابقين الذين يمنحهم هذا الدستور حصانة وصدر إعلان دستورى فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢م يعلن بوضوح أن مجلس قيادة الثورة سيتولى المسئولية لحين إعداد دستور جديد ، ثم صدر إعلان جديد فى ١٦ يناير ١٩٥٣م قاطعاً خطوات مهمة على طريق تقنين الحكم الجديد ، فقرر منح رئيس مجلس قيادة الثورة حق تعيين الوزراء واتخاذ القرارات التى يراها لحماية الثورة ، ومنحت الوزارة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وفى ١٦ يناير ١٩٥٣م صدر قرار حل الأحزاب ، وتلته اعتقالات واسعة لكبار رجال الأحزاب

والشيوعيين ، ثم صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٥٦م ليتم بعدها وضع دستور جديد وبمقتضاه حصل رئيس الجمهورية على سلطات دستورية تفوق ما توفر للملك ، وقد استعاد الدستور فكرة البرلمان ولكنه سلب منه أية سلطة فعلية ، فأبطل العمل بمادة كانت موجودة فى دستور ١٩٢٣م ، وهى حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها ، ونص على عدم جواز تعديل الميزانية إلا بموافقة الحكومة ، وعلى أن الترشيح للبرلمان يتم عبر الاتحاد القومى ، ذلك التنظيم الذى أنشأه النظام الجديد تحت اسم هيئة التحرير فى عام ١٩٥٣م ، كذلك حفظ الدستور لرئيس الجمهورية حق حل البرلمان متى أراد هو ذلك ، ولم ينص الدستور على حق تكوين الأحزاب السياسية.

أما دستور ١٩٦٤م المؤقت فقد نص على حق البرلمان فى سحب الثقة من الوزارة ، وهو نص لا يمنحه أية سلطة حقيقية فى الواقع الفعلى بفعل القيود العديدة الواردة التى تكبل ممارسة هذا الحق عمليا ، كما أن الدستور حجب أية سلطة أصلية عن الوزارة ، فالسلطة التنفيذية تؤول فى الدستور إلى رئيس الجمهورية ، وليست الوزارة سوى مجلس إدارة من معاونى الرئيس ، فسحب الثقة ليس له أى معنى دستورى أو قانونى ، لأن أحداً لم يمنح هذه الوزارات الثقة أصلاً ، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يعيد تعيينها يومياً بعد خلع الثقة منها ، ولكن من الناحية العملية كان استخدام البرلمان لهذا الحق يعنى إحراج الحكم ، وهو أمر كان عبد الناصر فى غنى عنه رغم أنه كان يستطيع الرد بشكل حاسم ، ذلك أن الطبقة المسيطرة كانت تنتعش سياسياً فى تلك الآونة وتتغلغل داخل الإدارة الحكومية وتستقطب مئات الناصريين الذى صاروا رجال أعمال . وموجز القول إن دستور ١٩٦٤ م عبر عن تغير موازين القوى السياسية فى المجتمع وبدء تصدع النظام السياسى ، وفوق كل ذلك كان النص على أن الدستور مؤقت حتى يمكن تغييره فى أى وقت يتطلب ذلك .

ومن الواضح أن هذه الدساتير المتتابعة كانت تنقل السلطة – من الناحية الرسمية– تدريجياً من القاعدة إلى القمة ، من البرلمان إلى الوزارة ومن الوزارة إلى

رئيس الجمهورية ، الذى يأتى إلى الحكم – كما نص الدستور الأخير – باستفتاء شعبى ، بعد ترشيح البرلمان له ، وهو البرلمان الذى يرشح الاتحاد القومى أعضاءه وهذا الأخير يكوَّن الجهاز الحاكم نفسه فرئيس الجمهورية إذن باعتباره ممثل النخبة الحاكمة يعين نفسه بنفسه ، وهذا هو المحتوى الأخير للدستور ، وبغض النظر عن هذه المسائل الفقهية ظل الدستور – المؤقت دائماً– يأتى ويذهب بقرار من الرئيس . ولا شك أن الدستور يعبر عن موازين القوى الحقيقية فى المجتمع إلى هذا الحد أو ذاك ولكن وضعه من أعلى يعنى أن الحكومة تقرره على أساس إمكانات الوضع السياسى لا على أساس الموازين السياسية المتحققة بالفعل ، ويستكمل هذا الوضع نجاحه بقيام السلطات نفسها بتجاوز حدود الدستور المعلنة من حين إلى آخر، بل وفى كل حين . وهذا مجرد امتداد منطقى لحقيقة أن الدستور قد صدر عن طريق رئيس الجمهورية .

د – الثورة والبرلمان .

خلال الفترة بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٧م لم ينعقد أى برلمان ، وفى عام ١٩٥٧م انعقد برلمان منتخب تقدم للترشيح له ٢٥٠٨ شخصاً فاعترض الاتحاد القومى على ١١٨٨ منهم ، أى على أكثر من ٤٧% من المرشحين ، وأغلقت ٤٣ دائرة على أفراد بعينهم ، ويبدو أن بعض أعضاء البرلمان لم يكونوا قد استوعبوا بعد طبيعة مهامهم فى العهد الجديد ، ورغم ذلك ظهرت حركة ما داخل البرلمان فاستجوب وزير التعليم ومجدى حسنين المسئول عن مشروع مديرية التحرير ، وقد تم حل المجلس بعد سبعة أشهر من انتخابه بحجة الوحدة مع سوريا ، وظلت مصر وسوريا دون برلمان بين عامى ١٩٥٨ و١٩٦٠م ، ولكن رئيس الجمهورية قرر فى عام ١٩٦٠ م تعيين برلمان بعد استقالة الوزراء البعثيين فى ديسمبر ١٩٥٩م ، وفى ١٩٦١م تم حل البرلمان المعين قبل الانفصال السورى بأسبوع واحد ، ولم ينعقد أى برلمان بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٤م ، بينما انتخب برلمان جديد فى عام ١٩٦٤م ، وهو لا يختلف عن برلمان عام ١٩٥٧ م إلا فى أن الأعضاء قد استوعبوا تماماً طبيعة وضعهم ، وفى عام ١٩٦٩م انُتخب برلمان جديد ، وهو

المجلس الذى شهد بعض الهمهمة السياسية بمناسبة انهيار أهم أعمدة النظام بعد الهزيمة ، وانتهى الأمر بحله فى مايو ١٩٧١م على يد الرئيس أنور السادات .

وقد كان البرلمان فى حقيقته مجرد مجلس استشارى ، أو ما يفوقه قليلاً ابتداءً من عام ١٩٦٤م ، وفى كل مرة يتشكل فيها البرلمان كان يظهر الاندماج بين عضوية هذا المجلس وعضوية النخبة الحاكمة بدرجة أقوى بالمقارنة بالبرلمان الذى سبقه ، فمع تزايد نفوذ النخبة فى كافة الهيئات والمؤسسات وتضخم عدد أفرادها ونفوذهم المباشر فى كل الأوساط أصبحت نسبة الناصريين أكبر داخل برلمانهم ، لذلك كان البرلمان يشهد باستمرار أشكالاً أكثر سفوراً من الحوار والمعارضة المهذبة والمجاملة مع إعادة تشكيله ولكنه لم يسجل أبدا أى اعتراض ذا شأن على قرارات السلطة التنفيذية ، خاصة أن الاتحاد الاشتراكى قد اكتسب حق فصل أعضاء البرلمان وقد دخل برلمان عام ١٩٦٩م أغلب أعضاء برلمان ١٩٦٤م السابق ، إلا أنه خلال تلك الفترة كان قطاع كبير من الناصريين أنفسهم قد اندمجوا بالطبقة المسيطرة من رجال أعمال وملاك أراض ، ولذلك كان هذا البرلمان تجمعاً نصف فعَّال لكبار رجال الدولة من أصحاب الأعمال الخاصة ، خاصة أن النظام السياسى كان يتهاوى على اثر هزيمة ١٩٦٧م ، وطوال الفترة كان لرئيس الجمهورية الحق فى إصدار قرارات لها قوة القانون ، كما منح حق إصدار القوانين ذاتها فى غياب البرلمان معظم الفترة ، أى أن سلطة التشريع كانت فى معظم الوقت إحدى وظائف رئاسة الجمهورية .

هـ - الثورة و الأحزاب .

بعد أسبوع واحد من الثورة قرر الضباط إلغاء الألقاب ، حيث كان ضمن أصحاب الألقاب كبار رجال الأحزاب الليبرالية ، فانتهى بذلك رسمياً عصر الباشوات وسط بهجة الشعب بأكمله ، وفى الوقت نفسه أصدر الضباط دعوة بريئة فى مظهرها وهى تطهير الأحزاب ، وكان الوفد هو بالذات من ابتلع الطعم ، لذلك تقرر طرد البعض من الهيئة الوفدية بدون ذكر الأسباب ، فتصاعد هجوم وهجوم مضاد داخل الهيئة وارتفعت الأصوات بالاتهامات الخطيرة ضد قيادات الحزب من جانب

المطرودين . ومع ذلك ، أعلن محمد نجيب أنه لا تعجبه طريقة الوفد فى تطهير نفسه ، وراح أحمد أبو الفتح – وهو وفدى أصيل وكبير– يحذر الحزب ويدينه لتقاعسه عن تطهير نفسه ، وحذر من أن الجيش قد يحل الأحزاب .

أما حزب الهيئة السعدية فقد حاول أن يواجه الدعوة ، فأعلن رئيسه أن الحزب ليس به من يستحق التطهير ، ولكن الحزب قرر أن يطهر نفسه من رئيسه بالذات ومن ثم دخل فى دائرة من التفكك انتهت بتحلله . وأما حزب الأحرار الدستوريين فقد قاوم الدعوة قليلاً ، ولكنه لم يكن له من النفوذ ما يشكل خطورة على السلطة وأخذ فى التفكك تلقائياً بعد طرد الملك وإجراء الإصلاح الزراعى ، حيث أدى صدور قانون الإصلاح الزراعى إلى تصدع الليبراليين ، وخصوصاً الوفد الذى عارض القانون فى البداية كرد فعل تلقائى من جانب قيادته الأرستقراطية العقارية . وبزعم الحكومة تم اعتقال ٧٤ شخصية حزبية كبيرة لمساعدة الأحزاب على تطهير نفسها ، ومع قانون الإصلاح الزراعى صدر قانون تنظيم الأحزاب فقُدَّم ١٦ إخطاراً إلى الحكومة فى هذا الخصوص . وهنا حاولت الأحزاب استرضاء الضباط مرة أخرى ، وخاصة الوفد الذى أعلن نفسه حزباً اشتراكياً ديمقراطياً ، وقد برهنت نتائج الصراع بين الضباط والأحزاب فيما بعد على أن المسألة لم تكن تتعلق بالبرامج السياسية بل بالقوى السياسية ذاتها و بتاريخها . وقد فشل البرنامج الجديد للوفد فى تحويله من جديد إلى حزب الأغلبية فلم تنهال عليه طلبات العضوية . ومع ذلك ، كان الإصرار من جانب حكومة الثورة على إقالة النحاس بالذات زعيم الوفد وأكثر رجاله شعبية ، وكان هذا هو أكثر المواقف حرجاً للوفد ، لذلك ، تقدمت الهيئة الوفدية برفع قضية على الضباط بعدم دستورية قانون تنظيم الأحزاب ، فكان الدستور هو آخر ورقة فى جعبتها . فالدستور نفسه لا ينص على حق تنظيم الضباط فى الاستيلاء على السلطة وخلع الملك الشرعى . ومع ذلك ، وقف أحد محامى الوفد يقول فى المحكمة ليؤكد على أن الثورة لم تكن ثورة على دستور ١٩٢٣ بل كانت الثورة من أجل هذا الدستور. وكان الرد من جانب الحكومة هو إلغاء دستور ١٩٢٣ فى العاشر من

ديسمبر ١٩٥٢ بحجة التمكن من محاكمة الوزراء السابقين الذين يمنحهم هذا الدستور حصانة .

وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر قرار حل الأحزاب ، وتلته اعتقالات واسعة لكبار رجال الأحزاب والشيوعيين ، ثم صدر إعلان دستورى لفترة انتقالية قُدِّرت بثلاث سنوات يتم بعدها وضع دستور جديد ، حينئذ لم يعد من الممكن لأحد أن يرفع قضية على الحكومة باسم الدستور ، وجاء تقنين الحكم الجديد فى ١٨ يونيو ١٩٥٣م بإعلان الجمهورية وعُيِّن محمد نجيب رئيساً . وحين حلت الأحزاب لم يشمل القرار حل جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة وليست حزباً ، واتفقت الجماعة مع الحكومة على استثنائها من قرار الحل مقابل ألا تعمل على الوصول إلى الحكم وألا تدخل الانتخابات ، غير أنهم فيما بعد طالبوا بنصيب فى الوزارة ولكنهم فوجئوا بالرفض القاطع ، ولذلك وجدوا أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى الأحزاب فاشتركوا فى تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية مع الشيوعيين والوفديين وأعضاء الحزب الاشتراكى ، ولكنهم اضطروا بعد قليل إلى الانسحاب منها بسبب خلافات تكتيكية ، وبلغ التوتر أشده بين جماعة الأخوان المسلمين وبين الحكومة فى ١٢ يناير ١٩٥٤م ، حين جرت معركة كبيرة فى الجامعة بين أعضاء جماعة الأخوان وأعضاء هيئة التحرير التابعة للحكومة ، لذلك أصدرت الحكومة على الفور قرارا بحل الجماعة وكذلك اعتقال زعمائها فى ١٤ يناير ١٩٥٤م .

و - اتفاقيتى الجلاء عن السودان و مصر مع بريطانيا .

ترسخ مطلب الوحدة لدى الحركة الوطنية فى مصر والسودان ، أما على صعيد الطبقة المسيطرة فى مصر، فكانت مصالحها المحدودة فى السودان لا تتطلب منها خوض نضال حاسم من أجل الوحدة ، ولذلك تراوحت شعاراتها حول هذه الرؤية الضيقة لمصالحها الخاصة حتى رفع بعض الشعارات الوحدوية لامتصاص ضغط الحركة الوطنية ، أما الطبقة المسيطرة فى السودان فكانت معادية لأى نوع من الوحدة على طول الخط وعلنا ، باستثناء شرائح معينة خضعت إلى حين لضغط الحركة الوطنية . وجاءت حكومة يوليه فى مصر لتزيد المشكلة تعقيداً ، فقد كان

مجئ هذه الحكومة غير ملائم لاستمرار المد الوحدوى فى السودان ، فالحركة الوطنية هناك لم تكن لتقبل الانضواء تحت لواء حكومة عسكرية ، كما لم تكن تملك من القوة ما يؤهلها لقيادة عملية الوحدة بين البلدين .

وقد بدأت المفاوضات لحل المسألة السودانية بعد الثورة بعدة أشهر وتمخضت عن اتفاقية السودان فى فبراير ١٩٥٣م ، وتمخضت عن تبنى مجلس قيادة الثورة لحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، ومع استقلال السودان عن بريطانيا . وكانت الاتفاقية خطوة إلى الأمام بوجه عام بالنسبة لاتفاق صدقى – بيفن ، ولا تختلف كثيراً عن الشعارات السائدة وقتذاك فى الشارع المصرى ، وخصوصاً أن الشعب السودانى قد قرر مصيره فعلاً ، وكان الاستقلال عن بريطانيا مقدمة منطقية لتقرير الشعب السودانى لمصيره بالوحدة مع مصر ، واكتسب محمد نجيب تأييداً جارفاً فى السودان ، مما بشر بقيام الوحدة ، إذ كان الشعب السودانى حتى ذلك الوقت مستعداً للانضواء تحت حكم محمد نجيب الذى كان يبدو له بمثابة الضمان الأكيد لحكم ديمقراطى ، غير أن أحداث مارس ١٩٥٤م فى مصر والتى أدت إلى انفراد عبدالناصر بالسلطة وتنحية محمد نجيب أدت إلى أن يتخذ الحزب الاتحادى إزاء مسألة الوحدة نهجاً يتفق تماماً مع نهج حزب الأمة ، إذ أصبح من المستطاع أن يتخلص إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب من الضغط الشعبى فى السودان الداعى للوحدة مع مصر ، فالانتصارات المتتالية للناصرية فى مصر كانت هى مقدمة هزائمها فى السودان . وبدأت الهزائم بمصادرة أسماعيل الأزهرى للصحف الاتحادية ، ثم لجوئه إلى إرسال ضباطه للتدريب فى بريطانيا بدلاً من إرسالهم إلى مصر ، كما رفض استلام ثلاثة أرباع مليون جنيه من مصر لإقامة مشاريع اجتماعية وثقافية وصحية فى السودان . وتتابعت الأحداث بعد ذلك حيث أيد مجلس النواب السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م الانفصال عن مصر ، وفى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥م أيد مجلس الشيوخ السودانى هذا الانفصال وفى أول يناير١٩٥٦م أيدت كذلك الجمعية التأسيسية السودانية الانفصال عن مصر .

ومن ناحية أخرى ، كانت قضية جلاء المستعمر عن مصر تواجه عدواً قوياً وهو بريطانيا ، بينما كانت الولايات المتحدة تخطط لأخذ دورها فى الشرق الأوسط لذلك قامت بدورها فى المفاوضات المصرية البريطانية . وقد شارك كرميت روزفلت رجل المخابرات الأمريكية فى مصر بدور فى دفع بريطانيا للموافقة على الجلاء عن مصر أثناء المفاوضات .

وقد أسفر الدور الأمريكى عن نتائج فعالة ، إذ تبادل الطرفان تقديم عدد من التنازلات وتم عقد معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤م ، ونصت المعاهدة على أن يبقى جزء من القاعدة البريطانية فى القناة صالحاً للاستخدام وتسلمه مصر فوراً لبريطانيا عند حدوث اعتداء على إحدى الدول الداخلة فى معاهدة دفاع مشترك معها من دول الجامعة العربية أو تركيا ، وتضمنت تسهيلات مقدمة لاستخدام الموانئ المصرية ، وأن يستمر الاتفاق سبع سنوات قابلة للمد بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية ورغم إثارة المعاهدة سخطاً شعبياً عاماً ، فإن المعارضة الوطنية كانت ضعيفة وعاجزة عن الدخول فى معارك مع السلطة .

ل - الثورة والأحلاف الغربية .

رفضت الثورة الانضمام للأحلاف الغربية والتى عرضت على العرب فى هذه الفترة ، وكانت البداية مع اتفاقية الدفاع الرباعية عام ١٩٥٤م التى عرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، حيث رفضت مصر الاتفاقية وحرضت الدول العربية على رفضها ، ثم عرضت بريطانيا تكوين حلف بغداد والذى تم تكوينه فعليا من بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان وإيران عام ١٩٥٥م ، فرفضت مصر الانضمام للحلف ، ولم يقتصر الأمر على رفضها الانضمام له ولكنها قامت بجهود حثيثة لمنع اضمام الدول العربية لهذا الحلف ، وهو ما أدى إلى حدوث صراع بين سياسة مصر الحيادية وسياسة بغداد الداعية للانضمام للأحلاف الغربية .

وقد عززت مصر سياستها الرافضة للأحلاف بالانضمام إلى جماعة عدم الانحياز التى قامت عقب انعقاد مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥م ، والذى شاركت فيه مصر وأصبحت هى والهند ويوغسلافيا حجر الزاوية فى هذه المنظمة الرافضة

للانضمام للأحلاف بصفة عامة ، ومع عرض الولايات المتحدة لمشروع إيزنهاور فى عام ١٩٥٧م رفضت مصر المشروع ووقفت ضده فى المنطقة ليفشل المشروع وتفشل الولايات المتحدة فى تحقيق مبتغاها منه ، وبذلك رفضت مصر الأحلاف الغربية ووقفت أمامها فى المنطقة العربية .

ى - تأميم شركة قناة السويس١٩٥٦م والاصطدام بالغرب .

كانت صفقة الأسلحة التى حصلت عليها مصر من الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٥م تحت أسم صفقة الأسلحة التشيكية بداية حقيقية لاصطدام الثورة بالغرب ، ثم جاء أمر تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٥م ليزيد من حدة الاصطدام ، حيث كانت مصر ترغب فى بناء السد العالى وتقدمت للبنك الدولى لتمويل المشروع فرفض البنك الدولى ، فتقدمت مصر للولايات المتحدة لتمويل المشروع غير أن الولايات المتحدة لم ترغب فى ذلك ، ولذا وجد عبد الناصر أن هناك ضرورة لتأميم القناة وبالفعل تم ذلك فى يولية ١٩٥٦م . والحقيقة أن قرار التأميم كان ضربة قاسية للوجود البريطانى فى الشرق الأوسط ، فقد شهدت المنطقة منذ الأربعينات نضالاً شعبياً شاملاً ضد نفوذها ، ونجحت مصر فى تجميد مشروع حلف بغداد وإجبار بريطانيا على تغيير خططها فى مصر جزئياً .

ومع ذلك ، اعتبر التأميم تحديا سافرا للنفوذ البريطانى بالمنطقة ، لذلك أرسلت بريطانيا مذكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية احتجاجا على تأميم القناة ولكن المذكرة أعيدت إلى السفارة البريطانية بالقاهرة دون رد ، وهو الأمر الذى جعل بريطانيا تبدأ فى الضغط على مصر من خلال تجميد حسابات مصر من الأسترلينى والتى بلغت ١١٢ مليون جنية أسترلينى وفرض الحراسة على أموال وممتلكات شركة القناة فى لندن وحظرت بيع الأسلحة لمصر وأما فرنسا فقد وجدت فى مشكلة تأميم القناة الفرصة فى التصدى لسياسة عبد الناصر والانتقام منه لمساعدته لثوار الجزائر . لذلك قررت فرنسا التعاون مع بريطانيا فى إسقاط حكومة عبد الناصر، وراحت الصحافة الفرنسية والبريطانية تصف عبدالناصر بأنه هتلر جديد ، وأنه يريد تكوين إمبراطورية عربية تحت قيادته. وأما إسرائيل فقد جاءت أزمة تأميم شركة قناة

السويس لتعطيها الفرصة كي تعقد صفقة التآمر مع بريطانيا وفرنسا ضد مصر ، ولتصبح بها إسرائيل هي مخلب القط الذي تصطاد به الدولتان مصر انتقاماً منها لقرار التأميم .

هكذا قررت البلدان الثلاثة إسقاط نظام عبدالناصر. وجاء قرار تأميم القناة ليثير المعسكر الغربى كله ، فالقرار كان ضربة قوية لهيبة بريطانيا وكانت اللحظة مناسبة من وجهة نظر البلدان الثلاثة لوضع خطة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م رغم أنها لم تجد مبرراً لها أمام العالم ، فالقرار المذكور لم يكن اعتداءً على أحد وإنما كان رداً منطقياً ، ولم تستطع البلدان المعتدية أن تستشف أثر عدوانها الذى حولت نتائجه عبد الناصر إلى أسطورة من وجهة نظر الجماهير العربية على حساب مصالح بريطانيا وفرنسا ، وقد وجدت الولايات المتحدة هى الأخرى فى قرار التأميم فرصتها المناسبة لتحقيق هدفها بالحلول محل بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط ، لذلك أعلنت فى بيان مشترك مع بريطانيا وفرنسا تنديدها بعبد الناصر ومطالبتها بتدويل قناة السويس ، وللضغط فى هذا الاتجاه قررت التجميد الجزئى لأموال مصر فى الولايات المتحدة والتى بلغت ٦٠ مليون دولار ، وقطع المعونات الاقتصادية عنها ، كما قامت بإنشاء ما أسمته بجمعية المنتفعين بقناة السويس .

وبالفعل قرر جمال عبدالناصر بناءً على قراءة موضوعية لموازين القوى المحلية والدولية الاستمرار فى تشدده ، فهدد بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٤م فى حالة حدوث هجوم عسكرى ، وأخذ يقوى من اتصالاته بالاتحاد السوفيتى ، بينما أعلن السوفيت تأييدهم المطلق لجمال عبدالناصر ورفض فكرة تدويل قناة السويس ، إذ كانت الفرصة لاُ تعوَّض لتعزيز نفوذهم فى المنطقة ، كما كانت فرصة السوفيت كبيرة فى تحطيم مشروع حلف بغداد الذى أنشأ ضد الاتحاد السوفيتى بمنطقة الشرق الأوسط . على أية حال ، كان لقرار التأميم نتائج اقتصادية على مصر ، فقد أصبحت شركة قناة السويس ملكا لمصر ، كما بدأت مصر فى تمصير بعض الممتلكات الأجنبية فى البلاد فصدر الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦م لوضع الحراسة على بنك موصيرى كما خضعت شركة النيل للمنسوجات لنفس القرار ،

ووضعت الحراسة على البنك التجارى المصرى بالقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٧م ، كما وضعت الحراسة أيضا على العديد من الممتلكات الأجنبية الموجودة فى مصر.

م - الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ – ١٩٦١م .

جاءت الوحدة المصرية السورية تلبية لرغبات الشعبين المصري والسوري في إطار الجو الدولي الضاغط ، والأحداث التي شهدها الوطن العربي من تأميم قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر ، والحشود التركية على الحدود السورية ، وصولاً إلى قيام حلف بغداد بالمؤامرات والدسائس . كل هذا فى ظل المطالبة الدائمة لمجموعة من الضباط السوريين بالوحدة مع مصر وحملة قادة حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل الاتحاد مع مصر. كما كانت العوامل الخارجية قد لعبت دورها الأول في تعزيز هذا التقارب ، حيث بدأ السوفييت حملة دبلوماسية واسعة لاكتساب دول الشرق الأوسط وكانت مصر وسوريا قد عقدت صفقات سلاح مع السوفييت فى عام ١٩٥٥م .

على أية حال ، لم يعد بوسع الحكومة السورية التراجع عن سياستها الجديدة إذ شعرت بقدر من العزلة أمام السياسة العراقية بل والإسرائيلية . فعقدت في شهر أكتوبر ١٩٥٧ معاهدة للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي . واجتمع في ١٨ أكتوبر ١٩٥٧ مجلس النواب السوري ومجلس النواب المصري في جلسة مشتركة وأصدرا بالإجماع بياناً فيه دعوة إلى حكومتي البلدين للاجتماع وتقرير الاتحاد بين الدولتين ، حيث كان ميشيل عفلق قد أصر منذ تشكيل حكومة صبري العسلي في سوريا على أن يتضمن البيان الوزاري للحكومة الدعوة إلى الوحدة مع مصر ، وقد لاقت هذه الدعوة تأييد مجلس الشعب السوري ومن ثم قام عدد أربعة عشر ضابطا من قادة الألوية في الجيش السوري بمفاوضة الحكومة المصرية حول الوحدة ، وكان من بين هؤلاء عبد الغني قنوت وأمين الحافظ وصلاح جديد ومصطفى حمدون حيث جاء هذا الوفد سرا دون علم الحكومة السورية مطالباً بالوحدة الفورية . وقد فاوض عبد الناصر وعبد الحكيم عامر طيلة أيام ١٣-١٦ يناير ، وتكللت المهمة

بالاتفاق على الوحدة وبعدها وصل وزير الخارجية السوري صلاح البيطار فى يوم ١٦ يناير١٩٥٨م للتوقيع بالحروف الأولى على ميثاق الوحدة بين سوريا ومصر .

وبالفعل أعلنت الوحدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر . واختير عبد الناصر رئيسًا والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة ، ومنح الرئيس السوري شكري القوتلي لقب المواطن العربي الأول وفي عام ١٩٦٠ تم توحيد برلماني البلدين في مجلس الأمة بالقاهرة وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارة موحدة في القاهرة أيضًا . وتقرر أن يكون نظام الحكم رئاسياً ديمقراطيا . وقد جرى استفتاء شعبي على الوحدة وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة ، ووضع في ٥ مارس ١٩٥٨م دستورا جديدا مؤقتا للجمهورية العربية المتحدة وأناط الدستور السلطة التنفيذية برئيس الجمهورية يمارسها فعلياً بمعاونة نواب الرئيس والوزراء الذين يعينهم ويقيلهم بنفسه ، وهم مسئولون أمامه دون غيره علماً بأنه كان هناك إلى جانب الحكومة المركزية في الجمهورية العربية المتحدة مجلسان تنفيذيان إقليميان هما المجلس التنفيذي المصري والمجلس التنفيذي السوري اللذان يرأس كل منهما وزير مركزي ، أما السلطة التشريعية فقد تولاها مجلس الأمة المكون من نواب يعين نصفهم رئيس الجمهورية والنصف الآخر يختاره من بين أعضاء مجلس النواب السابقين في سوريا ومصر . غير أن هذه الوحدة لم تستمر ، وبالفعل انتهت هذه الوحدة على أثر انقلاب عسكري في دمشق يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١م بقيادة عبد الكريم النحلاوى ، وأعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية ، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٧١م عندما سميت باسمها القائم وهو جمهورية مصر العربية .

هكذا خرجت مصر من حكم أسرة محمد على فى العام ١٩٥٢م ، ولتبدأ معه مرحلة جديدة فى البلاد سادها الكثير من التطورات ، والتى كان الغرض منها تحقيق أهداف الثورة ، فضلا عن مواجهة الثورة لأعداء الخارج خاصة أن قيام دولة إسرائيل فى المنطقة ، وحالة الصراع الدولى خلقا تحديا للثورة فى مهدها .

الفصل الثامن

مصر والصراع مع إسرائيل

أولا : إسرائيل والعدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦م .

ثانيا : حرب يونية ١٩٦٧م وتداعياتها .

ثالثا : حرب أكتوبر ١٩٧٣م ونتائجها .

كانت مصر قد دخلت فى صراع خاص مع إسرائيل منذ العام ١٩٥٥م على أثر الهجوم الإسرائيلى على الحدود المصرية ، ثم جاء اشتراك إسرائيل فى العدوان الإسرائيلى فى عام ١٩٥٦م ليؤكد حالة العداء بينهما ، والتى استمرت بعد ذلك حتى عقد معاهدة كامب ديفد للسلام بينهما عام ١٩٧٩م .

أولا : إسرائيل و العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦م .

في ١٨ أكتوبر ١٩٥٦م بعث رئيس وزراء فرنسا جي موليه برقية إلى رئيس الوزراء الأسرائيلى بن جوريون يدعوه للحضور إلى باريس لبحث الأمور بشكل غير مباشر ، وقد تم سفر بن جورين إلى باريس بالفعل في يوم ٢١ أكتوبر وكان قبلها قد عقد اجتماع ثنائي بين فرنسا وبريطانيا ، والذي نتج عنه اتفاق الدولتين على طلب مهاجمة إسرائيل لمصر ، ومن ثم تدخلهما بطلب وقف القتال وسحب القوات تمهيداً لتدخلهما المباشر بمهاجمة مصر ، وقد تم في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦م التوقيع على اتفاق التعاون بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فيما عرف باتفاقية سيفر ، وتقرر أن يبدأ الهجوم الإسرائيلي على مصر في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م .

وبالفعل بدأت إسرائيل الحرب على القوات المصرية في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م بهجوم للطيران الإسرائيلي على سيناء غرضه قطع الاتصال بين الوحدات المصرية وقيادتها ، وفى مساء نفس اليوم بدأ الهجوم البرى على سيناء من القوات الإسرائيلية ، أمام هذا الهجوم اتفقت القيادة المصرية على ضرورة تمسك قواتها في سيناء بمواقعها مع عدم السماح للقوات الإسرائيلية بالتقدم ، وأما القوات الموجودة في غزة فقد صدرت لها الأوامر بعدم الاشتباك مع القوات الإسرائيلية لتجنب مخاطر الاشتباك على المدنيين ، وفي مساء ٣٠ أكتوبر وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر وإسرائيل بضرورة إيقاف جميع العمليات الحربية وسحب القوات مسافة عشرة أميال عن قناة السويس ، مع قبول مصر لإنزال قوات بريطانية – فرنسية بالمواقع الرئيسية في بورسعيد والإسماعيلية والسويس على ان يتم الرد على الإنذار في خلال اثنتى عشرة ساعة ، وفي حالة عدم الرد في الوقت المحدد فإن الدولتين سوف تتدخلان بالقدر الذي تريانه ضرورياً لوقف القتال .

وقد أعلنت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل موافقة إسرائيل على ما جاء بالإنذار ، بينما رفض عبد الناصر الإنذار. ومع عدم قبول مصر للإنذار بدأت في مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م الغارات الجوية البريطانية على مصر لذلك رأت القيادة المصرية أن وجود الجيش المصري في سيناء سيجعله يقع أمام القوات الإسرائيلية التي يساندها الطيران الفرنسي ، ومن خلفه القوات البريطانية والفرنسية والنتيجة أن الرئيس جمال عبد الناصر أصدر في ٣١ أكتوبر وعلى مسئوليته الشخصية أوامره للجيش المصرى بالانسحاب من سيناء ما عدا قوات غزة التي أمرها بالاستسلام خوفاً من تعرض الأهالي لمذبحة بشرية في حال إظهار أي مقاومة للقوات الإسرائيلية. ومع صدور هذا القرار توقفت القوة الرئيسية للجيش المصري عن التقدم لعبور القناة إلى سيناء ، وبدأت القوات التي عبرت القناة في العودة ، وحددت الأوامر إلى القوات المصرية الموجودة في رفح والعريش وأبو عجيلة وشرم الشيخ بوقف زحف القوات الإسرائيلية حتى يتم انسحاب القوات الرئيسية للجيش المصري ، والتي تعرضت للقصف من الطيران الفرنسي .

أمام ذلك أمد الاتحاد السوفيتى مصر بالأسلحة ، وهدد بالتدخل المباشر كما أرسل رئيس الوزراء السوفيتى بولجانين أربع مذكرات بخصوص الهجوم وموقفه منه إلى رئيس مجلس الأمن وإلى أنتونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا وإلى جى موليه رئيس وزراء فرنسا وإلى بن جوريون رئيس إسرائيل ، وقد هدد فيها بضرب بريطانيا بالصواريخ ، كما وجهت الصين أنذارا إلى الدول المعتدية بالكف عن العدوان ، وكذلك فعلت الهند ، وأما الولايات المتحدة ، فقد أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة سوف تلتزم بتعهدها بمساعدة ضحية أي عدوان بالشرق الأوسط ، وأن الحكومة الأمريكية سوف تطلب انعقاد مجلس الأمن وبالفعل أبلغت الولايات المتحدة مجلس الأمن في يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م برسالة مفادها أن القوات الإسرائيلية قد توغلت في الأراضي المصرية في انتهاك واضح لاتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل ، وطلبت عقد اجتماع عاجل للمجلس لأجل وقف فوري للعمل العسكري الإسرائيلي بالأراضي المصرية .

وبناء على طلب الولايات المتحدة ، نظر مجلس الأمن في أربع جلسات ما بين ٣٠ أكتوبر وحتى أول نوفمبر ١٩٥٦م في المشروع الأمريكي حيث أكد مندوب الولايات المتحدة أن حكومته تعتقد أنه من الضروري على المجلس أن يتخذ موقفاً تجاه العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل ، واعتباره خرقاً للسلام قد وقع من جانبها ، وبالتالي يجب على إسرائيل أن تنسحب فوراً وراء خطوط الهدنة المعمول بها ، وقد تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى انسحاب إسرائيل الفوري وراء خطوط الهدنة ، غير أن المشروع لم يتم إقراره بسبب استخدام فرنسا وبريطانيا حق الفيتو ضده فى مجلس الأمن .

أمام هذا الرفض طلب أيزنهاور في الأول من نوفمبر من وزير خارجيته دالاس وضع مشروع لوقف هذا الاعتداء والتقدم به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد قام دالاس بوضع مسودة المشروع وأبلغه إلى أيزنهاور ، والذي وافق عليه وطلب إرساله إلى كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة بالأمم المتحدة للحصول على الموافقة على المشروع ، وقد نص المشروع على وقف فوري لإطلاق النار ، وسحب جميع القوات إلى ما وراء خط الهدنة ، وامتناع الدول الأعضاء عن إدخال المعدات العسكرية إلى منطقة الأعمال العسكرية وضرورة اتخاذ الخطوات لإعادة افتتاح القناة عقب وقف إطلاق النار، مع تكليف الامين العام للأمم المتحدة بمراقبة والإبلاغ الفوري عن مدى الامتثال للقرار إلى مجلس الأمن والجمعية العامة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات المناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وقد تمت الموافقة على القرار تحت رقم ٩٩٧ في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م . وبناء على ذلك ، وافقت الدول المعتدية على الانسحاب من الأراضى المصرية لينتهى العدوان الثلاثى على مصر ، وبذلك انتهت حرب ١٩٥٦ بإلغاء معاهدة ١٩٥٤ ، وانسحاب القوات المعتدية من قناة السويس، وبجهود أمريكية كبيرة انسحبت اسرائيل من سيناء مقابل تعهد أمريكى بحماية حقها فى المرور فى خليج العقبة ومضايق تيران ، كما وافق عبدالناصر على وضع قوات الطوارئ الدولية على الحدود الدولية الشرقية لمصر بين مصر

وفلسطين المحتلة ، وفى قطاع غزة وشرم الشيخ ، والتىُ وضعت بغرض حماية اسرائيل من غارات الفدائيين .

ثانيا : حرب يونية ١٩٦٧م وتداعياتها .

وافق عبدالناصر على وضع قوات الطوارئ الدولية على الحدود الدولية الشرقية لمصر ، وفى قطاع غزة وشرم الشيخ ، والتىُ وضعت بغرض حماية اسرائيل من غارات الفدائيين ، وكانت التحذيرات بأن هجوما إسرائيليا سوف يقع على سوريا فى مايو ١٩٦٧م دافعا لعبد الناصر كى يطلب من سكرتير عام الأمم المتحدة يوثانت فى ١٨ مايو ١٩٦٧م سحب القوات الدولية التى كانت تتمركز على الجانب المصرى من الحدود بينها وبين إسرائيل ، وبالفعل وافقت الأمم المتحدة على سحب القوات ، ومع إعلان عبد الناصر بغلق مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية أصبح الطريق مفتوحا للصدام المسلح بين مصر وإسرائيل ، هذا على الرغم من أن عبد الناصر كان حريصا فى السنوات التى تلت حرب عام ١٩٥٦م عدم الدخول فى حرب مع إسرائيل إلا إذا توفرت ثلاثة عوامل وهى : تفوق عسكرى عربى وتحقيق التضامن العربى وعزل إسرائيل عن القوى الغربية ، وقد ظل محافظا على وجهة النظر هذه حتى أنه اتهم من جانب الملك حسين ملك الأردن بأن عبد الناصر يتخفى وراء حماية القوات الدولية للأمم المتحدة التى على الحدود بين مصر وأسرائيل وعلى أثر هذا التوتر حضر الملك حسين إلى القاهرة فى ٣٠ مايو ١٩٦٧م وعقد اتفاقية دفاع مع مصر ، والذى عملت إسرائيل على اختبار جديتها فقامت بمهاجمة قرية السموع الأردنية ، فحدثت المظاهرات ضد الملك حسين ، وبدأت حملة دعائية ضد جمال عبد الناصر من الأردن والسعودية لعدم التزام مصر باتفاقية الدفاع المشترك مع الأردن وظلت الإذاعة الأردنية والسعودية تهاجم النظام المصرى محاولة استفزاز عبد الناصر ودفعه لاتخاذ خطوات للقتال مع إسرائيل .

ورغم وصول معلومات مؤكدة للقيادة المصرية بأن إسرائيل ستهاجم فى يوم ٥ يونية ١٩٦٧م ، إلا أن عبد الناصر أعتقد بأن الولايات المتحدة ستمنع إسرائيل من القيام بالهجوم ، بل ووعد الاتحاد السوفيتى بأن مصر لن تقوم بتوجيه الضربة

الأولى فى الحرب ضد إسرائيل . ولكن الكارثة حدثت فى اليوم المحدد وهو ٥ يونية واحتلت إسرائيل العريش فى مساء نفس اليوم ، هذا فى الوقت الذى كان فيه عبد الحكيم عامر قائد الجيش فى جولة بالطائرة مع قيادته الحربية يفتش على المواقع فى سيناء ، وهو ما يعنى صدور الأوامر للصواريخ المصرية بالتوقف عن العمل مادام القائد فى الجو وهو مامهد لأسرائل كى تقوم بشن هجوم على جميع المطارات الحربية المصرية البالغ عددها ١٧ مطارا وتحطم غالبية الطائرات المصرية وهى على الأرض ومدارج المطارات وحظائرها أيضا ، فى وقت كان فيه قائد الجيش المصرى عبد الحكيم عامر فى الجو .

ومن جانب آخر ، تم دفع قوات الاحتياط بمجرد تعبئتها إلى أرض المعركة فى سيناء ولم تكن هذه القوات مدربة التدريب الكافى لدخولها الحرب الأمر الذى أحدث أخطاء جسيمة فى توزيع الجنود على الأسلحة والواجبات المختلفة ، والنتيجة أن القوات الإسرائيلية توغلت فى سيناء بسرعة مهولة وهزمت القوات المصرية وقتل حوالى عشرة آلاف جندى مصرى ومات الكثير منهم فى طريق العودة منسحبين إلى قناة السويس بعد أن سيطرت إسرائيل تماما على سيناء ، وعلى الجانب العربى تمكنت القوات الإسرائيلية من احتلال مدينة القدس والضفة الغربية بعد هزيمتها للقوات الأردنية ، كما احتلت الجولان السورية بعد هزيمتها للقوات السورية . ومع تدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وافت الدول العربية على قرار وقف إطلاق النار وكانت موافقة الأردن فى ٧ يونية وبعدها بيوم واحد وافقت مصر ثم كانت الموافقة السورية فى يوم ١٠ يونية ١٩٦٧م . وعقب الهزيمة وفى ٩ يونية تحدث عبد الناصر فى بيان للشعب المصرى أعلن فيه تحمله للهزيمة وتنحية عن السلطة على أن يتولى رئاسة الجمهورية زكريا محى الدين ، غير أن الشعب تمسك بقائدة فى وقت المحنة ، وخرجت المظاهرات تطالب جمال عبد الناصر بالبقاء فى السلطة حتى تحقيق النصر على العدو .

على أية حال أراد عبد الناصر عقب الهزيمة تصحيح الأوضاع ، لذلك تخلص من جميع القادة المسئولين عن الهزيمة واعتمد فى إعادة بناء القوات العسكرية

على مجموعة من القادة كان أبرزهم الفريق أول محمد فوزى والفريق عبد المنعم رياض والفريق سعد الدين الشاذلى ، وفريق من الضباط خريجى الأكاديمية العسكرية السوفيتية ، وقد كان لهؤلاء دور بارز فى قيادة القوات المسلحة المصرية خلال ما عرف بحرب الاستنزاف .

والحقيقة أن هذه المرحلة كانت قد شهدت الكثير من البطولات التى قام بها المقاتل المصرى ، فكانت معركة رأس العش في الساعات الأولى من صباح أول يولية ١٩٦٧م ، وبعد ثلاثة أسابيع من الهزيمة مثال لذلك ، حيث تقدمت قوة مدرعة إسرائيلية بغرض الوصول إلى ضاحية بور فؤاد المواجهة لمدينة بورسعيد على الجانب الآخر للقناة وكان الهدف احتلال بور فؤاد ، وعندما وصلت القوات الإسرائيلية إلى منطقة رأس العش جنوب بور فؤاد وجدت قوة مصرية محدودة عددها ثلاثون مقاتلا مزودين بالأسلحة الخفيفة . في حين كانت القوة الإسرائيلية كانت تتكون من عشر دبابات مدعمة بقوة مشاة ميكانيكية في عربات نصف مجنزرة ، وحين هاجمت قوات الاحتلال القوة المصرية تصدت لها الأخيرة وأنزلت بها خسائر كبيرة في المعدات والأفراد وأجبرتها على التراجع والانسحاب . وتمثل عملية أغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات نوعا آخر من بطولات حرب الاستنزاف ، فقد اخترقت أكبر قطع الأسطول الإسرائيلي المدمرة إيلات المياه الإقليمية المصرية باتجاه بورسعيد في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧م ، فتم إصدار الأوامر للقوات البحرية بالتصدي للمدمرة وإغراقها وتم بالفعل تدمير المدمرة دون خسائر ، ويذكر أن إغراق المدمرة أغرق معه ٢٥٠ عسكريا بحريا إسرائيليا هو طاقم المدمرة ، كما يعد يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨م تحولا كبيرا فى أعمال المدفعية المصرية ، حيث تقرر تنفيذ قصف نيرانى مركز ضد جميع الأهداف الإسرائيلية على طول خط المواجهة ، وقد نفذت العملية وتكبد العدو خسائر فادحة ، وقد سمى هذا اليوم بيوم المدفعية .

ثالثا : حرب أكتوبر ١٩٧٣م ونتائجها .

تعتبر حرب أكتوبر إحدى جولات الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث خططت القيادة المصرية مع السورية لشن حرب في وقت واحد على إسرائيل بهدف استرداد

شبه جزيرة سيناء والجولان التي سبق أن احتلتهما إسرائيل في حرب ١٩٦٧م ، وقد بدأت الحرب في يوم السبت ٦ أكتوبر ١٩٧٣م العاشر من رمضان ١٣٩٣ هـ بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان. وانتهت الحرب رسميا بالتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك في ٣١ مايو ١٩٧٤ حيث وافقت إسرائيل على إعادة مدينة القنيطرة لسوريا وضفة قناة السويس الشرقية لمصر مقابل إبعاد القوات المصرية والسورية من خط الهدنة ، وتأسيس قوة خاصة للأمم المتحدة لأجل مراقبة تحقيق هذه الاتفاقية.

أ - مقدمات الحرب .

في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧م اجتمع قادة دول الجامعة العربية في مؤتمر الخرطوم بالعاصمة السودانية ونشروا بياناً تضمن ما يسمى بـ" اللاءات الثلاثة " وهى : " عدم الاعتراف بإسرائيل ، عدم التفاوض معها ، رفض العلاقات السلمية معها " ، وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ الذي يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في يونية ١٩٦٧م مع مطالبة الدول العربية المجاورة لإسرائيل بالاعتراف بها وبحدودها .

وفي سبتمبر ١٩٦٨م تجدد القتال بشكل محدود على خطوط وقف إطلاق النار بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا بما يسمى حرب الاستنزاف مما دفع الولايات المتحدة إلى اقتراح خطط لتسوية سلمية في الشرق الأوسط وكان وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز قد اقترح ثلاث خطط على كلا الجانبين ، الخطة الأولى كانت في ٩ ديسمبر ١٩٦٩، والثانية فى يونية ١٩٧٠م ، والثالثة فى ٤ أكتوبر ١٩٧١م . وقد تم رفض المبادرة الأولى من جميع الأطراف ، وأعلنت مصر عن موافقتها لخطة روجرز الثانية حتى تعطي نفسها وقتاً أكثر لتجهيز الجيش وتكملة حائط الصواريخ للمعركة المنتظرة وقد أدت هذه الموافقة إلى وقف القتال في منطقة قناة السويس ، وإن لم تصل حكومة إسرائيل إلى قرار واضح بشأن هذه الخطة .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ م توفي الرئيس جمال عبد الناصر ، وتم تولية أنور السادات رئيساً للجمهورية والذى قدم في فبراير ١٩٧١م لمبعوث الأمم المتحدة غونار يارينغ الذي أدار المفاوضات بين مصر وإسرائيل حسب خطة روجرز الثانية شروطه للوصول إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل وأهم بنودها انسحاب إسرائيلي إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م . وقد رفضت إسرائيل هذه الشروط مما أدى إلى تجمد المفاوضات . لذلك قرر الرئيسان المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد فى ١٩٧٣م اللجوء إلى الحرب لاسترداد الأرض التي خسرها العرب في حرب ١٩٦٧م حيث كانت الخطة ترمي إلى الاعتماد على الاستخبارات العامة المصرية والاستخبارات العامة السورية في التخطيط للحرب وخداع أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية ، ومفاجأة إسرائيل بهجوم غير متوقع من كلا الجبهتين المصرية والسورية .

ومن جانب آخر ، كانت إسرائيل قد أمضت السنوات الست التي تلت حرب يونية ١٩٦٧م في تحصين مراكزها في الجولان وسيناء ، وأنفقت مبالغ ضخمة لدعم سلسلة من التحصينات على مواقعها في مناطق مرتفعات الجولان وفي قناة السويس، حيث كان خط بارليف والذي اقترحه حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلي في فترة ما بعد حرب ١٩٦٧ م من أجل تأمين الجيش الإسرائيلي المحتل لشبه جزيرة سيناء ، وهذا الخط كان من أقوى خطوط الدفاع في التاريخ الحديث ، والذى يبدأ من قناة السويس وحتى عمق ١٢ كم داخل شبه جزيرة سيناء على امتداد الضفة الشرقية للقناة وهو من خطين : يتكون من تجهيزات هندسية ومرابض للدبابات والمدفعية وتحتله احتياطيات من المدرعات ووحدات مدفعية ميكانيكية بطول ١٧٠ كم على طول قناة السويس ، وقد ضم خط بارليف ٢٢ موقعا دفاعيا ، وكذلك ٢٦ نقطة حصينة .

ب - تطورات الحرب .

هدفت مصر وسوريا إلى استرداد الأرض التي احتلتها إسرائيل بالقوة بهجوم موحد مفاجئ في يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣م ، والذي وافق عيد الغفران اليهودي حيث

تعطل في هذا اليوم أغلبية الخدمات الجماهيرية، بما في ذلك وسائل الإعلام والنقل الجوي والبحري بمناسبة العيد ، وقد تلقت الحكومة الإسرائيلية المعلومات الأولى عن الهجوم المقرر في الخامس من أكتوبر فدعت رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير بعض وزرائها لجلسة طارئة في تل أبيب عشية العيد ، ولكن لم يكف الوقت لتجنيد قوات الاحتياط التي يعتمد الجيش الإسرائيلي عليها . حدد الجيشان المصري والسوري موعد الهجوم للساعة الثانية بعد الظهر حسب اقتراح الرئيس السوري حافظ الأسد، بعد أن اختلف السوريون والمصريون على ساعة الصفر. ففي حين فضل المصريون الغروب كان الشروق هو الأفضل للسوريين ، لذلك كان من غير المتوقع اختيار ساعات الظهيرة لبدء الهجوم .

وبالفعل هاجمت القوات السورية تحصينات وقواعد القوات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان ، بينما هاجمت القوات المصرية تحصينات إسرائيل بطول قناة السويس وفي عمق شبه جزيرة سيناء . ونجحت سوريا ومصر في تحقيق نصر لهما ، إذ تم اختراق خط بارليف الحصين خلال ست ساعات فقط من بداية المعركة بينما دمرت القوات السورية التحصينات الكبيرة التي أقامتها إسرائيل في هضبة الجولان ، وحقق الجيش السوري تقدما كبيرا في الأيام الأولى للقتال مما أربك الجيش الإسرائيلي ، كما قامت القوات المصرية بمنع القوات الإسرائيلية من استخدام أنابيب النابالم بخطة مدهشة، كما حطمت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر في سيناء المصرية والجولان السورية ، وقد تم السيطرة على قناة السويس وجزء من سيناء في مصر، وجزء من مناطق مرتفعات الجولان ومدينة القنيطرة في سورية.

ففي ٦ أكتوبر ١٩٧٣ قامت القوات الجوية المصرية بتنفيذ ضربة جوية على الأهداف الإسرائيلية خلف قناة السويس عبر مطار بلبيس الجوي الحربي في محافظة الشرقية ، وتشكلت القوة من ٢٢٢ طائرة مقاتلة عبرت قناة السويس وخط الكشف الراداري للجيش الإسرائيلي مجتمعة في وقت واحد في تمام الساعة الثانية بعد الظهر على ارتفاع منخفض للغاية. وقد استهدفت الطائرات محطات التشويش

والإعاقة في أم خشيب وأم مرجم ومطار المليز ومطارات أخرى ومحطات الرادار وبطاريات الدفاع الجوي وتجمعات الأفراد والمدرعات والدبابات والمدفعية والنقاط الحصينة في خط بارليف ومصاف البترول ومخازن الذخيرة . ومن جانبها ، بدأت القوات السورية الهجوم وأنطلق قذائف المدافع على التحصينات الإسرائيلية في الجولان ، واندفعت الآلاف من القوات البرية السورية إلى داخل مرتفعات الجولان تساندها قوة كبيرة من الدبابات على الجبهة السورية، بينما كان طيران سلاح الجو السوري يقصف المواقع الإسرائيلية ، بينما عبر قناة السويس ٨٠٠٠ من الجنود المصريين ، ثم توالت موجتا العبور الثانية والثالثة ليصل عدد القوات المصرية على الضفة الشرقية بحلول الليل إلى ٦٠٠٠٠ جندي هذا في الوقت الذي كان فيه سلاح المهندسين المصري يفتح ثغرات في الساتر الترابي باستخدام خراطيم مياه شديدة الدفع .

وعلى الجانب الإسرائيلى تم في الساعة الثانية تشغيل صافرات الإنذار في جميع أنحاء إسرائيل لإعلان حالة الطوارئ واستأنف الراديو الإسرائيلي الإرسال رغم العيد . وبدأ تجنيد قوات الاحتياط فى بضع ساعات قبل ذلك مما أدى إلى استئناف حركة السير في المدن مما أثار التساؤلات بين الإسرائيلليين . وبالرغم من توقعات المصريين والسوريين ، كان التجنيد الإسرائيلي سهلا نسبيا إذ بقي أغلبية الناس في بيوتهم أو احتشدوا في الكنائس لأداء صلوات العيد . ولكن الوقت القصير الذي كان متوفرا للتجنيد وعدم تجهيز الجيش لحرب منع الجيش الإسرائيلي من الرد على الهجوم المصري السوري المشترك .

وقد تمكن الجيش المصري خلال الأيام الأولى من عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف الدفاعي الإسرائيلي المنيع . وتحركت القوات السورية مخترقة الخطوط الإسرائيلية ومكبدة الإسرائيليين خسائر فادحة لم يعتادوا عليها خلال حروبهم السابقة مع العرب . وفى خلال يومين من القتال باتت مصر تسيطر على الضفة الشرقية لقناة السويس وتمكن الجيش السوري من تحرير مدينة القنيطرة الرئيسية وجبل الشيخ مع مراصده الإلكترونية المتطورة . بينما حقق الجيش المصري إنجازات

ملموسة حتى ١٤ أكتوبر حيث انتشرت القوات المصرية على الضفة الشرقية لقناة السويس ، ففى هذا اليوم فشلت القوات المصرية فى محاولتها لاجتياح خط الجبهة والدخول في عمق أراضي صحراء سيناء والوصول للمرات ، وكان هذا القرار بتقدير البعض هو أسوأ قرار استراتيجي اتخذته القيادة أثناء الحرب لأنه جعل ظهر الجيش المصري غرب القناة شبه مكشوف في أي عملية التفاف وهو ما حدث بالفعل .

ففي هذا اليوم قررت حكومة الولايات المتحدة إنشاء " جسر جوي" لإسرائيل أي طائرات تحمل عتاد عسكري لتزويد الجيش الإسرائيلي بما ينقصه من العتاد . وفي ليلة ١٥ من أكتوبر تمكنت قوة إسرائيلية صغيرة بقيادة أريل شارون من اجتياز قناة السويس إلى ضفتها الغربية وبدأ تطويق الجيش الثالث من القوات المصرية . وقد شكل عبور هذه القوة الإسرائيلية إلى الضفة الغربية للقناة مشكلة تسببت في ثغرة في صفوف القوات المصرية عرفت باسم " ثغرة الدفرسوار" ، وفي ٢٣ أكتوبر كانت القوات الإسرائيلية منتشرة حول الجيش الثالث المصرى مما أجبر القيادة المصرية على وقف القتال . والذى تم تنفيذه فى ٢٤ أكتوبر .

وعلى الجبهة السورية قام الجيش السوري بهجوم ساحق في الجولان وشنت الطائرات السورية هجوما كبيرا على المواقع والتحصينات الإسرائيلية في عمق الجولان وهاجمت التجمعات العسكرية والدبابات ومرابض المدفعية الإسرائيلية ومحطات الرادارات وخطوط الإمداد وحقق الجيش السوري نجاحا كبيرا ، وقد انكشفت أرض المعركة أمام القوات والدبابات السورية التي تقدمت عدة كيلو مترات في اليوم الأول من الحرب مما أربك وشتت الجيش الإسرائيلي الذي كان يتلقى الضربات في كل مكان من الجولان . بينما استمر الجيش السوري فى تقدمه بالجولان وتمكن في ٧ أكتوبر من الاستيلاء على القاعدة الإسرائيلية الواقعة على كتف جبل الشيخ في عملية إنزال بطولية نادرة استولى خلالها على مرصد جبل الشيخ وعلى أراض في جنوب هضبة الجولان ورفع العلم السوري فوق أعلى قمة في جبل الشيخ ، وتراجعت العديد من الوحدات الإسرائيلية تحت قوة الضغط السوري . وأخلت إسرائيل المدنيين الإسرائيليين الذين استوطنوا في الجولان حتى نهاية الحرب.

وفي ٨ أكتوبر كثفت القوات السورية هجومها وأطلقت هجوما صاروخيا على قرية مجدال هاعيمق شرقي مرج ابن عامر داخل إسرائيل وعلى قاعدة جوية إسرائيلية في رامات دافيد الواقعة أيضا في مرج ابن عامر. كما أسقطت الدفاعات السورية فى ٩ أكتوبر أعدادا كبيرة من الطائرات الإسرائيلية مما أوقع خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي وطلبت إسرائيل المساعدة بصورة عاجلة من الولايات المتحدة لمساندتها على الجبهة السورية . إلا أن توقف القتال على الجبهة المصرية بسبب الثغرة وخوفًا من أي عملية التفاف حول القوات المصرية ، وهو ما كان في أحداث الثغرة الدخول لدى إسرائيل في جبهتها بالشكل المؤثر والذي نبهها للحرب مبكرا، والمساعدات العسكرية الأميركية الهائلة لإسرائيل خلال المعارك ، والجسر الجوي الأمريكي والمساعدات العسكرية وإنزال الدبابات الأمريكية في وسط ساحة المعركة في الجولان أيضا ساعدت الإسرائيليين على القيام بهجوم معاكس ناجح في الجولان يوم ١١ أكتوبر وحاول الجيش الإسرائيلي بمساعدة أمريكية مباشرة إيقاف الجيش السوري من التقدم نحو الحدود الدولية وقد وصلت وحدات من الجيش السوري إلى الحدود الدولية وحول بحيرة طبريا .

أمام تطورات الحرب تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة وتم إصدار القرار رقم ٣٣٨ الذي يقضي بوقف جميع الأعمال الحربية بدءاً من يوم ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٣م. وقبلت مصر بالقرار ونفذته اعتبارا من مساء نفس اليوم إلا أن القوات الإسرائيلية خرقت وقف إطلاق النار ، فأصدر مجلس الأمن الدولي قرارا آخر يوم ٢٣ أكتوبر يلزم جميع الأطراف بوقف إطلاق النار . أما سوريا فلم تقبل بوقف إطلاق النار ، واستمرت فى الحرب بهدف تأكيد صمود الجبهة السورية وزيادة الضغط على إسرائيل لإعادة باقي مرتفعات الجولان ، وبعد الانتصارات التي حققها الجيش السوري وبعد خروج مصر من المعركة واستمرار هذه الحرب مدة ٨٢ يوماً توقف القتال في نهاية مايو ١٩٧٤ بعد أن تم التوصل إلى اتفاق لفصل القوات بين سوريا وإسرائيل ، وأخلت إسرائيل بموجبه مدنية القنيطرة وأجزاء من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ م .

ج - نتائج الحرب .

كانت الحرب مفاجأة صاعقة للإسرائيليين حقق فيها الجيشان المصري والسوري الأهداف الإستراتيجية المرجوة من وراء المباغتة العسكرية لإسرائيل ، وكانت هناك إنجازات ملموسة في الأيام الأولى بعد شن الحرب ، حيث توغلت القوات المصرية ٢٠ كم شرق قناة السويس ، وتمكنت القوات السورية من الدخول في عمق هضبة الجولان. أما في نهاية الحرب فانتعش الجيش الإسرائيلي فعلى الجبهة المصرية تمكن من فتح ثغرة الدفرسوار وعبر للضفة الغربية للقناة واستولى على مدينة السويس ، وضرب الحصار على الجيش الثالث الميداني ، وعلى الجبهة السورية تمكن من طرد السوريون من هضبة الجولان بل واستمر في دفع القوات السورية للخلف لتوسيع المستعمرة . وقد تدخلت الدولتان العظميان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة في ذلك الحين في سياق الحرب بشكل غير مباشر حيث زود الاتحاد السوفيتي بالأسلحة سوريا ومصر بينما زودت الولايات المتحدة بالعتاد العسكري إسرائيل .

وفي نهاية الحرب عمل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر وسيطاً بين الجانبين ووصل إلى اتفاقية هدنة ، كما عقدت مصر اتفاقية الهدنة أيضا مع إسرائيل . وكان من أهم نتائج الحرب استرداد السيادة الكاملة على قناة السويس ، واسترداد جزء من شبه جزيرة سيناء . واسترداد جزء من مرتفعات الجولان السورية بما فيها مدينة القنيطرة وعودتها للسيادة السورية . ومن النتائج الأخرى تحطم أسطورة أن جيش إسرائيل لا يقهر والتي كان يقول بها القادة العسكريون في إسرائيل كما أدت الحرب أيضا إلى عودة الملاحة في قناة السويس في يونيو ١٩٧٥م ، ومهدت هذه الحرب لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٩م .

د- اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ١٩٧٩م .

أدت حرب أكتوبر وعدم التطبيق الكامل لبنود القرار رقم ٣٣٨ والنتائج غير المثمرة لسياسة المحادثات التي انتهجتها الخارجية الأمريكية ، إلى تعثر وتوقف شبه كامل في محادثات السلام ، ومهدت الطريق إلى نشوء قناعة لدى الإدارة

الأمريكية المتمثلة في الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر بأن الحوار الثنائي عن طريق وسيط لن يغير من الواقع السياسي لمنطقة الشرق الأوسط . ومن جانبه بدأ الرئيس المصري السادات يقتنع بعدم جدوى القرار رقم ٣٣٨ بسبب عدم وجود اتفاق كامل لوجهات النظر بينه وبين الموقف الذي تبناه الرئيس السورى حافظ الأسد بعدم الجلوس على طاولة المفاوضات مع إسرائيل بصورة مباشرة ، بالإضافة إلى عدم ثقة الرئيس السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة أي ضغط ملموس على إسرائيل ، كل هذا مهد الطريق للسادات للتفكير بأن على مصر أن تركز على مصالحها . لأجل ذلك أعلن الرئيس السادات استعداده لزيارة إسرائيل لأجل السلام ، ومن جانبه أعلن مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل في ١١ نوفمبر ١٩٧٧ ترحيبه بمبادرة السادات ، ووجه إليه دعوة رسمية لزيارة إسرائيل .

وبالفعل قام السادات بالزيارة في الفترة بين ١٩-٢١ نوفمبر من العام نفسه، حيث ألقى أمام الكنيست خطابا عرض فيه وجهة نظره في الصراع العربي الإسرائيلي، وضمنه بعض اقتراحات لتسوية هذا النزاع كما أجرى مباحثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية وعدد من رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست . وقد نتج عن هذه الزيارة مباحثات بين مصر وإسرائيل برعاية الرئيس الأمريك كارتر فى كامب ديفد بالولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٧٩م ، حيث عقدت بعدها اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ، والتى عادت بموجبها سيناء إلى مصر ماعدا طابا التى أرادت إسرائيل أن تتمسك بها ، ولكن مصر استعادتها بعد الدخول فى تحكيم دولى مع إسرائيل عام ١٩٨٨م ويرفع العلم المصرى عليها فى ١٩ مارس ١٩٨٩م .

هكذا ، كانت تطورات الصراع المصرى الإسرائيلى ، والذى بدأ مع الهجوم الأسرائلى على الحدود المصرية فى العام ١٩٥٥م ، وانتهى بعقد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م .

مراجع الدراسة

١- أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، خمسة أجزاء ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢م .

٢- إدوار جوان (ترجمة : محمد مسعود) : مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٣١م .

٣- إلياس الأيوبى : محمد على " سيرته وأعماله وآثاره " ، القاهرة ١٩٢٣م .

٤- السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٧٥م .

٥- ج٠ كريستوفر هيرولد (ترجمة : فؤاد اندراوس) : بونابرت فى مصر ، القاهرة ١٩٨٦م .

٦- جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٥١م .

٧ - زين العابدين شمس الدين : الحملة الفرنسية على مصر والشام ، القاهرة ٢٠٠٦م .

٨- شوقى الجمل ، عبدالله عبد الرازق : تاريخ مصر المعاصر ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٩٧م .

٩- عبد الرحمن الرافعى : تطور الحركة القومية ، جزء ان، القاهرة ١٩٨١م .

١٠- ـــــــــــ : الثورة العرابية والاحتلال الأنجليزى ، القاهرة ١٩٨٣م .

١١- ـــــــــــ : في أعقاب الثورة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ م .

١٢- ـــــــــــ : عصر محمد على ، القاهرة ١٩٥١م .

١٣- عبدالعظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦م ، الطابعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣ م ٠

١٤- عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، القاهرة ١٩٨٥م .

١٥- عمر طوسون : بدء الاحتلال البريطانى لمصر ، القاهرة د. ت .

١٦ - كمال حامد مغيث : مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٩٧م .

١٧- محمد البحيرى : حروب مصر فى الوثائق الإسرائيلية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١١م .

١٨ - محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ثلاثة أجزاء ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ .

١٩- مايكل ونتر(ترجمة : ابراهيم محمد ابراهيم) : المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى ، القاهرة ٢٠٠١م .

٢٠ - محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، القاهرة ١٩٢٠م .

٢١- محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق " ١٧٩٨ - ١٨٠١م " ، القاهرة ١٩٥٦م .

٢٢- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٤٤م .

٢٣- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، القاهرة ١٩٥٢م .

٢٤ - محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ١٩٤٨م .

٢٥- محمد فؤاد شكرى : مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٨٦م .

٢٦- ـــــــــــ : الحملة الفرنسية وظهور محمد على، القاهرة د. ت

٢٧- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤م .

٢٨- محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ،٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٥م.

٢٩- هيلين آن ريفيلن (ترجمة : أحمد عبدالرحيم مصطفى) : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٨م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : مصر خلال العصر العثماني	٥- ٣٢
أولا : الدولة العثمانية وضم مصر عام ١٥١٧م .	
ثانيا : نظام الحكم فى مصر العثمانية .	
ثالثا : الأوضاع الاجتماعية فى مصر العثمانية .	
رابعا : الأوضاع الاقتصادية في مصر العثمانية .	
خامسا : الأوضاع الثقافية والفكرية فى مصر العثمانية	
الفصل الثاني : مصر والحملة الفرنسية	٣٣ - ٥٤
أولا : أسباب الحملة .	
ثانيا : بداية الحملة واحتلال مصر .	
ثالثا: سياسة نابليون فى مصر .	
رابعا : نابليون ومصاعب الحملة فى مصر .	
خامسا : رحيل نابليون وقيادة كليبر للحملة .	
سادسا : مقتل كليبر وتولى مينو قيادة الحملة .	
سابعا : نتائج الحملة .	
الفصل الثالث : مصر بين حكم محمد على وخلفائه	٥٥ - ٩٨
أولا : الأوضاع السياسية قبيل تولى محمد على السلطة .	
ثانيا : تعيين محمد على واليا على مصر ١٨٠٥م .	
ثالثا : صعوبات محمد على عقب توليه حكم مصر .	
رابعا : سياسة محمد على الداخلية .	
خامسا : سياسة محمد على الخارجية .	
سادسا : خلفاء محمد على .	
الفصل الرابع : الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر	٩٩ - ١١٤
أولا : الثورة العرابية وتطوراتها ١٨٨١م .	

ثانيا : الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م
ثالثا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطانى .
الفصل الخامس : ثورة عام ١٩١٩م وتداعياتها . ١١٥ - ١٢٤
أولا : الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .
ثانيا : ثورة عام ١٩١٩م والاستقلال الشكلي .
الفصل السادس : مصر بين ثورتين ١٩٢٢ - ١٩٥٢م . ١٢٥ - ١٣٨
أولا : دستور ١٩٢٣م والحكومة البرلمانية الأولى ١٩٢٤م
ثانياً : القضية الوطنية ١٩٢٤ - ١٩٣٠م .
ثالثا : معاهدة ١٩٣٦م وتطورات القضية الوطنية .
الفصل السابع : مصر وثورة عام ١٩٥٢م . ١٣٩ - ١٦٢
أولا : مقدمات الثورة .
ثانيا : قيام الثورة وتطوراتها .
ثالثا : تداعيات الثورة .
الفصل الثامن : مصر والصراع مع إسرائيل . ١٦٣ - ١٧٨
أولا : إسرائيل والعدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦م .
ثانيا : حرب يونية ١٩٦٧م .
ثالثا : حرب أكتوبر ١٩٧٣م .
مراجع الدراسة ١٧٩ - ١٨٠